

العنوان باللغة العربية

دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في
المملكة العربية السعودية

اسم الطالب	الرقم الجامعي
علي محمد الجهني	233000006
عهدود عبد العزيز القاضي	233000860

إشراف/

د الفيصل عبد الحميد محمد

العام الدراسي:

2024

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم. أولاً، نحمد الله عز وجل أن أعاننا، وزودنا بالقوة والقوة، ودعمنا ورشدنا لإتمام هذه المهمة الحاسمة. ونحن نكرم ونصلي على نبينا محمد (صلى الله عليه وآله وصحبه). ونود أن نعرب عن خالص امتناننا لجميع الأهل والأصدقاء الذين ساعدونا في إنجاز هذا المشروع، وخاصة الدكتور (د. الفيصل عبد الحميد محمد) الذي أشرف على هذا المشروع، على عمله المميز معنا وتوجيهاته القيمة. والدعم غير المحدود الذي طلبناه طوال جميع مراحل إنجاز المشروع.

فهرس المحتويات

2	الشكر والتقدير
5	قائمة الجداول

7	فهرس الأشكال
9	المستخلص Abstract
10	الفصل الأول
11	المقدمة
12	مشكلة الدراسة
14	أهمية الدراسة
16	أهداف الدراسة
18	تساؤلات الدراسة
19	فروض الدراسة
20	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
23	الفصل الثاني
23	الدراسات السابقة
24	مقدمة
26	المتغير التابع والمستقل
28	الدراسات السابقة
32	الإطار النظري
42	الفصل الثالث
42	منهجية الدراسة
43	مقدمة
45	المنهجية وطرق البحث
46	مجتمع البحث
47	محددات حجم العينة
49	خطوات جمع البيانات
50	حدود البحث
52	الفصل الرابع
52	نتائج الدراسة
53	مقدمة
55	تحليل البيانات
58	النتائج
95	التوصيات
97	المراجع

98	المراجع الأجنبية
101	الملاحق
102	الاستبانة
104	الملخص Abstract

قائمة الجداول

57	جدول 1: الوصف الاحصائي للبيانات.
58	جدول 2: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين في التجربة.
59	جدول 3: الوصف الاحصائي لاعداد المشاركين في التجربة.
60	جدول 4: الوصف الاحصائي لدرجة العلمية للمشاركين في التجربة.
60	جدول 5: الوصف الاحصائي لمساهمة الجهات الرقابية في تحسين معايير السلامة في مشاريع البناء والتشييد.
62	جدول 6: الوصف الاحصائي لتوافر الجهات التنظيمية توجيهات واضحة لإدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد.
63	جدول 7: الوصف الاحصائي لعمل الجهات الرقابية على مراقبة الالتزام بالقوانين والمعايير في مواقع البناء.
64	جدول 8: الوصف الاحصائي لتقويم الجهات التنظيمية بفرض عقوبات صارمة على المخالفات المتعلقة بإدارة المخاطر.
66	

جدول 9: الوصف الاحصائي لمساهمة الجهات الرقابية في تقليل حوادث العمل من خلاص رقابة صارمة.	67
جدول 10: الوصف الاحصائي لتوفر الجهات التنظيمية برامج تدريبية للتوعية بأهمية إدارة المخاطر.	68
جدول 11: الوصف الاحصائي لتشجع الجهات الرقابية الشركات على تبني أفضل الممارسات في إدارة المخاطر.	70
جدول 12: الوصف الاحصائي لمساهمة الجهات الرقابية في تعزيز ثقافة السلامة لدى العاملين في قطاع البناء.	72
جدول 13: الوصف الاحصائي لفرض الجهات التنظيمية استخدام تقنيات حديثة لإدارة مخاطر المشاريع.	74
جدول 14: الوصف الاحصائي لجهات الرقابية بإجراء تفتيش دوري لضمان الالتزام.	75
جدول 15: الوصف الاحصائي لدعم الجهات التنظيمية تبادل المعلومات بين الشركات حول إدارة المخاطر.	76
جدول 16: الوصف الاحصائي لتساهم الجهات الرقابية في تخفيف تكاليف المرتبطة بحوادث العمل.	78
جدول 17: الوصف الإحصائي لتعامل الجهات التنظيمية تحديث معايير السلامة بشكل دوري.	79
جدول 18: الوصف الاحصائي لتوفر الجهات الرقابية ادوات تقييم فعالة في مواقع البناء.	80
جدول 19: الوصف الاحصائي لتشجيع الجهات التنظيمية علي التعاون بين الشركات.	82
جدول 20: اختبار كاي اسكوير لدور التوجيهات الواضحة في التأثير على الجهات الرقابية و التنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية.	86
جدول 21: اختبار كاي اسكوير لدور العقوبات الصارمة في التأثير على الجهات الرقابية و التنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية.	88
جدول 22: اختبار كاي اسكوير لدور برامج التوعية في التأثير على الجهات الرقابية و التنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية.	90
جدول 23: ملخص إنجاز القضية.	91
جدول 24: إحصائيات الموثوقية.	91
جدول 25: تحليل التباين الأحادي.	92
جدول 26: ملخص عامل بايزي للخطأ.	93

فهرس الأشكال

- رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة..... 33
- رسم توضيحي 2: التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة..... 59
- رسم توضيحي 3: التمثيل البياني لأعمار المشاركين في التجربة..... 60
- رسم توضيحي 4: التمثيل البياني لدرجة العلمية للمشاركين في التجربة..... 61
- رسم توضيحي 5: التمثيل البياني لمساهمة الجهات الرقابية في تحسين معايير السلامة في مشاريع البناء والتشييد..... 63
- رسم توضيحي 6: التمثيل البياني لتوافر الجهات التنظيمية توجيهات واضحة لإدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد..... 64

- رسم توضيحي 7: التمثيل البياني لعمل الجهات الرقابية على مراقبة الالتزام بالقوانين و
المعايير في مواقع البناء..... 65
- رسم توضيحي 8: التمثيل البياني لتقويم الجهات التنظيمية بفرض عقوبات صارمة على
المخالفات المتعلقة بإدارة المخاطر..... 67
- رسم توضيحي 9: التمثيل البياني لمساهمة الجهات الرقابية في تقليل حوادث العمل من خلا
ص رقابة صارمة..... 68
- رسم توضيحي 10: التمثيل البياني لتوفر الجهات التنظيمية برامج تدريبية للتوعية بأهمية
إدارة المخاطر..... 69
- رسم توضيحي 11: التمثيل البياني لتشجيع الجهات الرقابية الشركات على تبني أفضل
الممارسات في إدارة المخاطر..... 71
- رسم توضيحي 12: الوصف الإحصائي لمساهمة الجهات التنظيمية في تحسين جودة
المشاريع من خلال مراقبة تنفيذها..... 72
- رسم توضيحي 13: التمثيل البياني لمساهمة الجهات التنظيمية في تحسين جودة المشاريع
من خلال مراقبة تنفيذها..... 72
- رسم توضيحي 14: التمثيل البياني لمساهمة الجهات الرقابية في تعزيز ثقافة السلامة لدى
العاملين في قطاع البناء..... 73
- رسم توضيحي 15: التمثيل البياني لفرض الجهات التنظيمية استخدام تقنيات حديثة لإدارة
مخاطر المشاريع..... 75
- رسم توضيحي 16: التمثيل البياني لجهات الرقابية بإجراء تفتيش دوري لضمان الالتزام..... 76
- رسم توضيحي 17: التمثيل البياني لدعم الجهات التنظيمية تبادل المعلومات بين الشركات
حول إدارة المخاطر..... 78
- رسم توضيحي 18: التمثيل البياني لتساهم الجهات الرقابية في تخفيف تكاليف المرتبطة
بحوادث العمل..... 79
- رسم توضيحي 19: التمثيل البياني لتعامل الجهات التنظيمية تحديث معايير السلامة بشكل
دوري..... 80
- رسم توضيحي 20: التمثيل البياني لتوفر الجهات الرقابية أدوات تقييم فعالة في مواقع
البناء..... 81
- رسم توضيحي 21: التمثيل البياني لتشجيع الجهات التنظيمية علي التعاون بين الشركات..... 83
- رسم توضيحي 22: متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة..... 84
- رسم توضيحي 23: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لدور التوجيهات الواضحة في
التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد
في المملكة العربية السعودية..... 87
- رسم توضيحي 24: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لدور العقوبات الصارمة في التأثير
على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في
المملكة العربية السعودية..... 89
- رسم توضيحي 25: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لدور برامج التوعية في التأثير
على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في

المستخلص Abstract

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية. يأتي هذا البحث في ظل التطورات الكبيرة التي يشهدها هذا القطاع، والذي يُعتبر أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، حيث تتزايد الحاجة إلى نظم إدارة مخاطر فعالة تضمن استدامة المشاريع وتحقيق الأهداف المنشودة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج المرجوة، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان شمل 183 أفراد من العاملين في قطاع البناء والتشييد، بما في

ذلك المهندسين والإداريين والمشرفين في المشاريع المختلفة. اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات إحصائياً باستخدام برنامج SPSS لاستخلاص النتائج بدقة وموضوعية. أظهرت النتائج أن الجهات الرقابية والتنظيمية تلعب دوراً حاسماً في تعزيز إدارة المخاطر من خلال وضع السياسات واللوائح التي تضمن تقليل المخاطر المالية والفنية والقانونية المرتبطة بـ المشاريع. كما بيّنت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين فعالية الجهات التنظيمية وقدرتها على إدارة المخاطر بشكل يساهم في تحسين جودة المشاريع وزيادة فرص نجاحها. من بين أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي ضرورة تعزيز التعاون بين الجهات التنظيمية والشركات العاملة في القطاع لضمان تنفيذ السياسات والإجراءات بكفاءة، بالإضافة إلى أهمية تدريب الكوادر البشرية على أساليب إدارة المخاطر الحديثة وتطبيقها بشكل عملي في المشاريع. كما دعت الدراسة إلى تطوير نظم رقابة تكنولوجية متقدمة لتحسين الأداء وتقليل الأخطاء المحتملة.

الفصل الأول

المقدمة

في السنوات الأخيرة، أصبح قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية محوراً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. هذا القطاع يشهد نمواً سريعاً بفضل المشاريع الضخمة مثل رؤية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. ومع هذا النمو السريع يأتي تحديات كبيرة، أحد أهمها هو إدارة المخاطر. تلعب الجهات الرقابية والتنظيمية دوراً حيوياً في تعزيز إدارة المخاطر في هذا القطاع، حيث تتضمن هذه الجهود تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات تضمن السلامة والجودة والاستدامة (Alhammadi، 2022).

الجهات الرقابية والتنظيمية مثل وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، والهيئة السعودية للمهندسين، وهيئة المواصفات والمقاييس والجودة السعودية، تعمل بشكل متكامل لضمان أن جميع مشاريع البناء والتشييد تتبع المعايير الوطنية والدولية. هذه الجهات تضع معايير صارمة للتصميم والبناء، وتضمن أن يتم اتباع أفضل الممارسات الهندسية لضمان سلامة

المباني والبنى التحتية. كما تقوم هذه الجهات بتحديث هذه المعايير بانتظام لمواكبة التطورات التكنولوجية والهندسية العالمية، مما يعزز من القدرة على إدارة المخاطر بشكل فعال.

إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد تشمل مجموعة واسعة من التحديات، بدءاً من السلامة في مواقع العمل إلى الجودة والامتثال للمعايير البيئية. هنا يأتي دور الجهات الرقابية والتنظيمية في وضع وتطبيق لوائح صارمة تهدف إلى تقليل الحوادث وتحسين سلامة العمال. فمثلاً، تتطلب اللوائح توفير معدات السلامة الشخصية، وإجراء فحوصات دورية للمعدات، وتقديم تدريب مستمر للعمال على أحدث معايير السلامة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الجهات الرقابية بتنفيذ زيارات ميدانية وتفتيش دوري لمواقع البناء للتأكد من الامتثال للمعايير والإجراءات (Suresh، 2017).

بالإضافة إلى السلامة، تلعب الجهات الرقابية والتنظيمية دوراً محورياً في ضمان جودة البناء. هذا يشمل التأكد من استخدام مواد بناء معتمدة ومطابقة للمواصفات، وإجراء اختبارات جودة دورية للمواد والهياكل. تعتمد الجهات الرقابية على فرق من المهندسين والمختبرات المعتمدة لإجراء هذه الفحوصات، مما يضمن أن البنى التحتية تتحمل الظروف المناخية والجغرافية للمملكة. بالإضافة إلى ذلك، تفرض الجهات الرقابية عقوبات صارمة على الشركات التي تتجاوز المعايير أو تتلاعب بجودة المواد، مما يعزز من الالتزام بالمعايير الصارمة (Rahman، 2023).

الاستدامة البيئية هي جانب آخر مهم في إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد. تعمل الجهات الرقابية والتنظيمية على تشجيع استخدام المواد الصديقة للبيئة وتقنيات البناء المستدامة. تهدف هذه الجهود إلى تقليل البصمة الكربونية للمشاريع وتقليل استهلاك الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، تفرض بعض اللوائح استخدام مواد معاد تدويرها وتقنيات البناء الأخضر. كما تعمل الجهات الرقابية على تعزيز الوعي بأهمية الاستدامة بين الشركات والمهندسين من خلال ورش العمل والندوات التثقيفية (Mjakuškina، 2019).

تلعب الجهات الرقابية والتنظيمية دوراً مهماً في تعزيز الشفافية والمساءلة في قطاع البناء والتشييد. يتم ذلك من خلال فرض متطلبات الإبلاغ الدوري عن تقدم المشاريع والامتثال للمعايير. توفر هذه الإجراءات إطار عمل يمكن من خلاله تقييم أداء الشركات والمشاريع، مما يساعد على تحديد وتحليل المخاطر في مراحل مبكرة. الشفافية تعزز من ثقة المستثمرين و

الجمهور في القطاع، مما يسهم في استدامة النمو والتنمية.

ان دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية هو دور محوري ولا غنى عنه. من خلال وضع وتطبيق معايير صارمة، وضمان السلامة والجودة، وتعزيز الاستدامة والشفافية، تساهم هذه الجهات في بناء مستقبل آمن ومستدام للقطاع والمملكة بشكل عام. تتطلب هذه الجهود تعاونًا مستمرًا بين جميع الأطراف المعنية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 (Alotaibi, 2024).

مشكلة الدراسة

تشكل إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد تحدياً رئيسياً يواجه العديد من الدول حول العالم، والمملكة العربية السعودية ليست استثناءً. على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتطوير هذا القطاع، إلا أن هناك مشكلات متعددة تعترض طريق تحقيق بيئة آمنة ومستدامة للبناء والتشييد. في هذا السياق، يلعب دور الجهات الرقابية والتنظيمية أهمية بالغة، ولكن تواجه هذه الجهات عدة مشكلات تحد من قدرتها على تعزيز إدارة المخاطر بشكل فعال. أحد أبرز المشكلات هو التحديات المرتبطة بالالتزام بالمعايير والمواصفات الفنية. على الرغم من وجود لوائح ومعايير صارمة وضعتها الجهات الرقابية مثل وزارة الشؤون البلدية و القروية والإسكان، وهيئة المواصفات والمقاييس والجودة السعودية، إلا أن الالتزام الكامل بهذه المعايير لا يزال يشكل تحدياً كبيراً. الشركات والمقاولون غالباً ما يواجهون صعوبات في تطبيق هذه المعايير بشكل دقيق، مما يؤدي إلى حدوث مشكلات تتعلق بالجودة والسلامة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مشكلات تتعلق بوجود فجوات في التدريب والتأهيل المهني للعمال، مما يزيد من احتمال وقوع الحوادث والمخاطر في مواقع البناء (Taher, 2014).

من المشكلات الأخرى التي تواجه الجهات الرقابية والتنظيمية هو نقص الموارد والإمكانيات اللازمة لتنفيذ عمليات التفتيش والمراقبة بشكل مستمر وفعال. عمليات التفتيش الدوري و التفتيش المفاجئ تعتبر أدوات رئيسية لضمان الالتزام بالمعايير، ولكن نقص الكوادر المتخصصة والتقنيات الحديثة يعرقل تنفيذ هذه العمليات بكفاءة. هذا النقص في الموارد يؤدي إلى تقليل قدرة الجهات الرقابية على اكتشاف ومعالجة المشكلات في الوقت المناسب، مما يزيد من احتمال تفاقم المخاطر ووقوع الحوادث.

بالإضافة إلى ذلك، تشكل الشفافية والمساءلة تحدياً كبيراً في قطاع البناء والتشييد. على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية من خلال متطلبات الإبلاغ الدوري والتوثيق، إلا أن هناك مشكلات تتعلق بعدم توفر المعلومات الدقيقة والشاملة حول تقدم المشاريع والامتثال للمعايير. بعض الشركات قد تتجنب تقديم تقارير دقيقة حول مشاكل البناء والتشييد، مما يعوق قدرة الجهات الرقابية على تقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة. هذا النقص في الشفافية يعزز من ظاهرة الفساد والمحسوبية، مما يؤثر سلباً على جودة وسلامة المشاريع.

علاوة على ذلك، يواجه قطاع البناء والتشييد تحديات تتعلق بالتنسيق والتعاون بين الجهات الرقابية المختلفة. تعدد الجهات المعنية ووظائفها المختلفة قد يؤدي إلى حدوث تداخل وتضارب في السياسات والإجراءات، مما يخلق بيئة معقدة وصعبة للإدارة. على سبيل المثال، قد تتعارض متطلبات وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان مع متطلبات الهيئة السعودية للمهندسين، مما يؤدي إلى حدوث لبس وإرباك في تنفيذ المشاريع. هذا التداخل يؤثر سلباً على قدرة الجهات الرقابية على تطبيق معايير موحدة وشاملة لإدارة المخاطر.

أيضاً، تشكل التحديات البيئية والاستدامة جزءاً هاماً من المشكلات التي تواجه الجهات الرقابية والتنظيمية في قطاع البناء والتشييد. بالرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الاستدامة واستخدام مواد وتقنيات صديقة للبيئة، إلا أن هناك مقاومة من قبل بعض الشركات والمقاولين لتبني هذه الممارسات. قد يكون السبب في ذلك هو التكلفة العالية أو عدم الوعي الكافي بأهمية الاستدامة، مما يؤدي إلى استمرار استخدام مواد وتقنيات قد تكون ضارة بالبيئة والصحة العامة (Musir، 2022).

إن مشكلة إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية تتطلب جهداً متكاملاً ومستمرًا من جميع الأطراف المعنية. الجهات الرقابية والتنظيمية تلعب دوراً حيوياً في هذا السياق، ولكنها تواجه تحديات متعددة تتعلق بالالتزام بالمعايير، ونقص الموارد، والشفافية، والتنسيق، والاستدامة. هذه المشكلات تستدعي تطوير سياسات وإجراءات أكثر فعالية، وتعزيز التعاون بين الجهات المختلفة، وتوفير الموارد اللازمة لضمان بيئة بناء آمنة ومستدامة، وتحقيقاً لأهداف رؤية 2030 وتنمية مستدامة طويلة الأجل.

أهمية الدراسة

تعتبر دراسة دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء و

التشييد في المملكة العربية السعودية ذات أهمية بالغة، وذلك لعدة أسباب تعكس مدى تأثير هذا القطاع على الاقتصاد الوطني والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

1. تعزيز السلامة والجودة في قطاع البناء

إدارة المخاطر الفعالة تعتبر عنصرًا حاسمًا في ضمان سلامة وجودة مشاريع البناء والتشييد. الجهات الرقابية والتنظيمية تضع المعايير واللوائح التي تهدف إلى الحد من المخاطر المتعلقة بالسلامة والجودة في هذا القطاع الحيوي. دراسة دور هذه الجهات يساهم في تحديد الفجوات الموجودة في النظام الحالي ويقترح تحسينات ممكنة لتقليل الحوادث والعيوب الهندسية، مما ينعكس إيجابيًا على حياة العاملين والمستخدمين النهائيين للمباني والمنشآت (Aladağ، 2023).

2. دعم الاقتصاد الوطني

قطاع البناء والتشييد هو أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد السعودي، إذ يساهم في خلق فرص عمل واسعة وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال المشاريع الضخمة مثل المدن الذكية و المشاريع السياحية والبنى التحتية. تحسين إدارة المخاطر من خلال الجهات الرقابية و التنظيمية يعزز من كفاءة المشاريع ويساهم في تقليل التكاليف الناتجة عن الحوادث أو العيوب الهندسية. هذا يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي ويزيد من جذب الاستثمارات المحلية والدولية (Saud، 2024).

3. تحقيق أهداف رؤية 2030

رؤية المملكة 2030 تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، ويعتبر قطاع البناء والتشييد ركيزة أساسية لتحقيق هذه الأهداف. الدراسة تسلط الضوء على كيفية تحسين دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر، مما يساهم في تحقيق مشاريع البناء بكفاءة عالية وبأقل المخاطر الممكنة. هذا يدعم تحقيق أهداف رؤية 2030 ويضمن تنمية مستدامة ومتوازنة (Bagader، 2022).

4. تعزيز الاستدامة البيئية

الاستدامة البيئية هي أحد الأهداف الرئيسية لرؤية 2030، والجهات الرقابية والتنظيمية تلعب دورًا محوريًا في تعزيز استخدام المواد والتقنيات الصديقة للبيئة في قطاع البناء و التشييد. دراسة دور هذه الجهات في إدارة المخاطر البيئية تساهم في تعزيز الوعي وتطبيق

ممارسات البناء المستدامة، مما يقلل من الأثر البيئي السلبي للمشاريع ويساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة (Opoku، 2019).

5. تحسين الشفافية والمساءلة

الشفافية والمساءلة هما عنصران أساسيان لضمان إدارة فعالة للمخاطر في قطاع البناء و التشييد. الجهات الرقابية والتنظيمية تضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن تقديم تقارير دورية وموثوقة حول تقدم المشاريع والامتثال للمعايير. دراسة دور هذه الجهات يساعد في تحديد الثغرات وتقديم توصيات لتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يحد من الفساد ويضمن تنفيذ المشاريع بكفاءة عالية (Gardner، 2019).

6. تعزيز الابتكار والتطوير التقني

قطاع البناء والتشييد يشهد تطورات تقنية سريعة تتطلب تحديثًا مستمرًا للمعايير واللوائح. الجهات الرقابية والتنظيمية تساهم في تبني وتطبيق أحدث التقنيات والابتكارات في مجال البناء. دراسة دور هذه الجهات في إدارة المخاطر التقنية يساعد في تعزيز القدرة على تبني التقنيات الحديثة بكفاءة، مما يساهم في تحسين جودة المشاريع وزيادة القدرة التنافسية للقطاع على المستوى العالمي (Chen، 2024).

7. تعزيز التعاون بين الجهات المعنية

التعاون بين مختلف الجهات المعنية في قطاع البناء والتشييد، بما في ذلك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، يعتبر ضروريًا لتحقيق إدارة فعالة للمخاطر. دراسة دور الجهات الرقابية والتنظيمية يساعد في تحديد سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين هذه الجهات، مما يساهم في تحسين إدارة المخاطر وضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة وفعالية (Ferreira، 2024).

8. تحسين التدريب والتأهيل المهني

إدارة المخاطر الفعالة تتطلب وجود كوادر مؤهلة ومدربة على أعلى المستويات. الجهات الرقابية والتنظيمية تضع معايير التدريب والتأهيل المهني للعاملين في قطاع البناء والتشييد. دراسة دور هذه الجهات في هذا الجانب يساعد في تحديد الاحتياجات التدريبية وتقديم توصيات لتحسين البرامج التدريبية، مما يرفع من مستوى الكفاءة والمهارة لدى العاملين ويقلل من مخاطر الحوادث والأخطاء (Abdulmalik، 2022).

تبرز هذه الدراسة الأهمية القصوى لدور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية. من خلال تحليل الفجوات وتقديم توصيات عملية، تسهم هذه الدراسة في تحسين الأداء العام للقطاع، تحقيق التنمية المستدامة ، ودعم الاقتصاد الوطني، مما يجعلها دراسة ذات قيمة استراتيجية عالية.

أهداف الدراسة

1. تحديد وتحليل الفجوات في النظام الرقابي والتنظيمي

أحد الأهداف الأساسية لهذه الدراسة هو تحديد الفجوات الحالية في النظام الرقابي و التنظيمي في قطاع البناء والتشييد. يتمثل ذلك في تحليل مدى كفاءة وفعالية السياسات و اللوائح الحالية، واكتشاف نقاط الضعف التي قد تؤدي إلى زيادة المخاطر أو تدهور جودة المشاريع. من خلال هذا التحليل، يمكن وضع أسس لتطوير نظام رقابي أكثر تكاملاً واستجابةً للتحديات المعاصرة.

2. تقييم تأثير الجهات الرقابية على جودة المشاريع وسلامة العمال

تسعى الدراسة إلى تقييم مدى تأثير الجهات الرقابية والتنظيمية على تحسين جودة المشاريع وضمان سلامة العمال في مواقع البناء. يشمل ذلك تحليل دور هذه الجهات في وضع وتنفيذ معايير السلامة والجودة، ومدى التزام الشركات والمقاولين بهذه المعايير. يمكن من خلال هذا التقييم تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتعزيز لمواكبة التطورات العالمية في معايير الجودة والسلامة.

3. تعزيز الكفاءة التشغيلية للجهات الرقابية

تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لتحسين الكفاءة التشغيلية للجهات الرقابية و التنظيمية. يشمل ذلك اقتراح آليات جديدة لزيادة فعالية عمليات التفتيش والمراقبة، وتحسين استجابة هذه الجهات لمشكلات المواقع الإنشائية. يمكن أن تساهم هذه التوصيات في تعزيز قدرة الجهات الرقابية على اكتشاف ومعالجة المخاطر بشكل أسرع وأكثر كفاءة، مما يقلل من حوادث العمل والعيوب الهندسية.

4. تحليل دور التدريب والتأهيل المهني في تقليل المخاطر

تهدف الدراسة إلى تحليل دور التدريب والتأهيل المهني في تقليل المخاطر في قطاع البناء و

التشييد. يشمل ذلك تقييم برامج التدريب الحالية ومدى فعاليتها في تعزيز مهارات العمال و
المقاولين في إدارة المخاطر والالتزام بالمعايير. من خلال هذا التحليل، يمكن تقديم توصيات
لتحسين برامج التدريب والتأهيل لضمان تزويد العاملين بالمعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز
السلامة والجودة في المشاريع.

5. تعزيز التعاون بين الجهات المعنية

من الأهداف المهمة لهذه الدراسة هو تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الرقابية والتنظيمية
المختلفة في قطاع البناء والتشييد. يشمل ذلك تحليل كيفية تحسين التواصل والتنسيق بين
الوزارات، والهيئات، والقطاع الخاص، لضمان تطبيق موحد وشامل للمعايير واللوائح. يمكن أن
يسهم تعزيز التعاون في تحقيق إدارة مخاطر أكثر فعالية وتوفير بيئة عمل أكثر أمانًا
واستدامة.

6. تطوير سياسات مستدامة وصديقة للبيئة

تهدف الدراسة إلى وضع إطار لتطوير سياسات مستدامة وصديقة للبيئة في قطاع البناء و
التشييد. يشمل ذلك تحليل دور الجهات الرقابية في تعزيز استخدام المواد والتقنيات
المستدامة، وتقييم تأثير هذه السياسات على تقليل الأثر البيئي للمشاريع. من خلال تطوير
سياسات بيئية مستدامة، يمكن تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة،
بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030.

7. تحليل تأثير الشفافية والمساءلة على إدارة المخاطر

تسعى الدراسة إلى تحليل تأثير الشفافية والمساءلة على إدارة المخاطر في قطاع البناء و
التشييد. يشمل ذلك تقييم مدى توفر المعلومات الدقيقة والشاملة حول تقدم المشاريع والا
متثال للمعايير، وكيفية تحسين آليات المساءلة لتقليل الفساد والمحسوبية. من خلال تعزيز
الشفافية والمساءلة، يمكن تحسين الثقة بين جميع الأطراف المعنية وزيادة فعالية إدارة
المخاطر.

8. تقديم توصيات لتحسين النظام الرقابي والتنظيمي

أحد الأهداف النهائية للدراسة هو تقديم مجموعة من التوصيات العملية لتحسين النظام
الرقابي والتنظيمي في قطاع البناء والتشييد. تشمل هذه التوصيات مقترحات لتطوير اللوائح
والسياسات، وتحسين عمليات التفتيش والمراقبة، وتعزيز التدريب والتأهيل المهني، وتطوير

سياسات مستدامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة. يمكن أن تسهم هذه التوصيات في تحقيق إدارة مخاطر أكثر فعالية وضمان جودة وسلامة المشاريع الإنشائية في المملكة.

تمثل هذه الأهداف مجموعة شاملة تسعى إلى تعزيز دور الجهات الرقابية والتنظيمية في إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية. من خلال تحقيق هذه الأهداف، يمكن تحسين جودة المشاريع، ضمان سلامة العمال، تعزيز الاستدامة البيئية، ودعم الاقتصاد الوطني، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030.

تساؤلات الدراسة

سؤال الدراسة الرئيسي:

- كيف يمكن للجهات الرقابية والتنظيمية تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الفجوات الحالية في النظام الرقابي والتنظيمي في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية؟
- كيف تؤثر الجهات الرقابية والتنظيمية على جودة المشاريع وسلامة العمال في قطاع البناء والتشييد؟
- ما هي الوسائل التي يمكن من خلالها تحسين الكفاءة التشغيلية للجهات الرقابية والتنظيمية في قطاع البناء والتشييد؟
- ما دور التدريب والتأهيل المهني في تقليل المخاطر في قطاع البناء والتشييد؟
- كيف يمكن تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الرقابية والتنظيمية المختلفة في قطاع البناء والتشييد؟
- ما هو دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز استخدام المواد والتقنيات المستدامة في قطاع البناء والتشييد؟
- ما تأثير الشفافية والمساءلة على إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد؟

فروض الدراسة

الفرض الرئيسي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين دور الجهات الرقابية والتنظيمية وتعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين كفاءة وفعالية السياسات واللوائح الحالية ودور الجهات الرقابية في تقليل المخاطر في قطاع البناء والتشييد.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين تطبيق معايير السلامة والجودة من قبل الجهات الرقابية وسلامة العمال وجودة المشاريع في قطاع البناء والتشييد.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين تحسين الكفاءة التشغيلية للجهات الرقابية وتقليل المخاطر في قطاع البناء والتشييد.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التدريب والتأهيل المهني الذي تضعه الجهات الرقابية وتقليل المخاطر في قطاع البناء والتشييد.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين تعزيز التعاون بين الجهات الرقابية والتنظيمية المختلفة وتطبيق فعال لإدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين تعزيز استخدام المواد والتقنيات المستدامة من قبل الجهات الرقابية وتقليل الأثر البيئي لمشاريع البناء والتشييد.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الشفافية والمساءلة التي تعززها الجهات الرقابية وتقليل الفساد وتحسين إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

في إطار دراسة دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء و التشييد في المملكة العربية السعودية، يتطلب إعداد البحث تطبيق نظرية علمية متكاملة تضمن تحقيق أهداف الدراسة بفعالية ودقة. النظرية العلمية المتبعة في إعداد هذا البحث ترتكز على مجموعة من الأسس والمفاهيم التي تسهم في فهم العلاقة بين الجهات الرقابية و التنظيمية وإدارة المخاطر، وتهدف إلى تقديم تحليل شامل يساعد في تحسين فعالية هذه الجهات في القطاع.

✓ الأسس النظرية لنظام إدارة المخاطر

تبدأ النظرية العلمية بدراسة الأسس النظرية لنظام إدارة المخاطر، وهو إطار شامل يحدد كيفية التعرف على المخاطر، تقييمها، إدارتها، ومراقبتها. تشمل هذه الأسس المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر مثل تحديد المخاطر، تحليلها، تقييمها، ومعالجتها. في هذا السياق، تعتبر الجهات الرقابية والتنظيمية جزءاً أساسياً من هذا النظام، حيث تساهم في وضع المعايير و السياسات التي تحدد كيفية إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد. النظرية العلمية تتضمن فهم كيفية تأثير الأنظمة الرقابية والتنظيمية على استراتيجيات إدارة المخاطر. تشمل هذه الأنظمة القوانين والتشريعات، معايير الجودة، والسياسات التنظيمية التي تضعها الجهات المختلفة مثل وزارة الشؤون البلدية والقروية، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس، والجهات الأخرى ذات الصلة. توفر هذه الأسس النظرية الإطار اللازم لفهم كيف تساهم هذه الأنظمة في تعزيز إدارة المخاطر من خلال تحسين الممارسات، وتقديم إشراف والمراقبة، وتطبيق المعايير اللازمة لضمان الجودة والسلامة في مشاريع البناء و التشييد.

✓ دور الجهات الرقابية والتنظيمية في إدارة المخاطر

في النظرية العلمية المتبعة، يلعب الدور الرقابي والتنظيمي دوراً مركزياً في تعزيز إدارة المخاطر. تركز النظرية على كيفية تحقيق التوازن بين الرقابة الصارمة والمرونة اللازمة لتحقيق أهداف السلامة والجودة في قطاع البناء والتشييد. تشمل دراسة هذا الدور تحليل كيفية وضع السياسات الرقابية وتنفيذها بشكل يعزز من فعالية إدارة المخاطر، ويشمل ذلك تطوير استراتيجيات وقائية وتدابير تصحيحية لمعالجة المخاطر المحتملة. التحليل النظري للنظام الرقابي يتضمن أيضاً دراسة كيفية تقييم فعالية السياسات واللوائح الحالية، وتحديد مدى تحقيقها للأهداف المرجوة في تحسين إدارة المخاطر. يتطلب هذا

التحليل النظر في التجارب السابقة، والتعرف على التحديات التي تواجهها الجهات الرقابية، و البحث في كيفية تعزيز التعاون بين الجهات المختلفة لتحسين النتائج.

✓ نموذج البحث والتحليل

نموذج البحث في هذه الدراسة يتبع نهجاً تحليلياً يستند إلى النظرية العلمية لإدارة المخاطر. يشمل هذا النموذج تحليل بيانات حول كيفية تنفيذ السياسات الرقابية، وتقييم فعالية هذه السياسات، واختبار تأثيرها على إدارة المخاطر. يتم استخدام منهجيات بحثية متعددة مثل تحليل البيانات الكمية والنوعية، ودراسات الحالة، واستطلاعات الرأي، لجمع معلومات شاملة حول الدور الرقابي والتنظيمي في القطاع.

تطبيق النظرية العلمية يتضمن أيضاً تقييم أثر التغييرات في السياسات واللوائح على الممارسات اليومية في مجال البناء والتشييد. يعزز هذا من فهم كيفية تأثير التدخلات التنظيمية على تحسين إدارة المخاطر، ويتيح تقديم توصيات قائمة على الأدلة لتعزيز فعالية هذه التدخلات.

✓ تقييم فعالية الأنظمة الرقابية

تعتبر دراسة فعالية الأنظمة الرقابية والتنظيمية جزءاً أساسياً من النظرية العلمية المتبعة. يتطلب هذا التقييم تحليل كيفية تطبيق الأنظمة، ومدى التزام الجهات المعنية بها، ومدى تأثيرها على تقليل المخاطر وتحسين الجودة. تشمل دراسة فعالية الأنظمة أيضاً التعرف على التحديات التي تواجه الجهات الرقابية، والبحث في كيفية التغلب على هذه التحديات لتحسين الأداء.

النظرية العلمية في هذا السياق تركز على كيفية تحسين الأنظمة الرقابية لتعزيز إدارة المخاطر، من خلال تطوير سياسات جديدة، وتحسين الإجراءات الحالية، وتعزيز التدريب و التطوير للموظفين المعنيين. كما تشمل النظرية كيفية استخدام التكنولوجيا والابتكار لدعم الأنظمة الرقابية وتحسين فعاليتها.

في إطار دراسة دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء و التشييد في المملكة العربية السعودية، يتم تطبيق نظرية علمية متكاملة تشمل فهم الأسس النظرية لإدارة المخاطر، تحليل دور الجهات الرقابية والتنظيمية، وتقييم فعالية الأنظمة القائمة. من خلال اتباع هذا النهج، يسعى البحث إلى تقديم رؤى معمقة حول كيفية تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر وتعزيز فعالية السياسات الرقابية في القطاع، مما يساهم في تحقيق أعلى مستويات السلامة والجودة في مشاريع البناء والتشييد.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

مقدمة

في الفصل الثاني من هذه الدراسة بعنوان دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية، سيتم التعمق في فهم الأسس التي تشكل إطاراً أساسياً لتحليل كيفية تأثير الجهات الرقابية والتنظيمية على إدارة المخاطر في هذا القطاع الحيوي. سيعنى هذا الفصل بتقديم شرح مفصل للمتغيرات المرتبطة بالموضوع، وكذلك بالإطار النظري الذي يدعمه، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة التي توفر خلفية علمية وتطبيقية مهمة لفهم هذا الدور.

أحد العناصر الأساسية التي سيتم تناولها في هذا الفصل هو المتغيرات التابعة والمستقلة. يتمثل دور هذا التحليل في فهم كيفية تأثير مختلف العوامل والمتغيرات على إدارة المخاطر في مشاريع البناء والتشييد. في هذا السياق، سيتم توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة، مثل السياسات التنظيمية والتشريعات الرقابية، وبين المتغيرات التابعة، مثل فعالية إدارة

المخاطر وأداء المشاريع. يشمل هذا الجزء من الفصل تحليل كيفية تأثير التغيرات في العوامل التنظيمية والتشريعية على العمليات الإنشائية وكيف يمكن للجهات الرقابية أن تساهم في تحسين إدارة المخاطر عبر تدخلاتها وإجراءاتها. هذا التحليل سيساعد في تقديم رؤى واضحة حول كيفية تحسين فعالية السياسات التنظيمية لتعزيز أمان ونجاح المشاريع. من الضروري أيضاً تقديم الإطار النظري الذي سيشكل الأساس لفهم دور الجهات الرقابية و التنظيمية. سيتناول الإطار النظري النظريات والمفاهيم الأساسية التي تساهم في تحليل إدارة المخاطر، مثل نظريات المخاطر وإدارة الأزمات، وأطر العمل التنظيمية. سيعكس هذا الجزء كيف يمكن تطبيق هذه النظريات في سياق قطاع البناء والتشييد وكيفية تكييفها مع واقع المملكة العربية السعودية. سيوفر الإطار النظري الأدوات والمفاهيم اللازمة لتحليل البيانات وتفسير النتائج، مما يعزز من دقة وموثوقية الدراسة.

ستتضمن مراجعة الدراسات السابقة جزءاً حاسماً من الفصل، حيث سيتم استعراض الأبحاث السابقة التي تناولت موضوع إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد، مع التركيز على دور الجهات الرقابية والتنظيمية. يشمل هذا الاستعراض تحليل نتائج الدراسات السابقة لتحديد الفجوات المعرفية وتحديد كيفية تأثير السياسات التنظيمية على فعالية إدارة المخاطر. سيساعد هذا الجزء في تسليط الضوء على الأبحاث السابقة التي ساهمت في فهم دور الجهات الرقابية، وبالتالي سيتمكن القارئ من معرفة كيف يمكن لدراستنا أن تساهم في إثراء المعرفة الحالية وتقديم توصيات جديدة ومبنية على الأدلة.

تأتي أهمية هذا الفصل من كونه يوفر الأسس التي يعتمد عليها التحليل العميق في الفصول التالية. من خلال فهم كيفية تأثير المتغيرات المختلفة على إدارة المخاطر، وتقديم الإطار النظري المناسب، واستعراض الدراسات السابقة، نكون قد وضعنا أساساً متيناً لفحص الدور الذي تلعبه الجهات الرقابية والتنظيمية. هذا الفصل لا يقتصر فقط على تقديم المعلومات الأساسية، بل يهدف إلى بناء قاعدة معرفية قوية تساهم في تقديم توصيات واقعية وقابلة للتطبيق لتحسين إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد. ستساهم هذه التوصيات في تعزيز الأمان والكفاءة في المشاريع الإنشائية، مما يعكس أهمية الدور الذي تلعبه الجهات الرقابية والتنظيمية في هذا القطاع الحيوي.

المتغير التابع والمستقل

في إطار دراسة دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء و التشييد في المملكة العربية السعودية، من الضروري أن نفهم بشكل شامل ودقيق العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة التي تؤثر في تحسين إدارة المخاطر في هذا القطاع الحيوي. ستتناول هذه الدراسة في الفصل الخاص بها المتغيرات التابعة والمستقلة، حيث سيتناول الفصل بشكل تفصيلي كيف يمكن للجهات الرقابية والتنظيمية تحسين إدارة المخاطر بناءً على العوامل المؤثرة المحددة.

المتغير التابع:

✓ دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر

يشكل "دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر" المتغير التابع الرئيسي في هذه الدراسة، وهو يشير إلى مدى فاعلية وتأثير الجهات المسؤولة عن الرقابة والتنظيم في تحسين إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد. يتجلى هذا الدور في عدة جوانب أساسية تعكس جهود تلك الجهات في تقليل المخاطر وضمان سلامة المشاريع. يشمل ذلك وضع وتطبيق المعايير واللوائح، مراقبة الأداء، وتعزيز قدرات الاستجابة للأزمات.

تتمثل أهمية هذا المتغير في كونه يعكس نتائج جهود الجهات الرقابية والتنظيمية في

تحقيق الأهداف المرجوة من إدارة المخاطر. من خلال تحسين تطبيق المعايير، يمكن لهذه الجهات أن تساهم في تقليل الأخطاء والتقليل من الحوادث، مما يؤدي إلى تحسين جودة وأمان المشاريع. وبالتالي، فإن فهم كيفية تحقيق الجهات الرقابية والتنظيمية لهذه الأهداف يمكن أن يقدم رؤى هامة حول فعالية استراتيجياتها وتأثيرها على القطاع.

المتغيرات المستقلة

✓ التوجيهات الواضحة

تعتبر التوجيهات الواضحة من المتغيرات المستقلة الأساسية في هذه الدراسة، حيث تعكس مدى وضوح التعليمات والإرشادات التي تقدمها الجهات الرقابية لشركات البناء والمقاولين. التوجيهات الواضحة تساعد في ضمان فهم جميع الأطراف للمعايير والمتطلبات التي يجب الالتزام بها. هذا الوضوح في التوجيهات يلعب دورًا حاسمًا في ضمان تطبيق الإجراءات بشكل صحيح، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالمشاريع ويعزز من فعالية إدارة المخاطر. إذا كانت التوجيهات غير واضحة أو غير مفصلة، فقد يؤدي ذلك إلى تفسيرات مختلفة من قبل الشركات، مما يزيد من احتمالات حدوث الأخطاء والمشاكل. لذا، فإن وضوح التوجيهات يعد عنصرًا أساسيًا في تحسين إدارة المخاطر وتسهيل الامتثال للمعايير.

✓ العقوبات الصارمة

العقوبات الصارمة هي متغير مستقل آخر يلعب دورًا مهمًا في تعزيز إدارة المخاطر. هذه العقوبات تشمل الإجراءات والجزاءات التي تفرضها الجهات الرقابية على الشركات والأفراد الذين لا يمتثلون للمعايير واللوائح. تتضمن العقوبات الصارمة عادةً الغرامات المالية، إيقاف الأنشطة، أو حتى سحب التراخيص. من خلال فرض عقوبات صارمة، تعمل الجهات الرقابية على ردع المخالفات وتعزيز الامتثال للمعايير. تشجع هذه العقوبات الشركات على الالتزام بالقوانين واللوائح، مما يقلل من المخاطر ويعزز من سلامة وجودة المشاريع. إن تأثير العقوبات الصارمة يمتد إلى تعزيز الوعي بالمسؤولية والامتثال، مما يساهم في تحسين إدارة المخاطر بشكل عام.

✓ برامج التوعية

تشكل برامج التوعية متغيرًا مستقلًا آخر له تأثير كبير على إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد. تشمل برامج التوعية الأنشطة والبرامج التي تنفذها الجهات الرقابية لتعزيز الوعي و

المعرفة بين الشركات والمقاولين حول معايير الأمان وإدارة المخاطر. يمكن أن تتضمن هذه البرامج ورش العمل، الدورات التدريبية، والأدلة الإرشادية التي تهدف إلى تحسين فهم الأفراد للتحديات المرتبطة بإدارة المخاطر وكيفية التعامل معها. من خلال تعزيز الوعي والتعليم، تساعد برامج التوعية على تحسين مهارات الأفراد وقدرتهم على تطبيق معايير الأمان بشكل فعال، مما يساهم في تقليل الأخطاء وتحسين استجابة الشركات للمخاطر والأزمات. إن نجاح هذه البرامج يعزز من فعالية إدارة المخاطر ويجعل من الممكن مواجهة التحديات بشكل أكثر كفاءة.

➤ أهمية تحديد المتغيرات

تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة بشكل دقيق يساعد في فهم العلاقة بين جهود الجهات الرقابية والتنظيمية وأثرها على إدارة المخاطر. المتغير التابع يعكس النتائج النهائية التي نسعى لتحقيقها، بينما المتغيرات المستقلة تمثل العوامل التي تؤثر في تحقيق هذه النتائج. من خلال تحليل تأثير هذه المتغيرات على إدارة المخاطر، يمكن للبحث تقديم رؤى عملية وقيمة حول كيفية تحسين السياسات والإجراءات وتعزيز فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد. في النهاية، يوفر هذا الفهم العميق أساساً لتقديم توصيات مبنية على الأدلة تدعم تحسين إدارة المخاطر وتعزيز سلامة وكفاءة المشاريع في القطاع.

الدراسات السابقة

تأخرت المشاريع بسبب عدم وجود ممارسات لإدارة مخاطر البناء. أحد العوامل المهمة لنجاح المشروع هو ثقافة المنظمة. ثقافة المنظمة هي مزيج من نظام المعايير والقيم المشتركة التي تحدد الخصائص والسلوك. تركز هذه الدراسة على نظرية التحكم التنظيمي وعلى أساس أن المملكة العربية السعودية هي أكبر 303 مقال (< 250 عدد الموظفين). ركزت هذه الدراسة بشكل كمي على تأثير العوامل الثقافية على إدارة المخاطر في قطاع البناء في المملكة العربية السعودية والتي تديرها السياسات والقوانين والقوانين الحكومية باستخدام نهج PLS-SEM. تعتبر حسابات المعلمات في SmartPLS (تقنية PLS-SEM) فعالة ولها قوة إحصائية أعلى مما يجعلها طريقة مناسبة لتحليل النموذج المركب لهذه الدراسة. تؤثر العوامل الثقافية والسياسات والقوانين والقوانين الحكومية بشكل إيجابي على إدارة المخاطر في قطاع البناء في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الدور المعتدل للسياسات والقوانين و

القوانين الحكومية. يساعد البحث الحالي فريق المشروع لنجاح المشروع على تطوير ثقافة جيدة داخل العميل والاستشاري والمقاول، مما يجعل أعضاء فريق المشروع ومدير البناء و المشروع تجاه الالتزام بالمشروع. من الضروري لكل منظمة أن تمارس ثقافة قوية لإنجاز المشروع والتي تؤثر بشكل كبير على سلوك فريق المشروع مقارنة بالثقافة الضعيفة التي تؤثر على فعالية فريق المشروع (Rehman، 2022).

لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية صناعة البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية لأنها توفر البنية التحتية اللازمة لنمو قطاعات الاقتصاد الأخرى، مما يعكس مستوى التنمية الاقتصادية في البلاد. ومع ذلك، في المملكة العربية السعودية، من المعروف أن صناعة البناء والتشييد هي واحدة من أكثر الصناعات خطورة مع ارتفاع مستويات الحوادث والوفيات. يهدف هذا البحث إلى دراسة ممارسات الصحة والسلامة في مجال البناء في المملكة العربية السعودية، وتحديد وسائل تسهيل التحسينات في هذه الممارسات. ويناقش أيضاً حول مناخ السلامة. اعتمد البحث على المنهج الكمي حيث تم توزيع استبيان المسح وإعادته بمعدل استجابة 60%. وتم تحليل بيانات المسح من خلال الإحصاء الوصفي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وأظهرت النتائج أن صناعة البناء والتشييد السعودية قد حققت تحسينات في معايير الصحة والسلامة، ولكن هناك فرص لمزيد من التحسينات. هناك جهود مستمرة للحفاظ على معايير الصحة والسلامة المعقولة للموظفين في الموقع، وظروفهم خارج الموقع وخاصة ظروف الموظفين المهاجرين بعقود عمل محددة المدة صعبة. تساهم الأجور غير المدفوعة ونقص مرافق الرعاية الاجتماعية في الضغوط الجسدية والنفسية المرتبطة بضعف الأداء في الموقع، ونقص الحافز، ونقص الإنتاجية، وعدم الاهتمام بالالتزام بإرشادات الصحة والسلامة. وخلصت الدراسة إلى أنه من الممكن تحسين الصحة والسلامة في البناء من خلال التنفيذ الفعال لقوانين الصحة والسلامة الحالية، وسن تشريعات للصحة والسلامة خارج الموقع للعمال المهاجرين، والحفاظ على صندوق للضمان الاجتماعي وتحسين تنظيم المعاملات التجارية والتعاقدية. تساهم هذه الدراسة في المعرفة في مجالات السياسة الحكومية وصنع القرار في مجال تنفيذ الصحة والسلامة في صناعة البناء والتشييد (Suresh، 2017).

تعد رفاهية العمال وسلامتهم أمراً مهماً في صناعة البناء والتشييد نظراً لارتفاع مخاطر وقوع الحوادث. يعد تطوير مناخ السلامة خطوة أولية إيجابية نحو رفع مستويات السلامة لممارسي البناء. تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على تصورات مناخ السلا

أمة في صناعة البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية. تم التحقق من صحة مجموعة من العوامل المستخرجة من الأدبيات واستخدمت لتصميم استبيان شامل. تم جمع البيانات من 401 موظف يعملون في 3 مواقع مشاريع بناء كبيرة في المملكة العربية السعودية. تم استخدام الإحصاء الوصفي وخوارزمية الجدولة التوافقية، واختبار ارتباط كيندال تاو-ب، لتحليل البيانات. وكشفت الدراسة عن مجموعة من 13 عاملاً مؤثراً في تصورات مناخ السلامة، وهي: الإشراف والتوجيه والتفتيش، تقييم المخاطر والأخطار، الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، تأثيرات زملاء العمل، عدالة السلامة الإدارية، التزام الإدارة بالسلامة، التعليم والتدريب، التواصل، والتزام سلامة العمال، وموقف العمال تجاه الصحة والسلامة، ومشاركة العمال، والبيئة الداعمة، والكفاءة. وتشير النتائج أيضاً إلى الدور المهم والمتوقع للإدارة العليا في مناخ السلامة في المواقع. وتشمل الآثار المترتبة على هذه الدراسة مساعدة أصحاب المصلحة في صناعة البناء والتشييد على فهم أفضل وتعزيز مناخ السلامة، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تحسين سلوك السلامة والثقافة والتحفيز والأداء (Mosly، 2020).

في مشاريع البناء، أعطى المقاولون الأولوية للمخاطر بسبب التخلي عن العمليات والأحداث، والانقطاعات، والوقت، وتجاوز التكاليف. ترتبط مخاطر البناء بالغموض وعدم القدرة على التنبؤ بتسليم المشروع في الوقت المناسب وبجودة قياسية وضمن الميزانية المسموح بها. تعتمد عملية تقديم العطاءات بشكل كبير على الاعتبارات الاقتصادية التي تشمل سوق الصرف وسعر الفائدة وتضخم التكاليف للمعدات والقوى العاملة. يحدث فشل المشروع إذا لم تتوافق الاعتبارات الاقتصادية مع الإدارة الفعالة للمخاطر في البناء. يعتمد إطار البحث على نظرية التحكم التنظيمي ويركز على منهج PLS-SEM الذي يتناول تأثير العوامل الاقتصادية مع الإجراءات التنظيمية الحكومية المعتدلة على إدارة المخاطر في البناء ضمن 303 مقاولين سعوديين كبار (أكثر من 250 عاملاً). في نهج PLS-SEM، يتم تحليل النماذج المعقدة بشكل فعال بقوة إحصائية أعلى. تظهر النتائج أن العوامل الاقتصادية والإجراءات التنظيمية الحكومية لها تأثير إيجابي على إدارة المخاطر في صناعة التطوير في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيف الإجراءات التنظيمية الحكومية له علاقة إيجابية بإدارة المخاطر في قطاع البناء في المملكة العربية السعودية. من خلال معالجة الاعتبارات الاقتصادية، تمكن هذه الدراسة الممارسين والخبراء وأصحاب المصلحة المشاركين في صناعات البناء من إجراء إدارة فعالة للمخاطر في قطاع البناء (Rehman M.، 2023).

تعد صناعة البناء والتشييد واحدة من أخطر الصناعات في جميع أنحاء العالم بسبب الوفيات

والحوادث المميتة المسجلة سنوياً. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان قد أنشأت ونفذت برامج للسلامة، إلا أنه لا يبدو أن الوضع قد تم تخفيفه. تهدف هذه الدراسة إلى تطوير نهج لتقييم المخاطر يمكن استخدامه لتعزيز أداء السلامة في مشاريع البناء. استخدمت الدراسة مقارنات ثنائية ومسوحات ترجيح حسب الترتيب لتحديد درجات المخاطر والأوزان لحوادث البناء المختلفة وأسبابها المحتملة. تم جمع البيانات من متخصصي السلامة في 15 موقع بناء كبير في جميع أنحاء المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية. وكشفت الدراسة أن نوع الحادث الأكثر خطورة هو "سقوط الأجسام"، في حين أن السبب الأكثر أهمية هو الرياح الشديدة في موقع المشروع. تم تطبيق النهج المطور على مشروع بناء مواقف السيارات الجاري تنفيذه. أظهرت النتائج أن حالات الانزلاق والتعثر والسقوط حققت أفضل أداء للسلا مة. علاوة على ذلك، واستناداً إلى تقييم 6 سيجم، بلغ متوسط أداء سلامة المشروع 2.33 سيجم، مما يعني احتمال وقوع 228,739 حادثاً في كل مليون فرصة. كما قدمت الورقة توصيات لتحسين أداء السلامة في دراسة الحالة (Sanni-Anibire، 2020).

تعرض دراسة (AlSabah، 2019) المخاطر الكبيرة التي تواجهها شركات البناء العاملة في المشاريع العامة الموجودة في دولة الكويت، وتحدد احتمالية حدوثها وخطورتها. تم تصنيف المخاطر التي تم تحديدها إلى فئتين رئيسيتين بما في ذلك فئة مخاطر الدولة ومخاطر المشروع. وتم تصنيف المخاطر القطرية إلى خمس فئات تشمل الاستقرار والاقتصاد و التنظيم والمجتمع والبيئة. ومن ناحية أخرى، تم تصنيف مخاطر المشروع إلى مخاطر هندسية، وإنتاجية، ونقدية، وإدارية. ثم تم قياس هذه المخاطر من خلال مسح تم توزيعه على مقاولي القطاع الخاص الذين لديهم خبرة في المشاريع العامة في دولة الكويت. تم حساب مؤشر الأهمية الشاملة (II) لمجموعات المخاطر العشر من حيث احتمال حدوثها وشدتها على تكلفة المشروع والجدول الزمني. تم فحص وتصنيف العلاقة بين (II) احتمالية الحدوث و(II) الخطورة من جانبين باستخدام أداة تقييم المخاطر (RAT). وفي الختام، تظهر الدراسة أن جميع الفئات العشر المعرضة للخطر كانت ذات مستوى منخفض. وأظهر التقييم المكثف لنتائج الدراسة أن أهم المخاطر هي تضخم الأسعار (E1)، والقيود على الموارد (E2)، وجودة الموارد (E3)، وأنظمة وقوانين المؤسسات العامة (R2)، والتصاريح و التراخيص (R3)، والشروط القاسية للعقود. (R4) سوء الأحوال الجوية (N1)، أداء المقاولين من الباطن (P6)، أداء المقاولين من الباطن المختارين مسبقاً (P7)، مدة المشروع غير كافية (P9)، تنسيق المقاولين من الباطن (A6)، عملية الإرسال (A8)، والتغييرات الرئيسية (M4).

أهم ما يميز الدراسات السابقة:

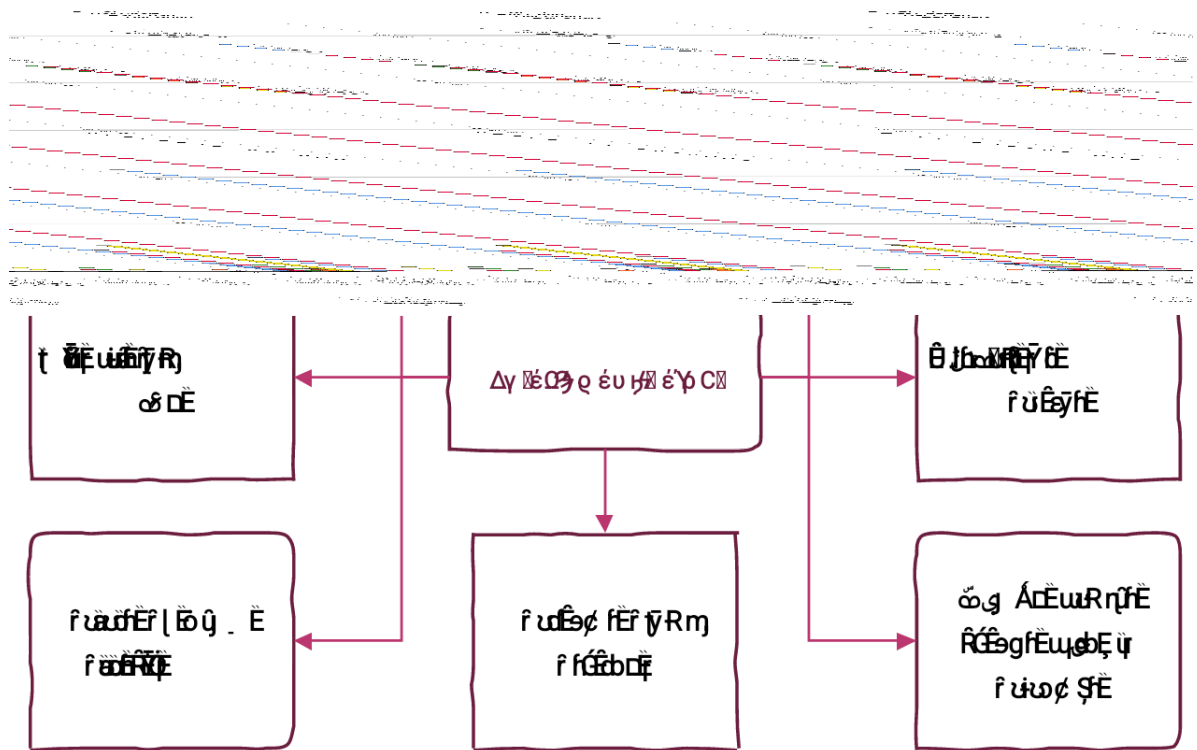
ركزت الدراسات السابقة حول دور الهيئات الإشرافية والتنظيمية في تحسين إدارة المخاطر في صناعة البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية على ما يلي:

- **الامتثال والإنفاذ:** كثيرًا ما سلطت الدراسات السابقة الضوء على فائدة الأطر التنظيمية في ضمان الامتثال لمعايير السلامة وقوانين البناء والقواعد البيئية في صناعة البناء والتشييد. ويقومون بتقييم أداء الجهات الإشرافية في تطبيق هذه المتطلبات لتقليل المخاطر وضمان سلامة المشروع.
 - **التأثير على جودة المشروع وسلامته:** تبحث هذه الدراسات في كيفية تأثير المراقبة التنظيمية على جودة المشروع ومعايير السلامة وممارسات البناء الشاملة. ويقومون بتقييم كيف يمكن للإجراءات التنظيمية أن تساعد في تقليل الحوادث والانهيئات الهيكلية والمخاطر الأخرى المرتبطة بعمليات البناء.
 - **المشاكل والعوائق التنظيمية:** يحدد ويفحص العقبات التي تواجهها الهيئات الإشرافية في تنظيم صناعة البناء والتشييد بنجاح. ويتضمن ذلك النظر في العوائق البيروقراطية، والموارد المحدودة، والثغرات الموجودة في الأطر التنظيمية التي قد تعيق إجراءات إدارة المخاطر الفعالة.
 - **مشاركة أصحاب المصلحة وتعاونهم:** غالبًا ما تبحث الدراسات الفعالة في دور السلطات الإشرافية في تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة مثل المقاولين، و المهندسين المعماريين، والمهندسين والمطورين. ويقومون بتقييم كيف يمكن للهيئات التنظيمية تحسين الاتصال والتنسيق من أجل تحسين الكشف عن المخاطر وتدابير التخفيف.
- ترتبط بعض الدراسات الإجراءات التنظيمية في المملكة العربية السعودية بالمعايير العالمية وأفضل الممارسات لإدارة مخاطر البناء. ويساعد نهج المقارنة هذا في تحديد فرص التحسين وتكييف المعايير العالمية مع الأوضاع المحلية.
- **اقتراحات السياسة:** أخيرًا، غالبًا ما تنتهي الأبحاث السابقة بمقترحات سياسية عملية تهدف إلى تحسين فعالية الهيئات الإشرافية والتنظيمية في التحكم في المخاطر في صناعة البناء والتشييد. وقد تشمل هذه الأفكار تغييرات تشريعية، وجهود تنمية

القدرات، والتقدم التكنولوجي لتعزيز الإشراف التنظيمي وعمليات إدارة المخاطر.

الإطار النظري

تشكل إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من عملية البناء والتشييد، نظراً لتعقيد هذا القطاع وكثرة العوامل المتغيرة التي تؤثر على نجاح المشاريع الإنشائية. تلعب الجهات الرقابية والتنظيمية دوراً محورياً في تعزيز إدارة المخاطر من خلال وضع وتطبيق القوانين والمعايير والإجراءات التي تهدف إلى تقليل المخاطر وضمان سلامة وجودة المشاريع. هذه الدراسة تسعى إلى تحليل هذا الدور وتقديم فهم عميق للمنطلقات النظرية التي تقوم عليها هذه العمليات في سياق المملكة العربية السعودية (Jones، 2020).



رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة.

➤ إطار نظري لإدارة المخاطر في البناء والتشييد

تعتبر إدارة المخاطر عملية منهجية تتضمن تحديد المخاطر، تقييمها، ووضع استراتيجيات للتعامل معها بهدف تقليل تأثيراتها السلبية. تعتمد إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد على عدة مكونات رئيسية، منها التخطيط للمخاطر، تحديد الأولويات، تطبيق الإجراءات الوقائية، والمراقبة والتقييم المستمرين. يشمل ذلك استخدام أدوات ونماذج تحليلية لتقييم المخاطر المحتملة وتطوير خطط طوارئ فعالة.

➤ الدور التنظيمي للجهات الرقابية

تلعب الجهات الرقابية دوراً حيوياً في إدارة المخاطر من خلال وضع وتطبيق القوانين و اللوائح التي تهدف إلى تحسين معايير السلامة والجودة في المشاريع الإنشائية. يشمل ذلك وضع معايير البناء، تنظيم عمليات التفتيش، وإصدار التراخيص اللازمة. تهدف هذه الإجراءات إلى ضمان أن جميع الجهات الفاعلة في قطاع البناء تلتزم بمعايير السلامة والجودة المحددة، مما يقلل من احتمال وقوع الحوادث والأخطاء الهندسية (Abdul، 2024).

النظرية الإدارية للجهات الرقابية

تعتبر الجهات الرقابية والتنظيمية في قطاع البناء والتشييد عموداً فقرياً في الإدارة الفعالة للمخاطر. تستند هذه النظرية على المفهوم الكلاسيكي للإدارة، حيث تلعب الجهات الرقابية دوراً حيوياً في تحديد الأهداف وتوجيه الاستراتيجيات والتأكد من تنفيذها بشكل صحيح. يتمثل دورها في إنشاء بنية تحتية تنظيمية قوية تدعم إدارة المخاطر بطريقة مستدامة وفعالة.

نظرية الرقابة والمراقبة

تعتبر الرقابة والمراقبة جزءاً أساسياً من دور الجهات الرقابية والتنظيمية في قطاع البناء والتشييد. من خلال تطبيق أنظمة الرقابة والمراقبة الفعالة، تساهم هذه الجهات في تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها ومتابعتها على مدار العمليات الإنشائية. يتيح ذلك لها التدخل المبكر لتصحيح الأخطاء قبل أن تتسبب في تأثيرات سلبية على جودة المشروع أو سلامة المشاركين فيه.

نظرية التنظيم وتصميم الهياكل التنظيمية

يعتبر تصميم هياكل الجهات الرقابية والتنظيمية في قطاع البناء والتشييد عنصراً مهماً في تحقيق الأهداف الإدارية والتشغيلية. يتطلب ذلك تحديد السلطات والمسؤوليات بشكل واضح، وتوزيعها بناءً على المهام المحددة، وهو ما يساعد في تحقيق تنفيذ فعال لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر.

النظرية الاقتصادية وتحليل التكاليف والفوائد

تعزز الجهات الرقابية والتنظيمية في قطاع البناء والتشييد الاستخدام الفعال للموارد المالية والبشرية من خلال تحليل التكاليف والفوائد. تتمثل هذه النظرية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تسهم في تحقيق أعلى قيمة ممكنة للمشاريع بأقل تكلفة وأقل مخاطر (Muhammad، 2022)

➤ التنظيم المؤسسي وتحسين الكفاءة التشغيلية

تستند نظرية التنظيم المؤسسي إلى فكرة أن التنظيم الفعال يعزز من قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها بكفاءة. في سياق الجهات الرقابية في قطاع البناء والتشييد، يشمل ذلك تنظيم الهياكل الإدارية وتحديد المسؤوليات بوضوح. يؤدي تحسين الكفاءة التشغيلية إلى تسهيل عمليات التفتيش والمراقبة، وزيادة سرعة استجابة الجهات الرقابية للمشكلات المحتملة، مما يعزز من قدرة هذه الجهات على إدارة المخاطر بفعالية (Algahtany، 2023).

نظرية التنظيم المؤسسي

تستند نظرية التنظيم المؤسسي إلى أهمية الهياكل التنظيمية الواضحة والإجراءات القياسية في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات. في سياق الجهات الرقابية في قطاع البناء، يشمل ذلك إنشاء هيكل تنظيمي واضح يُحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل جهة تنظيمية. يؤدي ذلك إلى تحسين التنسيق بين مختلف الجهات وتجنب الازدواجية في العمل، مما يساهم في تعزيز إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية. تقوم الهيئات التنظيمية بوضع معايير وسياسات واضحة وتوفير التدريب اللازم للموظفين لضمان تنفيذ هذه المعايير بدقة.

نظرية الإدارة الرشيدة (الحوكمة)

تشير نظرية الإدارة الرشيدة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة، مثل الشفافية والمساءلة و المشاركة، يعزز من فعالية إدارة المخاطر. في قطاع البناء والتشييد، يمكن للجهات الرقابية أن تعزز الشفافية من خلال نشر التقارير الدورية حول التزام الشركات بمعايير السلامة والجودة،

وكذلك من خلال إتاحة المعلومات للجمهور حول المشاريع الجارية. كما يمكن تعزيز المساءلة من خلال وضع آليات رقابية صارمة تضمن محاسبة الشركات المخالفة، وبالتالي تحسين الالتزام بالمعايير وتقليل المخاطر.

نظرية التنظيم المتكامل

تعتمد هذه النظرية على فكرة أن التنسيق والتكامل بين الجهات التنظيمية المختلفة يمكن أن يعزز من فعالية الرقابة والإشراف. في قطاع البناء والتشييد، يشمل ذلك التعاون بين وزارات مختلفة مثل وزارة الإسكان، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة البيئة. يؤدي هذا التكامل إلى تبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق الجهود الرقابية لضمان تطبيق موحد للمعايير. يعزز هذا التعاون من قدرة الجهات التنظيمية على كشف ومعالجة المخاطر بشكل أسرع وأكثر فعالية.

نظرية الضوابط والرقابة

تشير نظرية الضوابط والرقابة إلى أن وجود ضوابط رقابية صارمة يحد من احتمالية وقوع المخاطر. تشمل هذه الضوابط وضع معايير واضحة للبناء والسلامة، وإجراء عمليات تفتيش دورية للتأكد من التزام المقاولين بهذه المعايير. يمكن للجهات الرقابية استخدام تقنيات متقدمة مثل أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) والطائرات بدون طيار لمراقبة مواقع البناء بشكل أكثر دقة وفعالية. تساهم هذه الضوابط في الكشف المبكر عن المشكلات وتصحيحها قبل أن تتفاقم، مما يقلل من المخاطر ويضمن جودة المشاريع.

نظرية الإدارة الوقائية

تعتمد نظرية الإدارة الوقائية على فكرة أن الوقاية من المخاطر أفضل من محاولة التعامل معها بعد وقوعها. في قطاع البناء والتشييد، يمكن للجهات الرقابية تطبيق هذه النظرية من خلال وضع متطلبات صارمة للتدريب والتأهيل المهني للعاملين، والتأكد من توفير معدات السلامة الضرورية في مواقع العمل. كما يمكن تشجيع الشركات على تطبيق أنظمة إدارة السلامة والصحة المهنية (OHSAS) لضمان بيئة عمل آمنة. تعزز هذه الإجراءات الوقائية من قدرة الشركات على تجنب المخاطر وتقليل احتمالية وقوع الحوادث.

نظرية الرقابة المستمرة

تشير نظرية الرقابة المستمرة إلى أهمية المراقبة والتقييم المستمرين لأداء المشاريع و

المقاولين. يمكن للجهات الرقابية تطبيق هذه النظرية من خلال إنشاء نظام رقابي مستدام يعتمد على جمع وتحليل البيانات بشكل مستمر حول تقدم المشاريع وجودة الأعمال المنفذة. يشمل ذلك إجراء عمليات تدقيق دورية، واستخدام تقارير الأداء لتحديد نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. تعزز هذه الرقابة المستمرة من قدرة الجهات الرقابية على الحفاظ على مستويات عالية من السلامة والجودة في قطاع البناء (ALSAADI, 2021).

➤ نظرية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية

تشير نظرية التعاون والتنسيق إلى أن التعاون الفعال بين مختلف الجهات المعنية يعزز من قدرة النظام الرقابي على تحقيق أهدافه. في قطاع البناء والتشييد، يشمل ذلك التعاون بين الجهات الحكومية، والشركات الخاصة، والهيئات المستقلة. يؤدي تعزيز التنسيق بين هذه الجهات إلى تطبيق موحد وشامل للمعايير واللوائح، وتبادل المعلومات والخبرات، مما يساهم في تحسين إدارة المخاطر (Al-Tokhais, 2019).

نظرية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية

نظرية التعاون والتنسيق تعتبر أساسية في سياق إدارة المخاطر بقطاع البناء والتشييد. تشمل هذه النظرية استراتيجيات وأساليب لتحقيق التواصل والتعاون الفعال بين الجهات الرقابية، مثل الحكومة المركزية، والهيئات البيئية، والجهات الفنية، والمقاولين، والمستثمرين، والمجتمع المحلي.

أهمية التعاون الفعال

تعزز التعاون الفعال بين الجهات المعنية من قدرة القطاع على تحديد وتقييم المخاطر بدقة، وتحديد الإجراءات اللازمة للوقاية منها أو التعامل معها. يمكن لهذا التعاون أن يساهم في تبادل المعلومات بشكل فعال، وتحسين الفهم المشترك للتحديات والفرص المتاحة، مما يعزز من قدرة الجهات الرقابية على اتخاذ القرارات الصائبة والمدروسة.

تحسين الكفاءة من خلال التنسيق

تعتبر نظرية التعاون والتنسيق أيضاً عنصراً أساسياً في تحسين الكفاءة التشغيلية للجهات الرقابية والتنظيمية. من خلال تنسيق الجهود وتبادل الخبرات، يمكن تجنب التكرار في الجهود وتحسين التخطيط والتنفيذ للإجراءات الرقابية. على سبيل المثال، يمكن لتنسيق جهود المراقبة والتفتيش بين الجهات المختلفة أن يقلل من التكاليف ويزيد من كفاءة

استخدام الموارد.

نظرية النظم البيئية

تتعلق نظرية النظم البيئية بفهم القطاع كنظام متكامل يتأثر بالعلاقات الداخلية والخارجية بين مكوناته المختلفة. في قطاع البناء والتشييد، يمكن تطبيق هذه النظرية من خلال دراسة تأثيرات التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية على السلامة والجودة والاستدامة. يتطلب ذلك فهماً دقيقاً للتفاعلات المعقدة بين المختلفين المتدخلين في القطاع، وكيفية تأثير هذه التفاعلات على إدارة المخاطر.

نظرية الاتصال والتفاهم

تشدد نظرية الاتصال والتفاهم على أهمية توثيق الاتصالات وتحسين التفاهم بين الجهات المعنية كوسيلة لتعزيز التعاون وتحقيق الأهداف المشتركة. يمكن لتطبيق هذه النظرية في قطاع البناء والتشييد أن يساهم في تقليل التباسات وتحسين جودة القرارات، مما يعزز من فعالية إدارة المخاطر ويحد من النزاعات الناتجة عن سوء التفاهم.

➤ نظرية التعليم والتدريب المهني

تؤكد نظرية التعليم والتدريب المهني على أهمية تدريب وتأهيل العاملين في قطاع البناء والتشييد لتقليل المخاطر. يشمل ذلك تقديم برامج تدريبية منتظمة لتعزيز مهارات ومعرفة العمال والمقاولين فيما يتعلق بإجراءات السلامة وإدارة المخاطر. يؤدي التدريب الجيد إلى زيادة وعي العاملين بالمخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها بفعالية، مما يقلل من وقوع الحوادث والأخطاء (Mjakuškina، 2019).

أهمية التعليم المهني

نظرية التعليم المهني تعزز من قدرة العاملين على فهم وتطبيق الأسس الأساسية للسلامة والجودة في بيئة العمل. يشمل ذلك التعلم المستمر لأحدث التقنيات والممارسات في مجال إدارة المخاطر، مما يساهم في تحسين النتائج وتقليل حوادث العمل والتأخيرات في المشاريع (Chemaly، 2013).

فوائد التدريب المهني

برامج التدريب المهني تعزز من قدرة العاملين على التعامل مع الأدوات والمعدات بشكل آمن

وفعّال. تشمل الفوائد أيضاً تحسين الإدراك بشأن المخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها، مما يقلل من خطر الحوادث والإصابات ويحسن من كفاءة العمليات.

تأثير التعليم على ثقافة السلامة

نظرية التعليم والتدريب تساهم في تشكيل ثقافة السلامة داخل الشركات والمؤسسات في قطاع البناء والتشييد. من خلال نشر المعرفة والممارسات الجيدة، يمكن تحفيز العاملين على اعتماد سلوكيات آمنة ومسؤولة خلال تنفيذ المشاريع، مما يعزز من مستويات الأمان والجودة في العمل.

تعزيز الكفاءة الإدارية والتشغيلية

برامج التعليم المهني تساهم في تعزيز الكفاءة الإدارية والتشغيلية للجهات الرقابية و التنظيمية. تعتمد هذه الفوائد على تحسين قدرة الموظفين على اتخاذ القرارات السليمة بناءً على المعرفة والتدريب، والتفاعل بشكل فعّال مع الأطراف المعنية لتحسين أداء القطاع بشكل عام.

نظرية التعلم التنظيمي

تعتبر نظرية التعلم التنظيمي أساسية في تفسير كيفية استيعاب وتطبيق المعرفة والخبرات التي تم اكتسابها من خلال التعليم المهني. يساهم التعلم التنظيمي في تعزيز القدرة التنافسية للجهات الرقابية والتنظيمية، وتحفيزها على التكيف مع التغييرات السريعة و المتطلبات الجديدة في قطاع البناء والتشييد.

➤ الاستدامة البيئية والإدارة البيئية

تعتمد نظرية الاستدامة البيئية على فكرة أن التنمية الاقتصادية يجب أن تتم دون إلحاق الضرر بالبيئة. في قطاع البناء والتشييد، يشمل ذلك تعزيز استخدام المواد والتقنيات الصديقة للبيئة وتقليل النفايات والانبعاثات الضارة. تلعب الجهات الرقابية دوراً مهماً في وضع وتنفيذ السياسات التي تشجع على الاستدامة البيئية، مما يساهم في تقليل المخاطر البيئية المرتبطة بالمشاريع الإنشائية (Al-Surf، 2021).

أهمية الاستدامة البيئية

الاستدامة البيئية تعزز من القدرة على استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تحافظ على توازن

النظم البيئية. تتضمن الاستدامة البيئية اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من استهلاك الموارد الطبيعية، وتعزيز استخدام التقنيات الخضراء والممارسات البيئية الصديقة.

دور الإدارة البيئية

الإدارة البيئية تشمل تطبيق السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحسين الأداء البيئي للمنشآت والمشاريع. من خلال إدارة النفايات، والحد من الانبعاثات، والحفاظ على التنوع البيولوجي، تلعب الإدارة البيئية دوراً حيوياً في تحقيق الاستدامة البيئية وتقليل المخاطر البيئية المحتملة.

التأثيرات البيئية لقطاع البناء والتشييد

قطاع البناء والتشييد يتسبب بآثار بيئية كبيرة نتيجة للاستهلاك الكبير للموارد الطبيعية وإنتاج النفايات. من خلال تبني مبادئ الاستدامة والإدارة البيئية، يمكن تقليل هذه الآثار السلبية وتحسين أداء الصناعة بشكل عام.

تعزيز السلامة البيئية والمجتمعية

برامج الاستدامة والإدارة البيئية تساهم في تعزيز السلامة البيئية والمجتمعية من خلال تحسين ممارسات البناء والتشييد. تشمل هذه الفوائد تقليل المخاطر الصحية والبيئية للعاملين والمجتمعات المحلية المجاورة للمشاريع، مما يعزز من الاستقرار البيئي والاجتماعي.

التحديات والفرص

تواجه قطاعات البناء والتشييد تحديات عديدة في تطبيق مبادئ الاستدامة والإدارة البيئية، مثل التكاليف الإضافية والتعليم والتدريب اللازم لبناء هذه الممارسات. إلا أنها تتمتع أيضاً بفرص كبيرة للابتكار وتحسين الكفاءة البيئية والاقتصادية للمشاريع.

➤ نظرية الشفافية والمساءلة

تشير نظرية الشفافية والمساءلة إلى أن توفير المعلومات الدقيقة والشاملة حول تقدم المشاريع والالتزام بالمعايير يعزز من الثقة بين جميع الأطراف المعنية. يؤدي تعزيز الشفافية إلى تقليل الفساد والمحسوبية، وزيادة فعالية إدارة المخاطر. يمكن للجهات الرقابية أن تلعب دوراً رئيسياً في تحسين الشفافية من خلال نشر تقارير دورية حول حالة المشاريع ومستوى الالتزام بالمعايير (Abougamil، 2024).

أهمية الشفافية

الشفافية تعزز من فتح البيانات والمعلومات للجمهور، مما يساهم في زيادة الثقة والشفافية في العمليات والقرارات المتعلقة بإدارة المخاطر. تضمن الشفافية توفير المعلومات بطريقة سهلة الوصول وفهمها من قبل جميع الأطراف المعنية، مما يقلل من فرص الفساد والاختلالات.

دور المساءلة

المساءلة تعني تحمل الجهات المعنية مسؤولياتها وتوضيح تدابيرها وقراراتها أمام الجمهور و المؤسسات الرقابية. تساهم المساءلة في تحسين الأداء والممارسات، حيث يتم تحديد المسؤوليات وتوجيه الجهود نحو تحقيق أهداف محددة بشكل فعال.

تطبيق نظرية الشفافية والمساءلة في قطاع البناء والتشييد

في قطاع البناء والتشييد، تعد نظرية الشفافية والمساءلة أساسية لتحقيق النزاهة و الموثوقية في عمليات الإنشاء والتشييد. من خلال توفير المعلومات المفتوحة حول المشاريع ، وتحديد المسؤوليات المالية والإدارية، يمكن تقليل المخاطر وتحسين جودة التنفيذ.

تحديات تطبيق الشفافية والمساءلة

تواجه الشفافية والمساءلة تحديات عديدة في العملية، مثل ضرورة توفير البيانات الموثوقة والدقيقة، وتحقيق التوازن بين الكشف عن المعلومات وحماية السرية التجارية. إلا أنها توفر أيضاً فرصاً لتحسين الأداء والاستجابة لاحتياجات السوق والمجتمع.

الفوائد المترتبة

من خلال تبني نظرية الشفافية والمساءلة، يمكن للجهات الرقابية والتنظيمية في قطاع البناء والتشييد تعزيز الثقة العامة، وتحسين الإدارة والتخطيط، وتقليل المخاطر المحتملة، مما يؤدي إلى تعزيز الاستدامة والنمو الاقتصادي للقطاع.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

مقدمة

في الفصل الثالث من هذه الدراسة، والتي تتناول دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية، سنستعرض بشكل موسع التفاصيل المنهجية التي ستمكننا من فهم وتحليل البيانات المتعلقة بدور الجهات الرقابية والتنظيمية في تحسين إدارة المخاطر. هذا الفصل يمثل القلب النابض للدراسة، حيث يحدد الأساليب والأدوات التي سنعتمد عليها لجمع وتحليل المعلومات اللازمة للوصول إلى استنتاجات دقيقة وموثوقة.

سيتناول هذا الفصل كيفية اختيار المنهجية وطرق البحث المناسبة لدراسة موضوعنا. سستمر مراجعة الاستراتيجيات البحثية المتبعة، مثل المنهج الكمي أو النوعي أو المختلط، وكيفية تأثير هذه الاختيارات على دقة النتائج وموثوقيتها. سيتم توضيح كيفية استخدام المنهجية في توجيه البحث وجمع البيانات، وكذلك كيف تساهم في تحقيق أهداف الدراسة وتحليلها بفعالية. من خلال تحديد المنهجية بوضوح، نكون قد وضعنا إطاراً لاتباع خطوات منظمة تضمن تحقيق أهداف الدراسة بصورة شاملة وموضوعية.

ستتم دراسة مجتمع البحث بشكل مفصل، حيث سيتم تعريف وتوضيح الخصائص والسمات التي تميز الأفراد أو المؤسسات التي سيتم جمع البيانات منها. يتضمن ذلك التعرف على نوعية الجهات الرقابية والتنظيمية التي تشارك في قطاع البناء والتشييد، وأهمية تضمين مجموعة متنوعة من هذه الجهات لضمان شمولية وموضوعية النتائج. سيساعد فهم المجتمع في تحديد أفضل الطرق لجمع البيانات وتحليلها، مما يساهم في تقديم صورة دقيقة وشاملة عن تأثير الجهات الرقابية على إدارة المخاطر.

سيتم في هذا الفصل شرح محددات حجم العينة التي سيتم اعتمادها في الدراسة. سيتم تناول كيفية اختيار حجم العينة المناسب لضمان تمثيل دقيق للمجتمع المستهدف، مع الأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة وأهداف البحث. ستتم مناقشة الطرق التي يتم بها تحديد حجم العينة وكيفية تأثير ذلك على النتائج، وكذلك كيفية التعامل مع أي تحديات قد تطرأ خلال عملية اختيار العينة.

من المهم أيضاً توضيح خطوات جمع البيانات التي سيتم اتباعها، والتي تشمل الطرق والأدوات المستخدمة لجمع المعلومات. سيتناول هذا الجزء كيفية استخدام الاستبيانات، المقابلات، أو أي أدوات بحثية أخرى لجمع البيانات بشكل فعال. سيتم شرح كيفية ضمان جودة البيانات وصحتها، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع البيانات المحصل عليها وتحليلها. ستساعد هذه الخطوات في ضمان جمع معلومات دقيقة وشاملة تعكس واقع تأثير الجهات الرقابية و التنظيمية على إدارة المخاطر في القطاع.

سيتناول هذا الفصل حدود البحث التي تشمل الحدود البشرية، الزمانية، والمكانية. سيتناول تحليل القيود التي قد تواجهها الدراسة في هذه الأبعاد وكيفية تأثيرها على النتائج. من خلال تحديد حدود البحث، يمكننا فهم نطاق الدراسة وتقديم توصيات أكثر دقة وملاءمة. ستساهم هذه الحدود في وضع الدراسة في سياقها الصحيح، مما يساعد في تحديد مدى إمكانية تعميم النتائج والتوصيات.

تأتي أهمية هذا الفصل من كونه يضع الأسس العملية للتحليل الذي سيتم في الفصول التالية. من خلال تقديم المنهجية وطرق البحث، تعريف المجتمع، تحديد حجم العينة، خطوات جمع البيانات، وتوضيح حدود البحث، نكون قد أرسينا قاعدة قوية لفحص كيفية تأثير الجهات الرقابية والتنظيمية على إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد. يوفر هذا الفصل الأدوات والأساليب اللازمة لضمان جمع وتحليل البيانات بشكل منهجي، مما يساهم في تقديم نتائج موثوقة وذات قيمة. هذه النتائج، بدورها، ستساعد في تقديم توصيات مدروسة تهدف إلى تعزيز فعالية الجهات الرقابية في تحسين إدارة المخاطر، مما يعكس الأهمية البالغة لهذا الجزء من الدراسة في تقديم رؤى عملية وقابلة للتطبيق في تحسين القطاع الإنشائي في المملكة العربية السعودية.

المنهجية وطرق البحث

تعد المنهجية الكمية منهجاً بحثياً يعتمد على جمع البيانات الكمية وتحليلها بواسطة أساليب إحصائية، بهدف فهم وتفسير الظواهر بطريقة منطقية وموضوعية. تعتبر هذه المنهجية ملائمة لدراسة تأثير الجهات الرقابية والتنظيمية على إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد بسبب قدرتها على تحليل البيانات الكمية المحددة والقياسية.

• تحديد الأهداف البحثية

يتطلب استخدام المنهجية الكمية تحديد أهداف بحثية واضحة تستهدف فحص العلاقات السببية أو تقييم تأثير الجهات الرقابية والتنظيمية على إدارة المخاطر. يجب أن تكون الأهداف محددة بدقة لتوجيه جمع البيانات وتحليلها بشكل فعال.

• تصميم الأدوات البحثية

يتطلب استخدام المنهجية الكمية تصميم أدوات بحثية مناسبة لجمع البيانات، مثل استبيانات موجهة للجهات المعنية، أو قوائم تفقدية لتقييم أداء الشركات أو المشاريع. يجب أن تكون هذه الأدوات موضوعية وتحقق الدقة والموثوقية في جمع البيانات.

• جمع البيانات

بعد تصميم الأدوات، يتم جمع البيانات من العينة المستهدفة، والتي قد تشمل شركات البناء والتشييد، والجهات الرقابية، والتنظيمية في المملكة العربية السعودية. يجب أن يتم هذا الجمع بطريقة منتظمة ومنتظمة لضمان استيفاء البيانات المطلوبة بشكل كامل.

• تحليل البيانات

تشمل المنهجية الكمية تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية مثل التحليل الوصفي لتوصيف البيانات والتحليل الاستدلالي لفحص العلاقات بين المتغيرات المختلفة. يتم تطبيق أساليب مثل التحليل الانحداري لتحديد تأثير الجهات الرقابية والتنظيمية على إدارة المخاطر بشكل كمي.

• توضيح النتائج والاستنتاجات

بعد إجراء التحليلات، يتم توضيح النتائج بشكل دقيق وتفصيلي، واستنتاج ما إذا كانت

الجهات الرقابية والتنظيمية تلعب دوراً فعالاً في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء و التشييد في المملكة العربية السعودية. يتم تفسير النتائج بما يتوافق مع النظريات السابقة و المعطيات الكمية المحصلة.

مجتمع البحث

في دراسة دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء و التشييد في المملكة العربية السعودية، يُعتبر تحديد مجتمع البحث خطوة محورية في تحديد نطاق الدراسة وضمان دقتها وشمولها. يتناول مجتمع البحث كل الأطراف ذات الصلة التي تؤثر أو تتأثر بالسياسات الرقابية والتنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر في القطاع. يشمل هذا المجتمع فئات متنوعة، كل منها يلعب دوراً مميزاً في العملية التنفيذية والتنظيمية لمشاريع البناء والتشييد.

في البداية، يتعين علينا إدراك أن الجهات الرقابية والتنظيمية تشكل حجر الزاوية في أي دراسة حول إدارة المخاطر في قطاع البناء. تتضمن هذه الجهات الوزارات والهيئات الحكومية التي تحدد وتنفذ السياسات المتعلقة بالسلامة والأمان والجودة في المشاريع الإنشائية. في المملكة العربية السعودية، تعتبر وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، وهيئة المقاولين، ووزارة التجارة من أبرز هذه الجهات. تلعب هذه الجهات دوراً حاسماً في وضع الإرشادات واللوائح التي يجب أن يلتزم بها جميع المشاركين في القطاع. وبالتالي، فإن فهم كيفية تأثير هذه الجهات على إدارة المخاطر يمكن أن يوفر رؤى عميقة حول فعالية السياسات المعتمدة وتطبيقاتها العملية.

أما بالنسبة لشركات البناء والمقاولين، فإنهم يشكلون جزءاً أساسياً من مجتمع البحث. شركات البناء والمقاولون هم الأفراد والكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع وفقاً للمعايير واللوائح المحددة. يواجه هؤلاء الأفراد تحديات تتعلق بتطبيق التوجيهات التنظيمية وكيفية التعامل مع المخاطر المرتبطة بالمشاريع. إن فهم كيفية تفاعل هذه الشركات مع السياسات الرقابية يمكن أن يكشف عن الفجوات المحتملة في التنفيذ والتطبيق، مما يساعد في تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر.

المهندسون والمستشارون الذين يشاركون في تصميم وتنفيذ مشاريع البناء أيضاً يمثلون جزءاً مهماً من مجتمع البحث. هؤلاء الأفراد، بما في ذلك المهندسون المدنيون والمعماريون و المستشارون الفنيون، يلعبون دوراً محورياً في تطبيق معايير الأمان وإدارة المخاطر على

أرض الواقع. تحليل كيف تؤثر السياسات الرقابية على عملهم يمكن أن يوفر معلومات قيمة حول كيفية تحسين هذه السياسات لتحقيق نتائج أفضل في المشاريع. لا يمكن تجاهل أهمية العمالة في قطاع البناء، حيث يمثلون جزءاً لا يتجزأ من أي مشروع بناء. العمالة، سواء كانت في مواقع البناء أو في العمليات التنفيذية الأخرى، تتأثر بشكل مباشر بالتوجيهات الرقابية والتنظيمية. لذا، فإن دراسة كيفية تأثير هذه التوجيهات على سلامة وأمان العمال يمكن أن يكشف عن مدى فعالية السياسات في حماية القوى العاملة وتقليل الحوادث.

أخيراً، العملاء والمستفيدون من المشاريع يمثلون جزءاً آخر من مجتمع البحث. هؤلاء الأفراد أو الكيانات التي تستفيد من المشاريع التي يتم تنفيذها لديهم أيضاً دور في تقييم جودة وأمان المشاريع. فهم كيفية تأثير السياسات الرقابية والتنظيمية على نتائج المشاريع من وجهة نظر العملاء يمكن أن يساعد في تقييم مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق أهدافها. تتعدد الفئات ضمن مجتمع البحث، ويؤدي تنوعها إلى تقديم مجموعة من الرؤى والتحديات التي تؤثر على نتائج الدراسة. دراسة جميع هذه الفئات تعزز من شمولية البحث وتسمح بتقديم تقييم شامل وموضوعي لدور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر. ومن خلال تحديد المجتمع بدقة وفهم كل فئة بشكل كامل، يمكن تطوير توصيات مبنية على أدلة قوية لتحسين السياسات والإجراءات المتبعة في القطاع.

محددات حجم العينة

في إطار دراسة دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء و التشييد في المملكة العربية السعودية، يُعد تحديد حجم العينة من المكونات الأساسية التي تؤثر على موثوقية ونتائج البحث. يتطلب تحديد حجم العينة دراسة دقيقة وشاملة لضمان تمثيل النتائج بشكل صحيح لجميع الفئات المعنية وضمان الحصول على بيانات ذات جودة عالية. في هذه الدراسة، تم اختيار حجم عينة مكون من 183 فرداً، وقد كانت عملية تحديد هذا الحجم قائمة على مجموعة من الاعتبارات العلمية والعملية لضمان تحقيق الأهداف البحثية بفعالية.

أولاً، من الضروري فهم أن محددات حجم العينة تلعب دوراً حاسماً في تحديد مدى دقة وصحة النتائج التي سيتم التوصل إليها. يشمل ذلك الأهداف البحثية، طبيعة مجتمع البحث، ومقدار الموارد المتاحة. حجم العينة يؤثر بشكل مباشر على مدى تعميم النتائج، حيث يمكن

أن تعكس العينة الأكبر بشكل أفضل خصائص مجتمع البحث ككل، مما يعزز من موثوقية وصدق الدراسة.

الأهداف البحثية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في تحديد حجم العينة. في هذه الدراسة، حيث يركز البحث على دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر، فإن الحصول على نتائج دقيقة وممثلة يتطلب عينة كافية تمثل التنوع في مجتمع البحث. الأ حجام الصغيرة للعينة قد تؤدي إلى عدم القدرة على اكتشاف الفروق الدقيقة بين الفئات المختلفة، بينما الأحجام الكبيرة توفر دقة أكبر في تحليل البيانات وتفاصيل أكثر حول الموضوع قيد الدراسة.

طبيعة مجتمع البحث هي عامل آخر مهم. مجتمع البحث في هذه الدراسة يتضمن مجموعة متنوعة من الأفراد والجهات ذات الصلة بقطاع البناء والتشييد، بما في ذلك الجهات الرقابية، الشركات المقاوله، المهندسين، والعماله. يتطلب مجتمع بحث متنوع مثل هذا حجم عينة كبير بما فيه الكفاية لضمان تمثيل جميع الفئات بشكل مناسب. من خلال اختيار حجم عينة يبلغ 183 فردًا، يتم تعزيز القدرة على التعميم وإصدار استنتاجات موثوقة وشاملة.

مقدار الموارد المتاحة يلعب أيضًا دورًا في تحديد حجم العينة. تشمل هذه الموارد الوقت، و المال، والموارد البشرية اللازمة لجمع البيانات وتحليلها. إن حجم العينة المختار يجب أن يتماشى مع القدرات اللوجستية للبحث، بحيث يكون من الممكن جمع وتحليل البيانات بشكل فعال دون تجاوز حدود الموارد المتاحة. تم اختيار حجم العينة من 183 فردًا كحل وسط يوازن بين الحاجة إلى تمثيل دقيق واعتبارات الموارد المتاحة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات هي أيضًا عامل في تحديد حجم العينة. تقنيات التحليل المختلفة قد تتطلب أحجام عينات معينة لضمان القوة الإحصائية والقدرة على اكتشاف التأثيرات الهامة. حجم العينة المكون من 183 فردًا يمكن أن يكون مناسبًا لتطبيق الأساليب الإحصائية المختلفة وتحقيق النتائج المطلوبة بفعالية.

تقدير حجم العينة يمكن أن يعتمد أيضًا على أساليب أخذ العينات. في هذه الدراسة، تم اختيار العينة بناءً على منهجية معينة تهدف إلى تمثيل جميع الفئات ذات الصلة. يمكن أن تشمل هذه الأساليب أخذ العينات العشوائية أو المنهجية، حسب متطلبات الدراسة. حجم العينة من 183 فردًا يوفر توازنًا بين تمثيل الفئات المختلفة من مجتمع البحث والقدرة على إدارة وتطبيق الأساليب الإحصائية بشكل فعال.

يشكل حجم العينة المكون من 183 فردًا خطوة حاسمة لضمان الحصول على نتائج ذات دقة وموثوقية عالية. من خلال اختيار حجم العينة بعناية، يتم تعزيز قدرة الدراسة على تقديم رؤى دقيقة وشاملة حول دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد، مما يساهم في تحسين سياسات وإجراءات إدارة المخاطر في هذا القطاع الحيوي.

خطوات جمع البيانات

• استبيانات

تعد الاستبيانات أداة أساسية لجمع البيانات من الأفراد والمؤسسات المعنية في قطاع البناء والتشييد، مثل الشركات المقاوله، والجهات الرقابية مثل الهيئة العامة للمقاولات والبلديات. تتضمن الاستبيانات أسئلة محددة تتعلق بممارسات إدارة المخاطر ودور الجهات الرقابية في دعمها.

• مقابلات هيكلية

تستخدم المقابلات الهيكلية للحصول على رؤى أعمق من الخبراء والمسؤولين داخل الجهات الرقابية والتنظيمية والشركات المعنية. تسمح هذه المقابلات بفهم أكبر للسياسات والإجراءات المتبعة، والتحديات التي تواجهها، والتوقعات من دور الرقابة في تعزيز إدارة المخاطر.

• تحليل الوثائق

يشمل تحليل الوثائق دراسة المستندات القانونية والتنظيمية التي تتعلق بإدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد، مثل اللوائح والتشريعات وتقارير الرقابة والتقييمات السابقة. يوفر هذا التحليل فهماً عميقاً للإطار التنظيمي والمعايير المطبقة.

• تقييم الأداء والتقارير السابقة

يتضمن تقييم الأداء واستعراض التقارير السابقة تحليلاً للأداء السابق للشركات والجهات الرقابية في مجال إدارة المخاطر. يساعد هذا التقييم في تحديد نقاط القوة والضعف وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

• البيانات الثانوية

تشمل البيانات الثانوية جمع البيانات من مصادر خارجية مثل الدراسات السابقة، والتقارير الحكومية، والأبحاث الأكاديمية، التي تدعم السياق العام للدراسة وتوفر توجيهات إضافية للتحليل.

• تحليل البيانات

بعد جمع البيانات، يتم تحليلها باستخدام أساليب إحصائية مثل التحليل الوصفي لتوصيف البيانات والتحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات. يساعد هذا التحليل في استخلاص النتائج الكمية الدقيقة والموثوقة.

حدود البحث

➤ الحدود البشرية:

- المتخصصين والخبراء حيث يشمل ذلك العاملين في الجهات الرقابية والتنظيمية في قطاع البناء والتشييد، مثل الهيئة العامة للمقاولات والبلديات والهيئات البيئية.
- المهندسين والمقاولين الذين يعملون داخل قطاع البناء والتشييد ويتعاملون مع مسائل إدارة المخاطر بشكل مباشر.
- الباحثين والأكاديميين الذين يقدمون تحليلات وتوصيات حول دور الرقابة والتنظيم في تعزيز إدارة المخاطر في القطاع.

➤ الحدود الزمانية:

- تركّز الدراسة على الوضع الراهن لإدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية.
- يتم تحليل التغيرات والتطورات في الإطار التنظيمي والرقابي عبر السنوات الماضية من 2020 - 2023.

➤ الحدود المكانية:

- تركّز الدراسة بشكل خاص على السياق السعودي والتحديات والفرص التي تواجه الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر.

- الهيئات الرقابية والتنظيمية السعودية حيث تشمل هذه الجهات مثل الهيئة العامة للمقاولات والهيئات البيئية والبلديات التي تلعب دوراً محورياً في تنظيم قطاع البناء والتشييد.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

مقدمة

في الفصل الرابع من هذه الدراسة، التي تستهدف تحليل دور الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية، سنركز على تقديم تفسير مفصل للبيانات التي تم جمعها، واستعراض النتائج التي تم التوصل إليها، وتقديم التوصيات المستندة إلى تلك النتائج. هذا الفصل يشكل المرحلة النهائية من العملية البحثية، حيث نبدأ في تحويل المعلومات الخام إلى استنتاجات عملية وقابلة للتطبيق.

في هذا الجزء من الفصل، سنقوم بدراسة تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الأساليب والأدوات التي تم تحديدها في الفصول السابقة. هذا التحليل يتضمن فحص وتفسير البيانات للكشف عن الأنماط، الاتجاهات، والعلاقات بين المتغيرات المختلفة. سيتم توضيح كيفية استخدام الأدوات الإحصائية أو النوعية لتفسير النتائج بوضوح، وكيفية التعامل مع البيانات من أجل تقديم رؤية شاملة حول كيفية تأثير الجهات الرقابية والتنظيمية على إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد. يهدف تحليل البيانات إلى تقديم رؤى واضحة تستند إلى الأدلة، مما يعزز فهمنا للدور الذي تلعبه الجهات الرقابية في تحسين إدارة المخاطر.

بعد إتمام عملية التحليل، سيستعرض هذا الفصل النتائج التي تم التوصل إليها. سيشمل ذلك تقديم ملخص للأدلة التي تم جمعها، توضيح كيف تتطابق النتائج مع الفرضيات أو الأسئلة البحثية، وتحديد أي مفاجآت أو انحرافات عن التوقعات. سيتم مناقشة مدى تأثير الجهات الرقابية والتنظيمية على إدارة المخاطر بناءً على النتائج، وكيفية مقارنة هذه النتائج مع الدراسات السابقة أو معايير الصناعة ذات الصلة. يعتبر عرض النتائج خطوة حاسمة لأنها توفر الدليل الأساسي الذي يدعم التوصيات والقرارات المستقبلية، مما يساعد في تعزيز فهم كيفية تحسين إدارة المخاطر في القطاع.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، سيتناول هذا الفصل التوصيات التي تم تطويرها لتوجيه السياسات والممارسات المستقبلية. ستتضمن التوصيات إجراءات محددة يمكن أن تتخذها الجهات الرقابية والتنظيمية لتحسين إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد. ستعتمد التوصيات على البيانات والتحليل المقدم في الفصول السابقة، وستسعى إلى تقديم حلول عملية ومستندة إلى الأدلة لمواجهة التحديات والفرص التي تم تحديدها. تعتبر هذه التوصيات ذات أهمية كبيرة لأنها توفر خطوات ملموسة يمكن أن تساعد في تحسين فعالية الجهات الرقابية وتنظيم عمليات البناء والتشييد، مما يساهم في تعزيز جودة المشاريع وتقليل

المخاطر.

يمثل الفصل الرابع مرحلة حاسمة في الدراسة، حيث يجمع بين كافة الجهود البحثية السابقة ويحول البيانات إلى نتائج وتوصيات عملية. يقدم هذا الفصل فرصة لتقييم مدى نجاح البحث في تحقيق أهدافه، ويوفر أساساً لاتخاذ القرارات المتعلقة بتحسين إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد. من خلال تحليل البيانات واستعراض النتائج، يتم تقديم فهم عميق لكيفية تأثير الجهات الرقابية والتنظيمية، مما يساهم في تحسين السياسات والممارسات الحالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التوصيات المقدمة تساعد في توجيه الخطط المستقبلية والإجراءات المطلوبة لتعزيز فعالية إدارة المخاطر، مما يعكس الأهمية البالغة لهذا الفصل في تقديم رؤى قابلة للتطبيق وموثوقة.

تحليل البيانات

• حصر وجمع البيانات

لقد تم اعداد الاستبانة من خلال الاستعانة بجوجل فورم، ثم تم انشاء الأسئلة بناء على متطلبات ومشاكل الدراسة. لقد تم توزيع الاستبيان، وتم الحصول على 183 ردا من المستجيبين في التجربة. من خلال الاستعانة ببرنامج SPSS سنتجه الى تحليل ردود المستجيبين في التجربة والحصول على نتائج التجربة.

• أهمية الوصف الإحصائي للبيانات

يعد الوصف الإحصائي للبيانات مهماً لعدة أسباب:

- تلخيص البيانات: تساعد الأوصاف الإحصائية في تحويل كميات هائلة من البيانات إلى معلومات يمكن التحكم فيها وواضحة. وهذا يسهل فهم وتحليل البيانات.
- تحديد الأنماط والاتجاهات: يمكن استخدام المقاييس الإحصائية مثل المتوسط و الوسيط والوضع والانحراف المعياري لتحديد الأنماط والاتجاهات في البيانات. وهذا يساعد في فهم الروابط وإصدار الأحكام السليمة.
- إجراء الاستدلالات: الأوصاف الإحصائية تمكن الباحثين من استخلاص استنتاجات حول السكان بناءً على عينة. يمكن للباحثين استخلاص النتائج ووضع التنبؤات بدرجة عالية من الثقة بعد التقييم الإحصائي للبيانات.
- مقارنة البيانات: تسمح الأوصاف الإحصائية للباحثين بمقارنة مجموعات أو مجموعات مختلفة من البيانات لمعرفة ما إذا كان هناك أي اختلافات أو ارتباطات كبيرة بينها. وهذا أمر بالغ الأهمية في العديد من المشاريع البحثية وعمليات صنع القرار.
- التحقق من صحة النتائج: الأوصاف الإحصائية ضرورية للتحقق من صحة نتائج الدراسة. يمكن للباحثين استخدام الاختبارات والمقاييس الإحصائية لتقييم موثوقية وصحة نتائجهم.

بشكل عام، يعد وصف البيانات الإحصائية أمراً بالغ الأهمية لإجراء البحث، وإصدار الأحكام المدروسة، وفهم مجموعات البيانات الكبيرة. فهو يقدم نهجاً منهجياً لتحليل وفهم المعلومات، مما يؤدي إلى نتائج أكثر جدارة بالثقة والتصديق.

Statistics						
	N	Std. Deviation	Skewness	Std. Error of Skewness	Kurtosis	Std. Error of Kurtosis
	Valid					
الجنس	183	0.275	3.073-	0.180	7.526	0.357
العمر	183	0.916	0.436	0.180	0.013	0.357
الدرجة العلمية	183	1.248	1.710	0.180	1.773	0.357
تساهم الجهات الرقابية في تحسين معايير السلامة في مشاريع البناء و التشييد.	183	0.705	2.016	0.180	8.329	0.357
توفر الجهات التنظيمية توجيهات واضحة لإدارة المخاطر في قطاع البناء و التشييد.	183	0.927	2.108	0.180	5.353	0.357
تعمل	183	0.971	1.975	0.180	4.381	0.357

الجهات الرقابية على مراقبة الا لتزام بـ القوانين و المعايير في مواقع البناء.						
تقوم الجهات التنظيمية بفرض عقوبات صارمة على المخالفات المتعلقة بإدارة المخاطر.	183	0.951	1.959	0.180	4.451	0.357
تسهم الجهات الرقابية في تقليل حوادث العمل من خلال رقابة صارمة.	183	0.989	1.831	0.180	3.713	0.357
توفر الجهات التنظيمية برامج تدريبية للتوعية	183	1.257	1.371	0.180	0.827	0.357

بأهمية إدارة المخاطر.						
تشجع الجهات الرقابية الشركات على تبني أفضل الممارسا ت في إدارة المخاطر.	183	1.095	1.794	0.180	2.870	0.357
تسهم الجهات التنظيمية في تحسين جودة المشاريع من خلال مراقبة تنفيذها.	183	1.002	1.935	0.180	3.979	0.357
تساهم الجهات الرقابية في تعزيز ثقافة الس لامة لدى العاملين في قطاع البناء.	183	1.046	1.820	0.180	3.231	0.357
تفرض	183	1.107	1.688	0.180	2.413	0.357

الجهات التنظيمية استخدام تقنيات حديثة لإدارة المخاطر في المشاريع.						
تقوم الجهات الرقابية بإجراء تفتيش دوري لضمان التزام بمعايير إدارة المخاطر.	183	1.045	1.835	0.180	3.282	0.357
تدعم الجهات التنظيمية تبادل المعلومات بين الشركات حول إدارة المخاطر.	183	1.276	1.354	0.180	0.732	0.357
تساهم الجهات الرقابية في تخفيض	183	1.194	1.503	0.180	1.457	0.357

التكاليف المرتبطة بحوادث العمل.						
تعمل الجهات التنظيمية على تحديث معايير السلامة بشكل دوري لمواكبة التطورات .	183	0.871	1.147	0.180	1.031	0.357
توفر الجهات الرقابية أدوات تقييم فعالة للمخاطر في مواقع البناء.	183	1.076	1.739	0.180	2.740	0.357
تشجع الجهات التنظيمية على التعاون بين الشركات لتحسين إدارة المخاطر.	183	1.092	1.767	0.180	2.758	0.357

--	--	--	--	--	--	--

جدول 1: الوصف الإحصائي للبيانات.

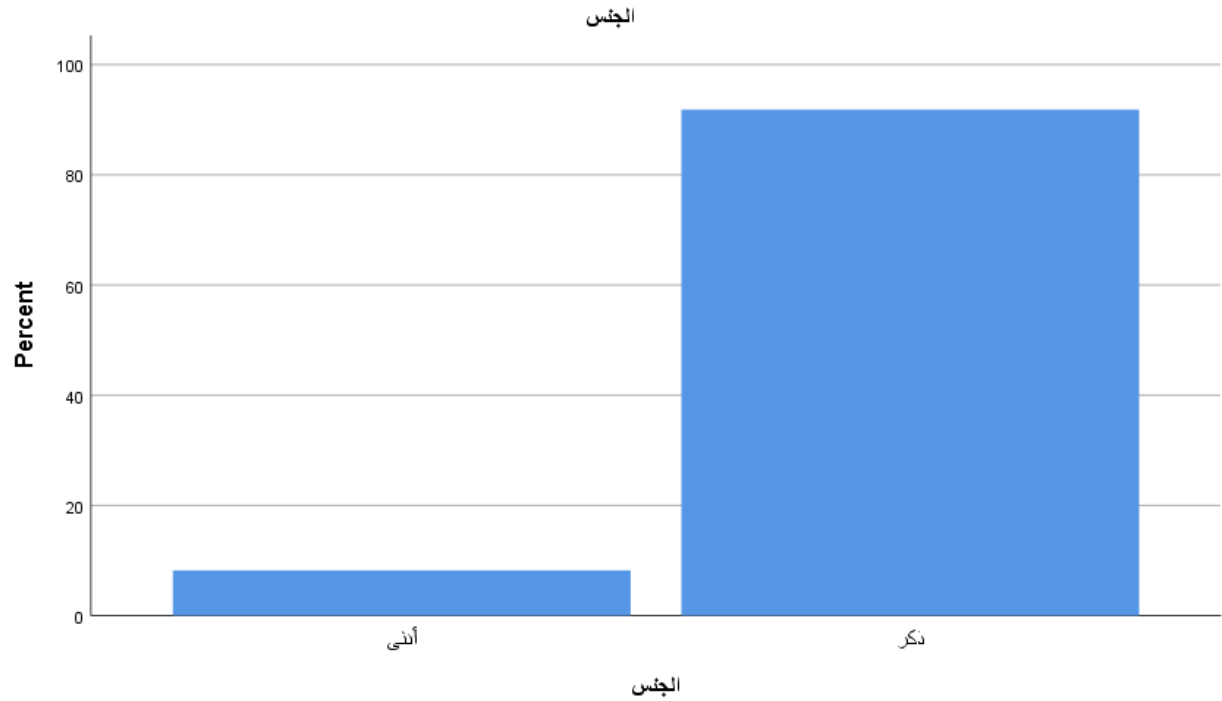
النتائج

• جنس المشاركين في التجربة

إن دراسة كيفية قيام الجهات الرقابية والتنظيمية بتحسين إدارة المخاطر في صناعة البناء و التشييد في المملكة العربية السعودية تتطلب إجراء مقابلات مع أشخاص من كلا الجنسين. حتى لو كان عدد الرجال العاملين في هذا المجال أكبر من عدد النساء، فلا يزال من الممكن الحصول على تفاعلات ووجهات نظر أكثر تنوعًا من خلال سؤال كلا الجنسين عن تجاربهما و العقبات التي يواجهانها. بالإضافة إلى تشجيع المشاركة الشاملة والتمثيلية في عمليات إدارة المخاطر والسلامة داخل الصناعة، قد يساعد هذا التنوع في وجهات النظر في وضع سياسات وإجراءات تنظيمية تلبي متطلبات كلا الجنسين بنجاح.

جنس المشاركين في التجربة					
		Freque ncy	Perce nt	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أنثى	15	8.2	8.2	8.2
	ذكر	168	91.8	91.8	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 2: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين في التجربة.



رسم توضيحي 2: التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة

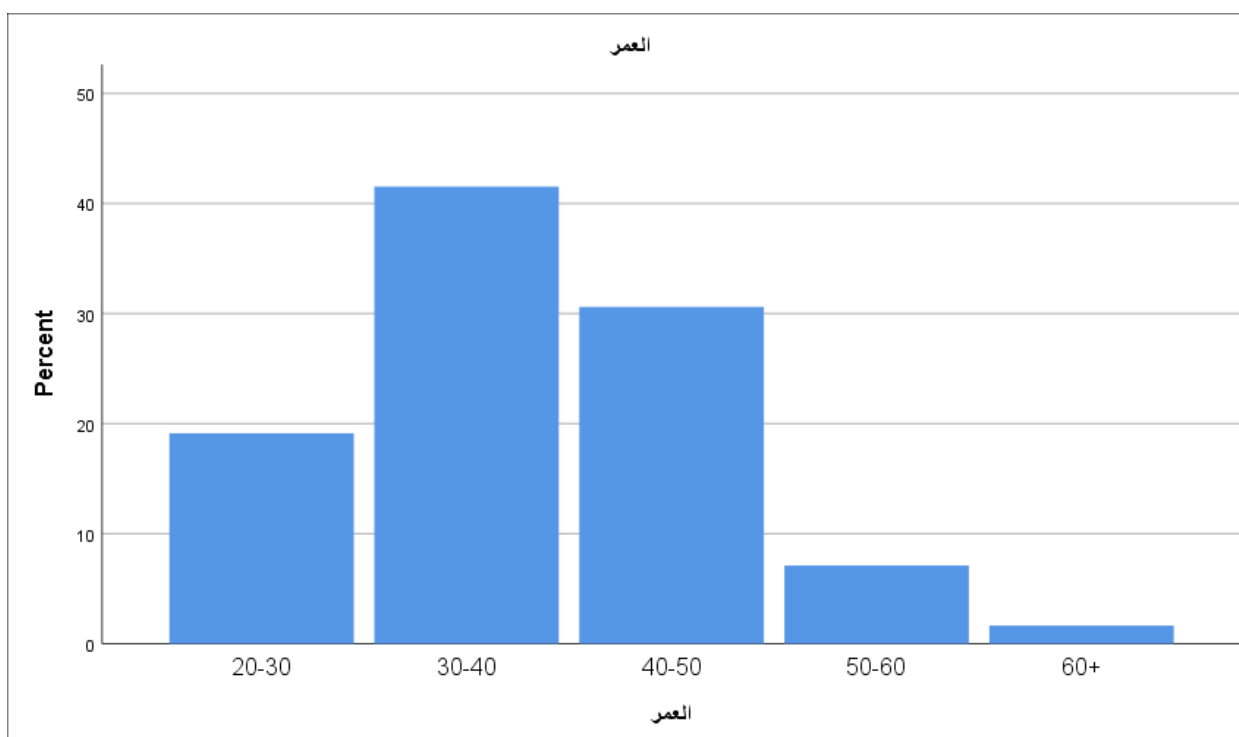
• عمر المشاركين في التجربة

تتطلب دراسة كيفية قيام الهيئات الرقابية والتنظيمية بتحسين إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية إجراء مقابلات مع الأشخاص من جميع الأعمار. تعمل هذه الدراسة على تعزيز المعرفة حول المتطلبات والصعوبات العديدة التي يواجهها الأشخاص من جميع الأعمار في مجال السلامة والصحة المهنية، وكذلك كيفية تأثير هذه العوامل على جوانب مختلفة من الحياة ومكان العمل. ومن خلال القيام بذلك، يمكن العثور على أفضل السياسات والممارسات التنظيمية التي تعالج هذه القضايا، وتلبي متطلبات جميع الفئات العمرية، وتحسن صحة وسلامة جميع العاملين في الصناعة.

عمر المشاركين في التجربة

		Frequen cy	Perce nt	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20-30	35	19.1	19.1	19.1
	30-40	76	41.5	41.5	60.7
	40-50	56	30.6	30.6	91.3
	50-60	13	7.1	7.1	98.4
	60+	3	1.6	1.6	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 3: الوصف الاحصائي لاعمار المشاركين في التجربة.



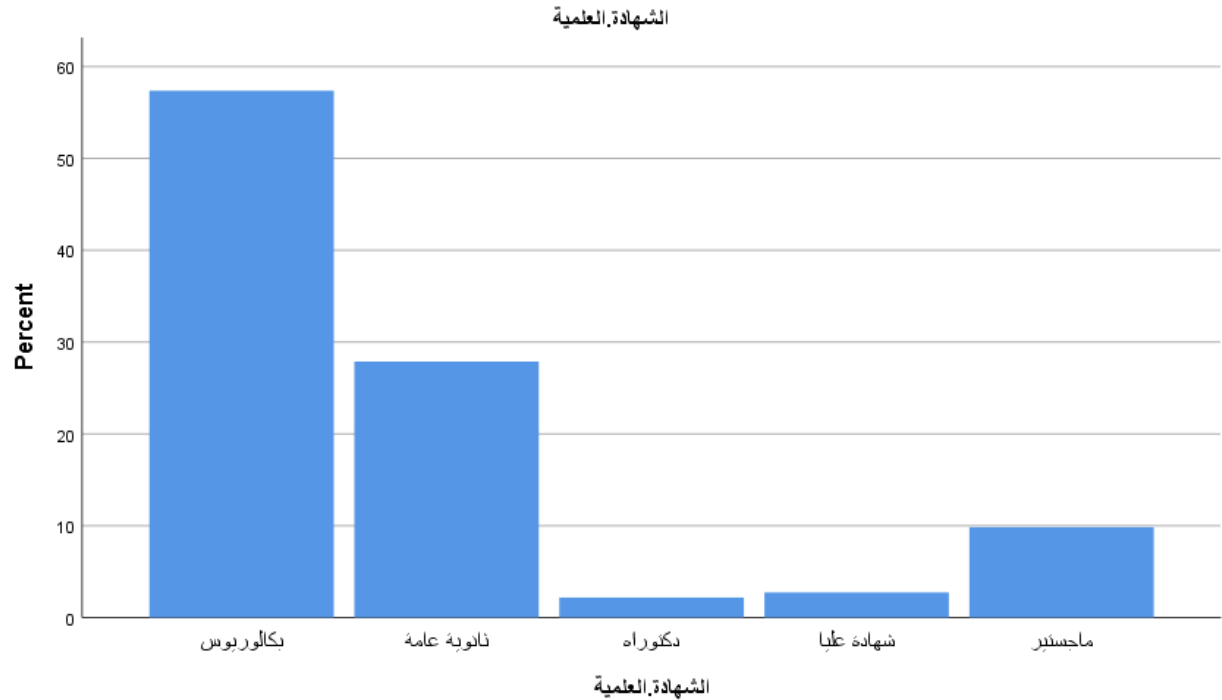
رسم توضيحي 3: التمثيل البياني لاعمار المشاركين في التجربة.

● الشهادة العلمية للمشاركين في التجربة

من الضروري إجراء مقابلات مع الأشخاص ذوي الخلفيات التعليمية المختلفة أثناء البحث عن دور الجهات الرقابية والتنظيمية في قطاع البناء والتشييد لعدد من الأسباب. ونظراً للخبرات المتنوعة والخلفيات التعليمية للمشاركين، فإن هذا يساعد أولاً على اكتساب وجهات نظر كاملة ومتنوعة حول القضايا والمشاكل التي قد تواجهها إدارة المخاطر في هذا القطاع. ثانياً، تساعد مقابلة الأشخاص الأكفاء في تحديد الخبرات والقدرات اللازمة لتعزيز إدارة المخاطر، والتي قد تختلف باختلاف التخصص والتحصيل العلمي. ومن أجل تعزيز الإطار الرقابي والتنظيمي والتمكين من تطبيق نتائج ومقترحات الدراسة على نطاق أوسع، فإن هذا يخدم أيضاً في زيادة شمولية وحيادية الدراسة.

الشهادة العلمية للمشاركين في التجربة					
		Frequen cy	Perc ent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	105	57.4	57.4	57.4
	ثانوية عامة	51	27.9	27.9	85.2
	دكتوراه	4	2.2	2.2	87.4
	شهادة عليا	5	2.7	2.7	90.2
	ماجستير	18	9.8	9.8	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 4: الوصف الاحصائي لدرجة العلمية للمشاركين في التجربة.



رسم توضيحي 4: التمثيل البياني لدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

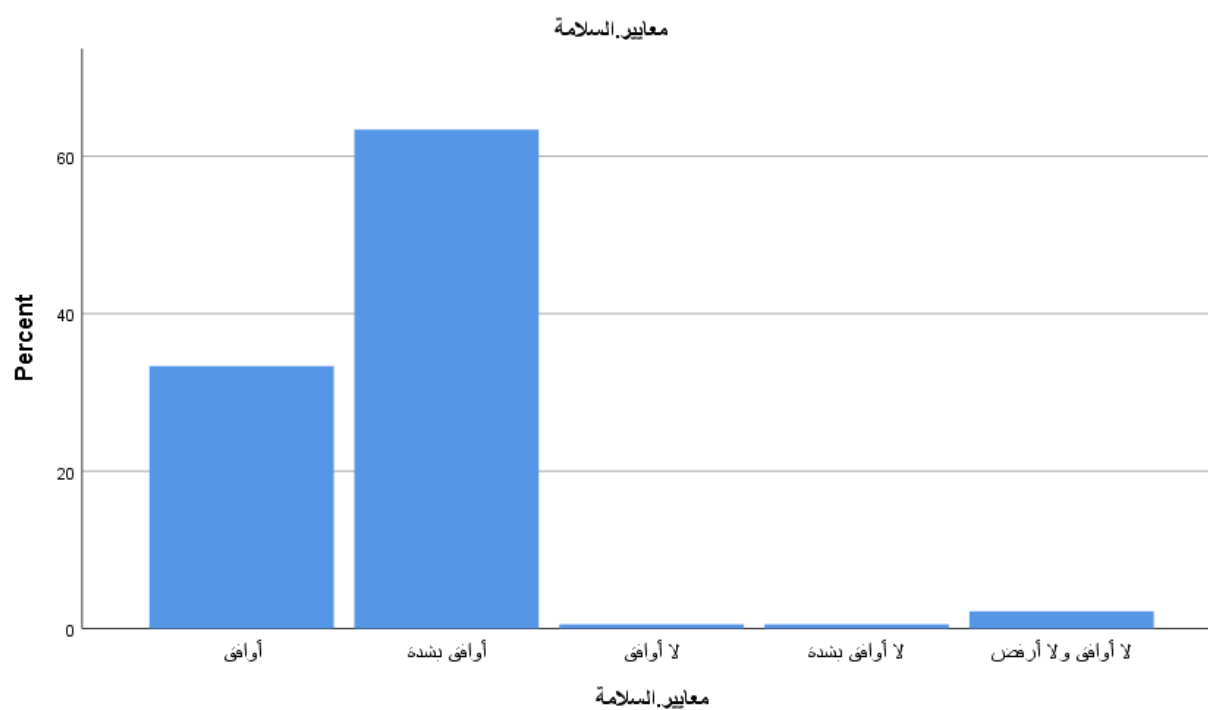
• تساهم الجهات الرقابية في تحسين معايير السلامة في مشاريع البناء والتشييد.

نرى من خلال تحليل بيانات الاستبانة ان اغلبية المستجيبين قد أقرروا بالموافقة على هذا الرأي، حيث بلغت نسبتها 96.7% مجمعة ما بين الموافق والموافق بشدة. مستندين في رأيهم الى الدور الهام الى تلعبه الهيئات الرقابية والتنظيمية في تعزيز معايير السلامة في مشاريع البناء والتشييد من خلال إنشاء وإنفاذ قوانين ولوائح صارمة تحمي العمال وتضمن تنفيذ المشاريع التي تلبي أعلى مستويات الجودة الممكنة. وينبع التوافق مع هذا المنظور من فهم أن المشاركة التنظيمية تساعد على خفض معدلات الحوادث وتحسين ظروف مكان العمل، مما يؤدي بدوره إلى خفض النفقات الطبية المرتبطة بالحوادث والتأخير.

تساهم الجهات الرقابية في تحسين معايير السلامة في مشاريع البناء والتشييد.

		Freque ncy	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Val id	أوافق	61	33.3	33.3	33.3
	أوافق بشدة	116	63.4	63.4	96.7
	لا أوافق	1	.5	.5	97.3
	لا أوافق بشدة	1	.5	.5	97.8
	لا أوافق ولا أرفض	4	2.2	2.2	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 5: الوصف الاحصائي لمساهمة الجهات الرقابية في تحسين معايير السلامة في مشاريع البناء والتشييد



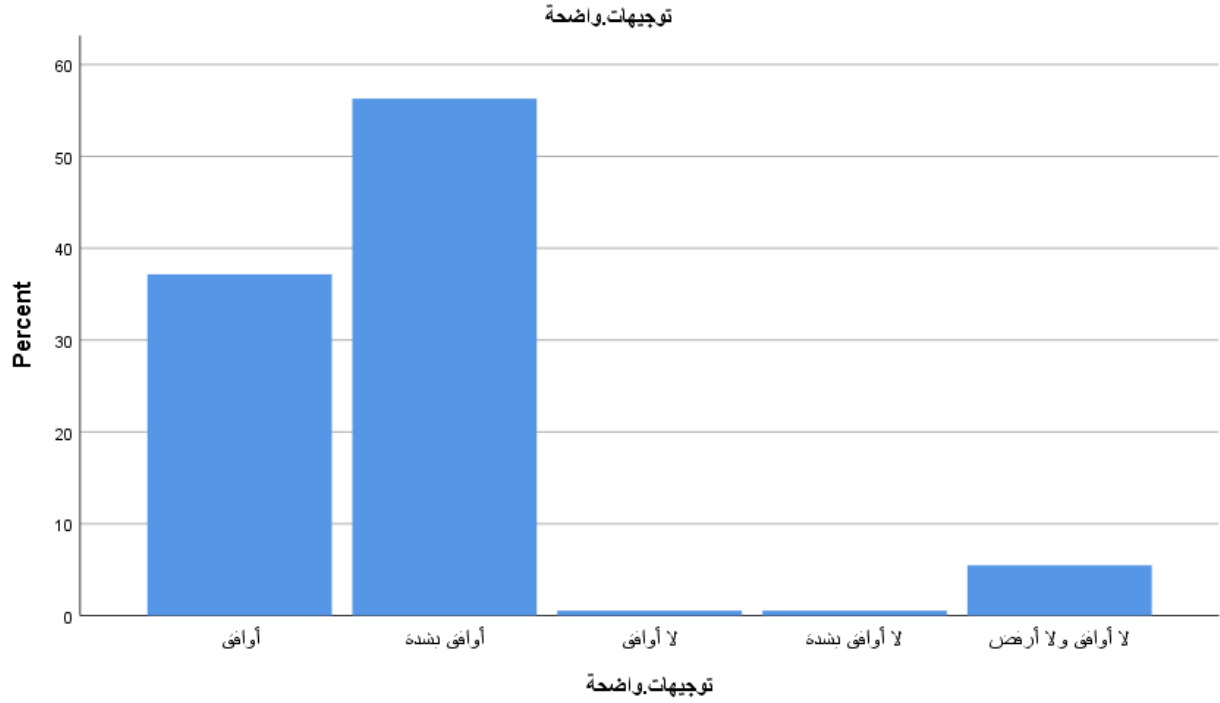
رسم توضيحي 5: التمثيل البياني لمساهمة الجهات الرقابية في تحسين معايير السلامة في مشاريع البناء والتشييد

• توفر الجهات التنظيمية توجيهات واضحة لإدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد.

في قطاع البناء والتشييد، تقدم الجهات التنظيمية مبادئ توجيهية دقيقة لإدارة المخاطر التي تعزز التخطيط والتنفيذ مع تقليل احتمالية وقوع حوادث ونفقات غير متوقعة. وتدعم وجهة النظر هذه فكرة مفادها أن الهيئات التنظيمية توفر بنية شاملة تمكن الشركات من الالتزام بالمعايير العالمية، وتحسين سلامة المشاريع وجودتها، وكل هذا ينعكس على استجابة المشاركين في تجربة الاستبانة بالموافقة والموافقة بشدة على هذا الرأي بنسبة مجمعة 93.4% من عدد المشاركين. ومع ذلك، وجدنا أيضا الذين لم يوافقوا على هذا الرأي، حتى ولو كانوا قلة لأنهم يعتقدون أن القواعد صارمة أو غير مناسبة لجميع المشاريع، مما يزيد من التعقيد ويخلق الإبداع. ونظراً لأن التوصيات قد تكون غير كافية أو غير واضحة في بعض الأحيان ولها تأثيرات متغيرة على إدارة المخاطر، فقد ينشأ الحياد من تجارب مختلفة.

توفر الجهات التنظيمية توجيهات واضحة لإدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	68	37.2	37.2	37.2
	أوافق بشدة	103	56.3	56.3	93.4
	لا أوافق	1	.5	.5	94.0
	لا أوافق بشدة	1	.5	.5	94.5
	لا أوافق ولا أرفض	10	5.5	5.5	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 6: الوصف الاحصائي لتوافر الجهات التنظيمية توجيهات واضحة لإدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد.



رسم توضيحي 6: التمثيل البياني لتوافر الجهات التنظيمية توجيهات واضحة لإدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد

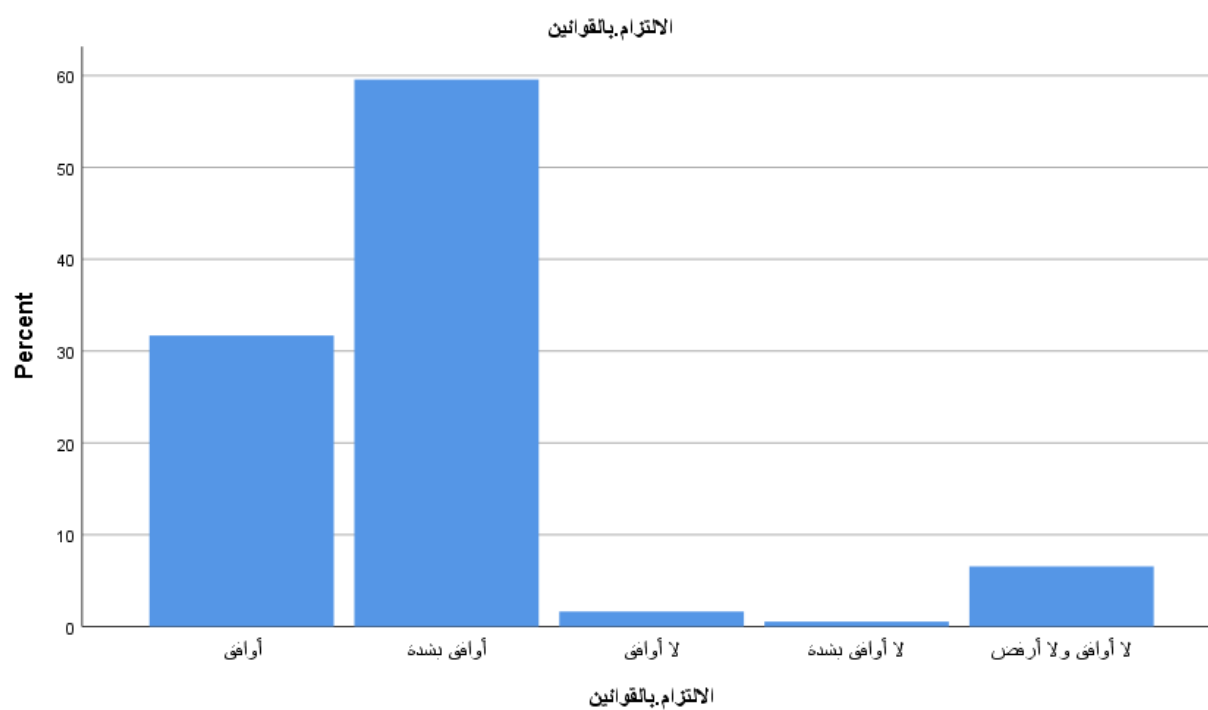
• تعمل الجهات الرقابية على مراقبة الالتزام بالقوانين والمعايير في مواقع البناء.

تستخدم الجهات الرقابية عمليات التدقيق والتفتيش الروتينية لمراقبة مواقع البناء من أجل ا لالتزام بالقوانين والمعايير، مما يقلل من الحوادث والنفقات الناجمة عن الإهمال، هي أساس موافقة أغلبية المستجيبين للاستبانة بنسبة اجمالية 91.3% ما بين الموافق والموافق بشدة على هذا الرأي. تضمن الجهات الرقابية تنفيذ المشاريع وفقاً للمبادئ التوجيهية المعمول بها، وبالتالي زيادة الثقة في قطاع البناء. قد تؤدي التجارب المختلفة مع المراقبة إلى درجات مختلفة من الحياد أو حتى عدم الموافقة؛ وفي بعض الحالات، قد يكون الرصد متساهلاً أو غير فعال، مما يؤدي إلى عدم المساواة في الامتثال والتحسينات.

تعمل الجهات الرقابية على مراقبة الالتزام بالقوانين والمعايير في مواقع البناء.

		Frequency	Perc ent	Valid Percent	Cumulative Percent
Val id	أوافق	58	31.7	31.7	31.7
	أوافق بشدة	109	59.6	59.6	91.3
	لا أوافق	3	1.6	1.6	92.9
	لا أوافق بشدة	1	.5	.5	93.4
	لا أوافق ولا أرفض	12	6.6	6.6	100.0
	Total	183	100. 0	100.0	

جدول 7: الوصف الاحصائي لعمل الجهات الرقابية على مراقبة الالتزام بالقوانين والمعايير في مواقع البناء.

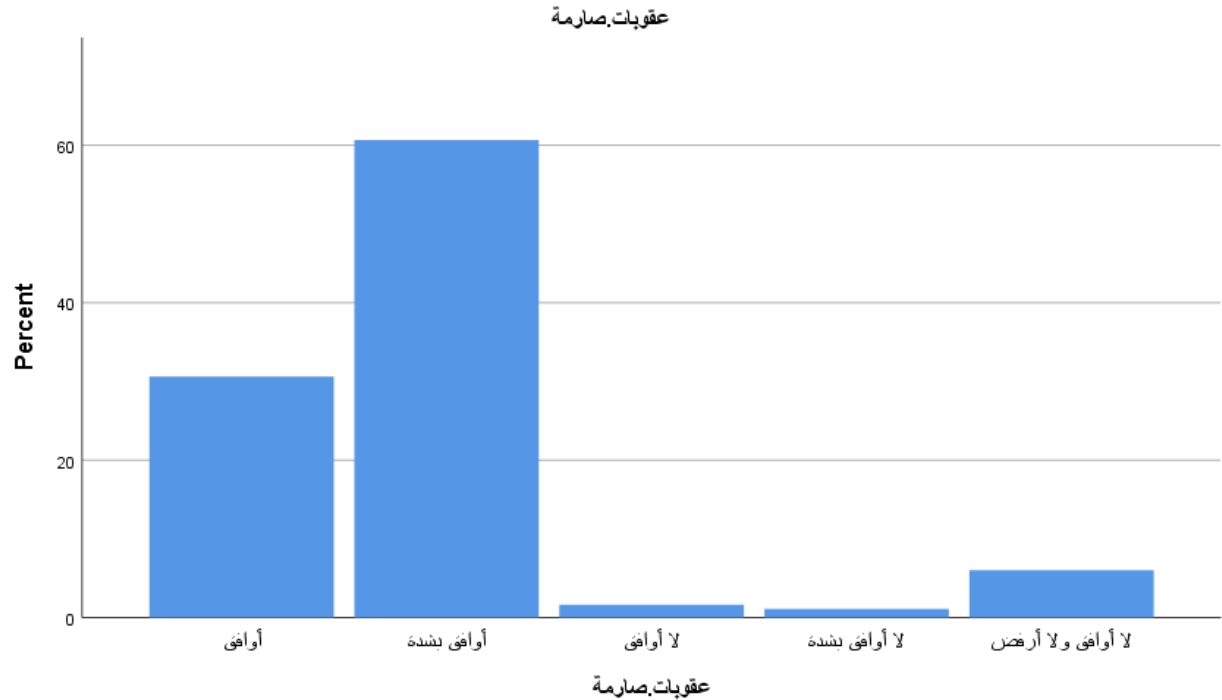


• تقوم الجهات التنظيمية بفرض عقوبات صارمة على المخالفات المتعلقة بإدارة المخاطر.

ولضمان الالتزام باللوائح وتحسين سلامة مواقع البناء، تفرض الجهات التنظيمية عقوبات صارمة على تجاوزات إدارة المخاطر. وينبع الاتفاق مع وجهة النظر هذه من المزايا التي توفرها الغرامات من حيث تثبيط المخالفات وخفض الحوادث، مما يخلق مكان عمل أكثر أماناً ويحفز الشركات على الالتزام بأفضل الممارسات. وكل هذا ينعكس على ردود المستجيبين؛ الموافقة، حيث بلغت نسبتهم 91.3% مجمعة ما بين الموافق والموافق بشدة. ومع ذلك، نظراً لأن العقوبات يمكن أن تكون فعالة ورائدة في مواقف معينة، ولكنها غير متسقة أو يتم تطبيقها بشكل متساهل في حالات أخرى، مما يؤدي إلى عدم المساواة في الامتثال و التحسينات، فقد ينشأ الحياد أو عدم الموافقة على وجهه النظر هذه.

تقوم الجهات التنظيمية بفرض عقوبات صارمة على المخالفات المتعلقة بإدارة المخاطر					
		Frequency	Perc ent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	56	30.6	30.6	30.6
	أوافق بشدة	111	60.7	60.7	91.3
	لا أوافق	3	1.6	1.6	92.9
	لا أوافق بشدة	2	1.1	1.1	94.0
	لا أوافق ولا أرفض	11	6.0	6.0	100.0
	Total	183	100. 0	100.0	

جدول 8: الوصف الإحصائي لتقويم الجهات التنظيمية بفرض عقوبات صارمة على المخالفات المتعلقة بإدارة المخاطر



رسم توضيحي 8: التمثيل البياني لتقويم الجهات التنظيمية بفرض عقوبات صارمة على المخالفات المتعلقة بإدارة المخاطر

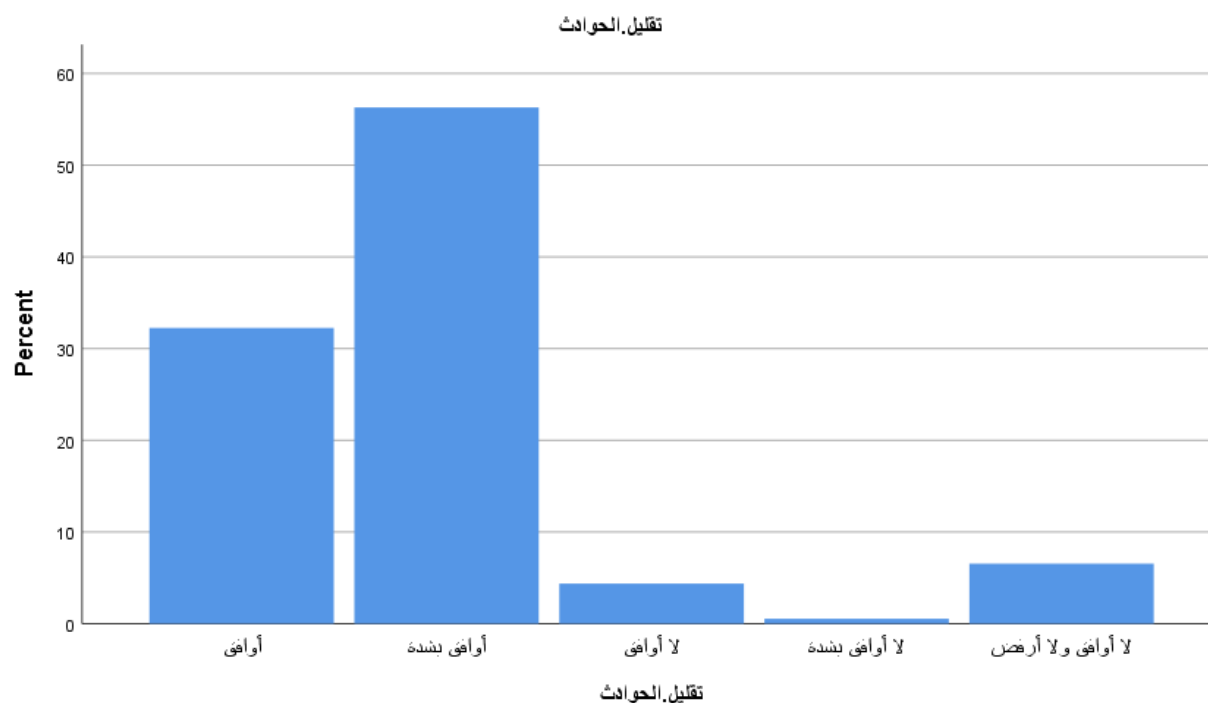
• تسهم الجهات الرقابية في تقليل حوادث العمل من خلال رقابة صارمة.

تساعد الجهات التنظيمية في تقليل عدد الحوادث المتعلقة بالعمل من خلال الحفاظ على المراقبة الصارمة وإجراء عمليات التفتيش الروتينية والتأكد من اتباع لوائح السلامة. إن الفوائد التي توفرها الرقابة بوضوح فيما يتعلق بتحسين سلامة موقع البناء وخفض وتيرة الحوادث والإصابات هي بمثابة مبرر لدعم وجهة النظر هذه، فنجد أن الموافقين والموافقون بشدة قد بلغت نسبتهم 88.5% من عدد المشاركين في الاستبانة. ومع ذلك، قد وجدنا أيضاً غير الموافقين الذين يعتقدون في أن المراقبة مرهقة أو غير فعالة، وتتداخل مع العمل دون تحسينه فعلياً. ونظراً لأن التحكم يمكن أن يكون غير فعال في بعض الأحيان وفعالاً في أحيان أخرى، مما يؤدي إلى مكاسب متغيرة للسلامة وتقليل الحوادث، فقد يكون الحيات نتائجاً

لتجارب مختلفة.

تسهم الجهات الرقابية في تقليل حوادث العمل من خلال رقابة صارمة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	59	32.2	32.2	32.2
	أوافق بشدة	103	56.3	56.3	88.5
	لا أوافق	8	4.4	4.4	92.9
	لا أوافق بشدة	1	.5	.5	93.4
	لا أوافق ولا أرفض	12	6.6	6.6	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 9: الوصف الاحصائي لمساهمة الجهات الرقابية في تقليل حوادث العمل من خلاص رقابة صارمة.

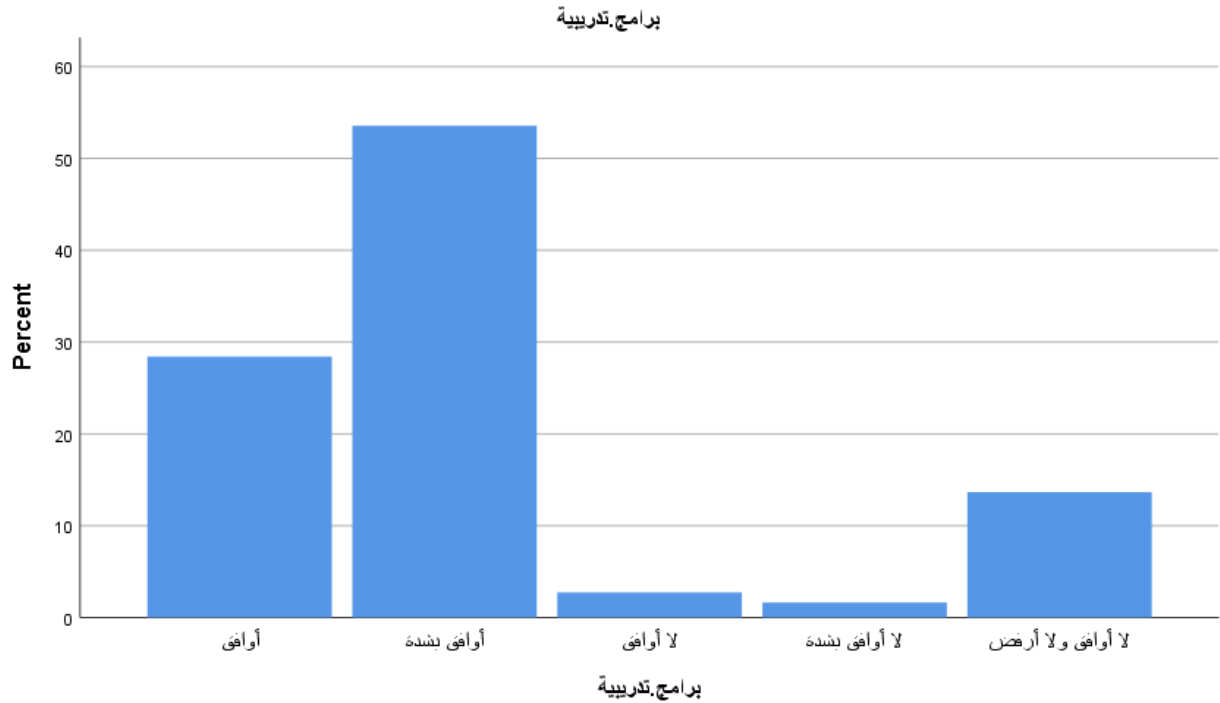


• توفر الجهات التنظيمية برامج تدريبية للتوعية بأهمية إدارة المخاطر.

يقدم الجهات التنظيمية دورات تدريبية لزيادة المعرفة بأهمية إدارة المخاطر من أجل تعزيز الكفاءة والسلامة في قطاع البناء. ويستند دعم هذا الرأي إلى المزايا التي توفرها هذه البرامج من حيث زيادة معرفة العمال بالمخاطر المحتملة وكيفية إدارتها، مما يقلل من معدل الحوادث ويعزز الإنتاجية، وهذا ما توصلنا إليه من خلال الاستبانة. حصد هذا الرأي الموافقة من أغلبية المستجيبين بنسبة 84.7% مجمعة ما بين موافق وموافق بشدة. ومع ذلك، قد لا يوافق البعض على برامج التدريب لأنهم يعتقدون أنها غير كافية، أو غير مناسبة، أو ليس لديها ما يكفي من التطبيق العملي. قد ينشأ الحياد من تجارب مختلفة؛ على سبيل المثال، قد تستفيد بعض الجهات من المبادرات غير الناجحة أو المفيدة بشكل هامشي فقط للآخرين. وقد يؤدي ذلك إلى تناقضات في تقدم إدارة المخاطر والوعي بها.

توفر الجهات التنظيمية برامج تدريبية للتوعية بأهمية إدارة المخاطر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	52	28.4	28.4	28.4
	أوافق بشدة	98	53.6	53.6	82.0
	لا أوافق	5	2.7	2.7	84.7
	لا أوافق بشدة	3	1.6	1.6	86.3
	لا أوافق ولا أرفض	25	13.7	13.7	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 10: الوصف الاحصائي لتوفر الجهات التنظيمية برامج تدريبية للتوعية بأهمية إدارة المخاطر.



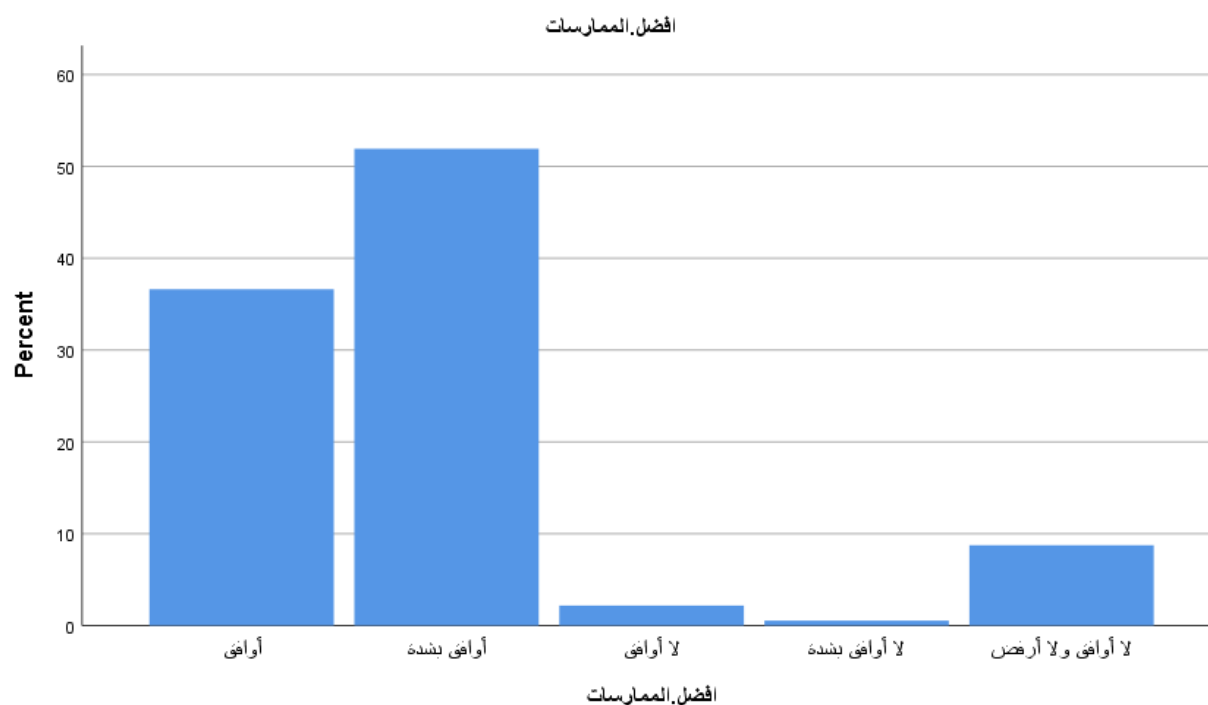
رسم توضيحي 10: التمثيل البياني لتوفر الجهات التنظيمية برامج تدريبية للتوعية بأهمية إدارة المخاطر

• تشجع الجهات الرقابية الشركات على تبني أفضل الممارسات في إدارة المخاطر.

تعمل الجهات الرقابية على تحفيز الشركات على استخدام إجراءات إدارة المخاطر المثلى من خلال وضع مبادئ توجيهية لا لبس فيها وتقديم الدعم والتعليم الأساسيين. إن فوائد هذه الأنشطة في رفع مستويات سلامة وجودة المشروع، مما يقلل معدلات الحوادث ويعزز الأداء العام، هي ما يقنع الناس بالموافقة على هذا المنظور، حيث بلغت نسبة الموافقة والموافقة بشدة 88.5% مجمعة من عدد المشاركين في الاستبانة. ومع ذلك، قد تنجم عدم الموافقة أيضاً عن شعور بعض الشركات بأن المقترحات مكلفة للغاية أو غير عملية، مما قد يزيد من صعوبة اعتمادها. قد تؤدي التجارب المختلفة إلى ردود محايدة فيما يتعلق بفعالية التشجيع. على سبيل المثال، قد تنفذ بعض الشركات أفضل الممارسات وتلاحظ فوائد كبيرة، في حين قد تكتشف شركات أخرى أن التأثير ضئيل أو غير ملحوظ.

شجع الجهات الرقابية الشركات على تبني أفضل الممارسات في إدارة المخاطر					
		Freque ncy	Perce nt	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	67	36.6	36.6	36.6
	أوافق بشدة	95	51.9	51.9	88.5
	لا أوافق	4	2.2	2.2	90.7
	لا أوافق بشدة	1	.5	.5	91.3
	لا أوافق ولا أرفض	16	8.7	8.7	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 11: الوصف الاحصائي لتشجع الجهات الرقابية الشركات على تبني أفضل الممارسات في إدارة المخاطر.

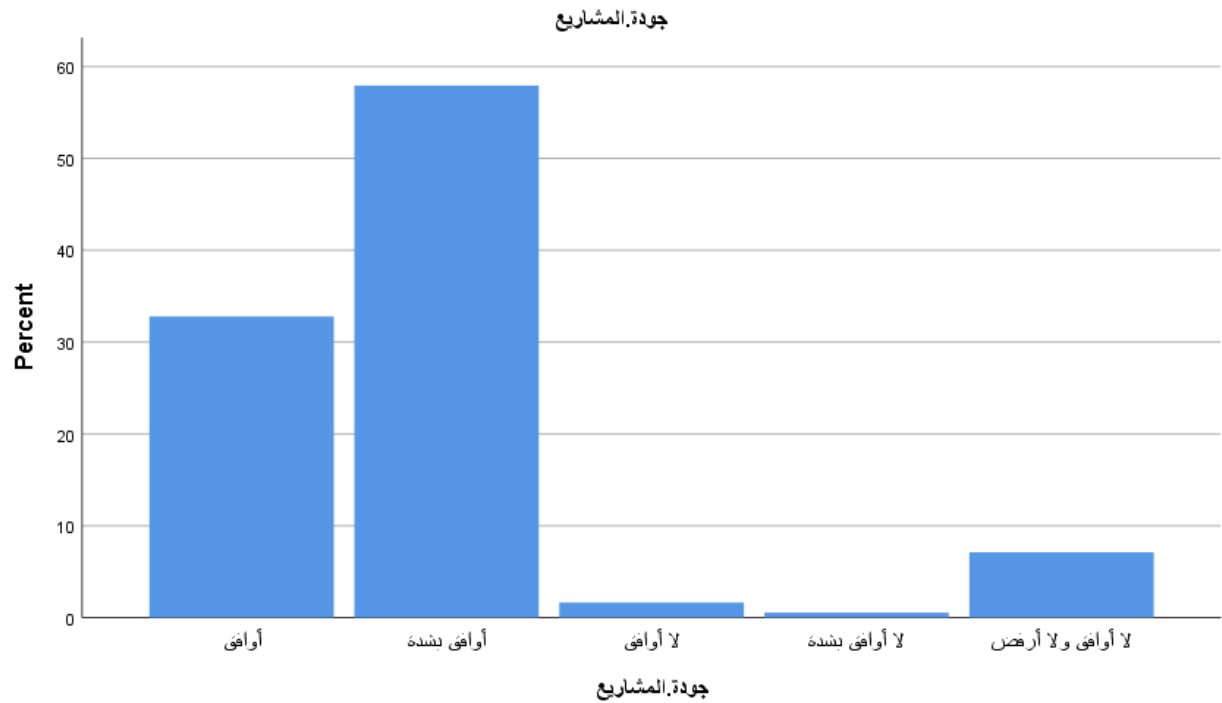


• تسهم الجهات التنظيمية في تحسين جودة المشاريع من خلال مراقبة تنفيذها.

تضمن الجهات التنظيمية تنفيذ المشاريع وفقاً للمعايير المعمول بها من خلال الإشراف على تنفيذها. إن المزايا التي تحققها هذه الرقابة في رفع درجة التنفيذ وتقليل الأخطاء والعيوب، مما يحسن جودة المشروع ويعزز سعادة العملاء، تبرر الموافقة على وجهة النظر هذه، ونتج عن تحليل بيانات الاستبانة نتيجة الموافقة والموافقة بشدة -أغلبية المشاركين- نسبتها 90.7%. ومع ذلك، يمكن أن يأتي الحياد أو حتى عدم الموافقة على وجهه النظر هذه ممن يشعرون أن الإشراف مرهق أو غير فعال، مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات دون تحقيق مكاسب ملحوظة.

تسهم الجهات التنظيمية في تحسين جودة المشاريع من خلال مراقبة تنفيذها					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	60	32.8	32.8	32.8
	أوافق بشدة	106	57.9	57.9	90.7
	لا أوافق	3	1.6	1.6	92.3
	لا أوافق بشدة	1	.5	.5	92.9
	لا أوافق ولا أرفض	13	7.1	7.1	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

رسم توضيحي 12: الوصف الإحصائي لمساهمة الجهات التنظيمية في تحسين جودة المشاريع من خلال مراقبة تنفيذها.



رسم توضيحي 13: التمثيل البياني لمساهمة الجهات التنظيمية في تحسين جودة المشاريع من خلال مراقبة تنفيذها

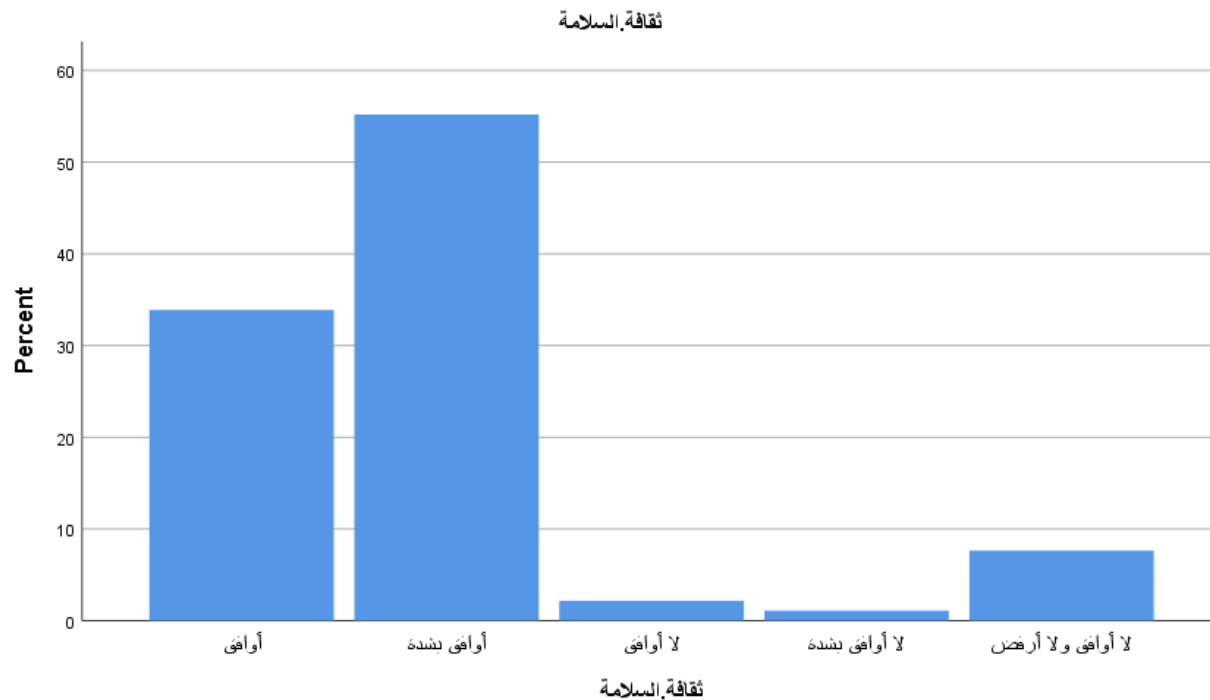
• تساهم الجهات الرقابية في تعزيز ثقافة السلامة لدى العاملين في قطاع البناء.

ومن خلال تطبيق لوائح السلامة الصارمة وتقديم مبادرات لرفع مستوى الوعي، تساعد الجهات الرقابية على تحسين ثقافة السلامة بين عمال البناء. ويدعم الموافقة على وجهة النظر هذه المزايا الواضحة في تقليل الحوادث وتعزيز بيئة العمل، حيث إن الالتزام بالقواعد يزيد من معرفة الموظف بضرورة الالتزام ببروتوكولات السلامة، وجاءت نتيجة الاستبانة بنسبة مجمعة 89.1% من عدد المشاركين ما بين الموافق والموافق بشدة. ومع ذلك، قد ينجم عدم الموافقة أيضاً عن التصور السائد لدى بعض الشركات بأن التدخلات الإدارية الرسمية لا يمكن أن تكون فعالة أو مستمرة بما يكفي لتغيير سلوك الموظف فعلياً. قد يكون الحياد نتيجة لاختلاف التجارب حيث إن التأثير على ثقافة السلامة قد يختلف اعتماداً على

مدى نجاح أو عدم فعالية جهود الهيئات التنظيمية في أي لحظة.

ساهم الجهات الرقابية في تعزيز ثقافة السلامة لدى العاملين في قطاع البناء		Freque ncy	Perc ent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	62	33.9	33.9	33.9
	أوافق بشدة	101	55.2	55.2	89.1
	لا أوافق	4	2.2	2.2	91.3
	لا أوافق بشدة	2	1.1	1.1	92.3
	لا أوافق ولا أرفض	14	7.7	7.7	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 12: الوصف الاحصائي لمساهمة الجهات الرقابية في تعزيز ثقافة السلامة لدى العاملين في قطاع البناء.

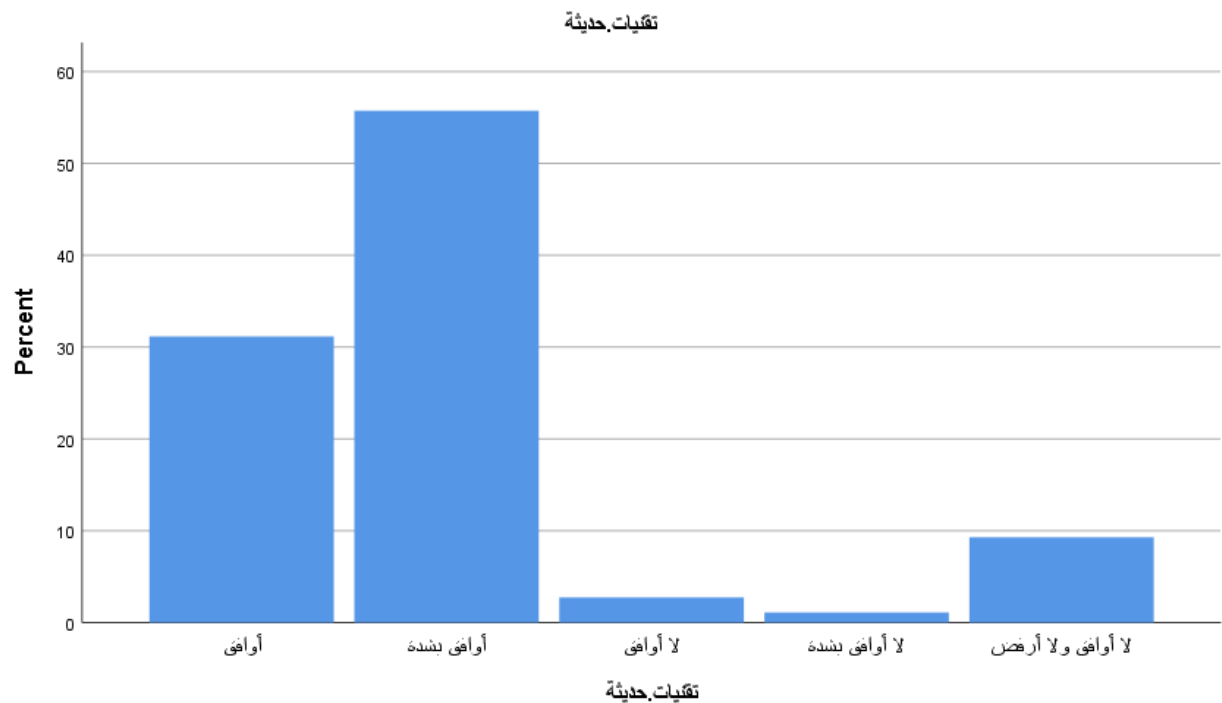


• تفرض الجهات التنظيمية استخدام تقنيات حديثة لإدارة المخاطر في المشاريع.

تتطلب الجهات التنظيمية تقنيات حديثة لإدارة المخاطر في المشاريع من أجل ضمان زيادة فعالية وكفاءة التنفيذ وخفض عدد الحوادث. وجاءت الموافقة بنسبة إجمالية 86.9% من عدد المشاركين ما بين موافق وموافق بشدة على وجهة النظر من المزايا التي توفرها التقنيات الحديثة، مثل تحسين مراقبة الجودة، والتنبؤ بالمخاطر، وحل المشكلات بسرعة. ومع ذلك، قد تأتي عدم الموافقة من البعض لأنهم يعتقدون أن التقنيات الحديثة ستكون مكلفة أو تحتاج إلى الكثير من التدريب، مما يزيد الضغط دون تقديم أي مزايا حقيقية. قد تؤدي التجارب المختلفة إلى مواقف مختلفة فيما يتعلق بآثار فرض استخدام التكنولوجيا، حيث إن بعض التقنيات قد تكون مفيدة في مواقف معينة بينما تكون غير فعالة أو غير ضرورية في حالات أخرى. وهذا يمكن أن يؤدي إلى الحياد.

تفرض الجهات التنظيمية استخدام تقنيات حديثة لإدارة المخاطر في المشاريع					
		Freque ncy	Perc ent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	57	31.1	31.1	31.1
	أوافق بشدة	102	55.7	55.7	86.9
	لا أوافق	5	2.7	2.7	89.6
	لا أوافق بشدة	2	1.1	1.1	90.7
	لا أوافق ولا أرفض	17	9.3	9.3	100.0
	Total	183	100. 0	100.0	

جدول 13: الوصف الاحصائي لفرض الجهات التنظيمية استخدام تقنيات حديثة لإدارة مخاطر المشاريع.



رسم توضيحي 15: التمثيل البياني لفرض الجهات التنظيمية استخدام تقنيات حديثة لإدارة مخاطر المشاريع

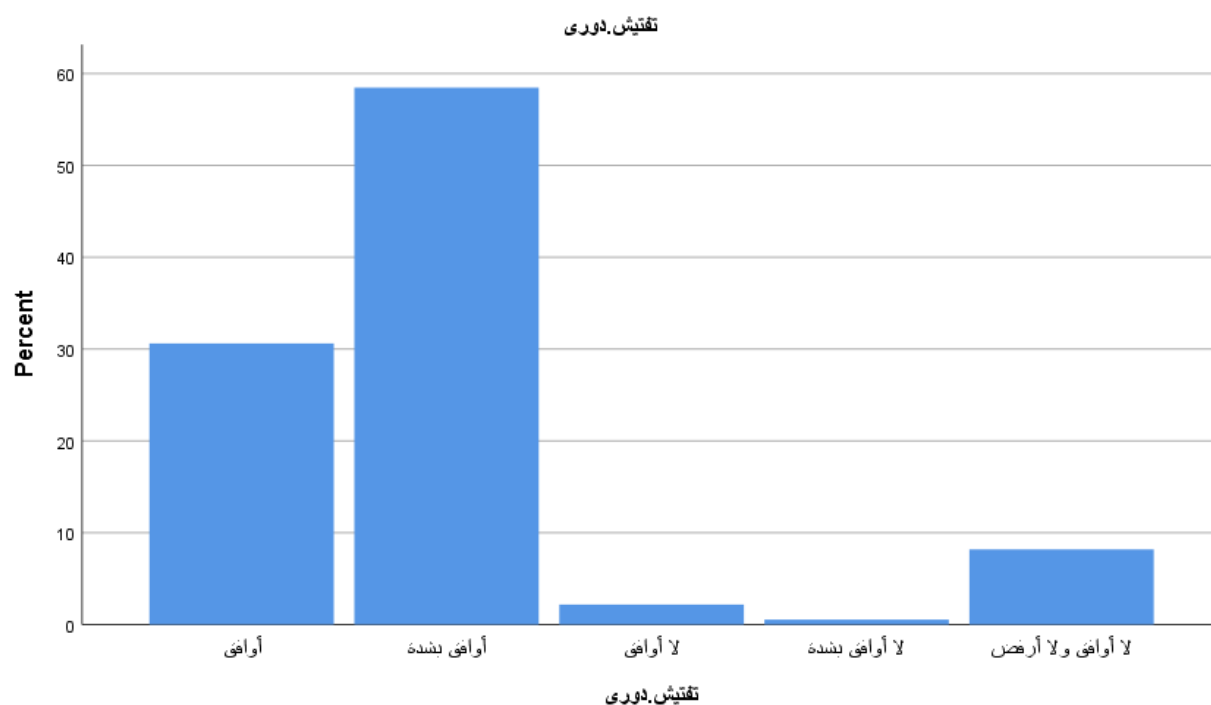
• تقوم الجهات الرقابية بإجراء تفتيش دوري لضمان الالتزام بمعايير إدارة المخاطر.

إن الرأي القائل بأن هذه العمليات مطلوبة لضمان الالتزام بالمعايير الأساسية وتقليل المخاطر في مشاريع البناء والتشييد ينعكس في الترخيص الممنوح من قبل الهيئات التنظيمية لإجراء عمليات تفتيش دورية لضمان الامتثال لمتطلبات إدارة المخاطر. ويمكن ربط الموافقة التي بلغت 89.1% مجمعة من عدد المشاركين ما بين الموافق والموافق بشدة في تجربة الاستبانة بهدف تحقيق المطابقة مع المتطلبات والمعايير القانونية، فضلا عن تحسين السلامة والجودة في المشاريع. على الجانب الآخر، قد تنبع عدم الموافقة من تصور بأن عمليات التدقيق هذه ستكون مكلفة أو ستتسبب في تأخير الجدول الزمني، مما قد يقلل من المرونة التشغيلية و النفقات. قد تنعكس الآراء المتباينة حول مزايا المراقبة المنتظمة مقابل النفقات والآثار على

إنتاجية المشروع على الحياد.

تقوم الجهات الرقابية بإجراء تفتيش دوري لضمان الالتزام بمعايير إدارة المخاطر					
		Frequen cy	Perc ent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	56	30.6	30.6	30.6
	أوافق بشدة	107	58.5	58.5	89.1
	لا أوافق	4	2.2	2.2	91.3
	لا أوافق بشدة	1	.5	.5	91.8
	لا أوافق ولا أرفض	15	8.2	8.2	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 14: الوصف الاحصائي لجهات الرقابية بإجراء تفتيش دوري لضمان الالتزام

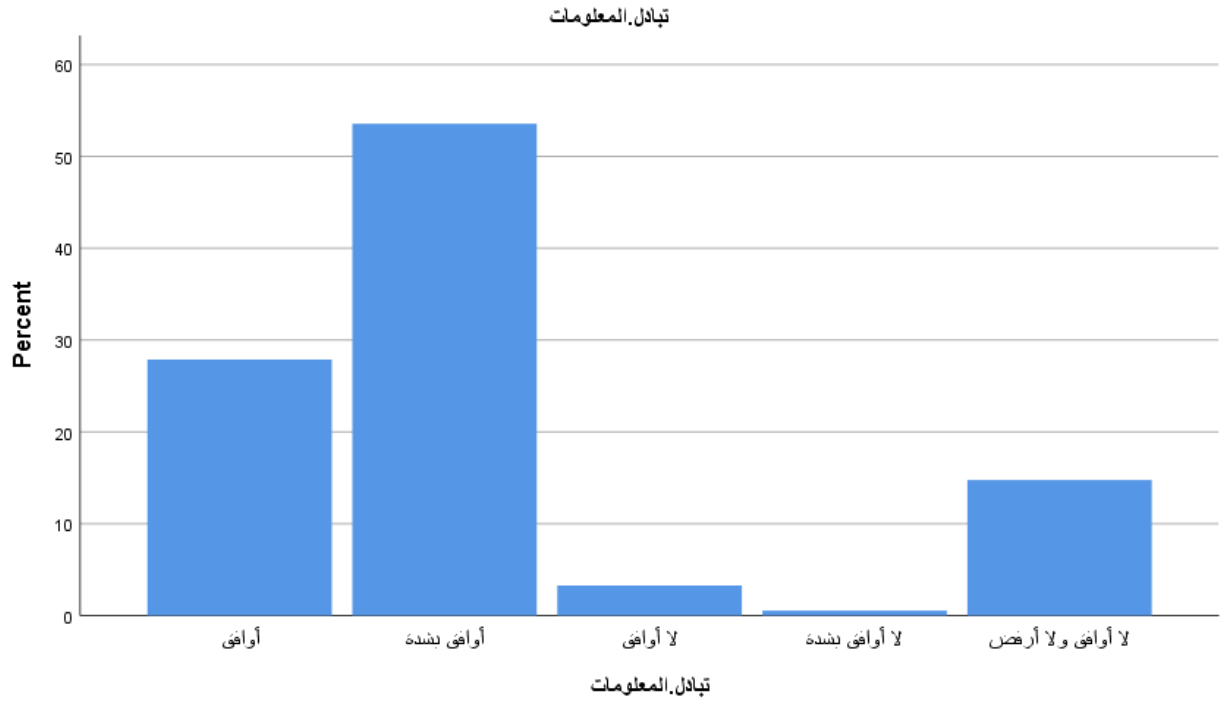


• تدعم الجهات التنظيمية تبادل المعلومات بين الشركات حول إدارة المخاطر.

إن الفهم بأن المنظمين سوف يسهلون تبادل المعلومات حول إدارة المخاطر بين الشركات يشير إلى الوعي بقيمة التنسيق والتعاون بين الشركات في قطاع البناء والتشييد. ومن خلال تبادل الخبرات والمعرفة في مجال إدارة المخاطر، قد تستفيد الشركات بشكل أكبر من هذا التبادل، مما قد يؤدي إلى تحسين الأداء العام وتقليل المخاطر المحتملة، وكل هذا يمثل الدوافع التي أدت إلى الموافقة على وجهه النظر هذه، وقد بلغت نسبة إجمالية 81.4% من عدد المشاركين. ومع ذلك، نظرًا لأن البعض قد يعتمدوا على معلوماتهم كميزة تنافسية، فقد يكون عدم الحصول على الإذن نتيجة للمخاوف بشأن سرية المعلومات أو التأثير على السوق أدى إلى عدم الموافقة، وإن الموقف الحيادي الذي يحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل قد يشير إلى وجهة نظر محافظة أو عدم فهم لمزايا التبادل.

تدعم الجهات التنظيمية تبادل المعلومات بين الشركات حول إدارة المخاطر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	51	27.9	27.9	27.9
	أوافق بشدة	98	53.6	53.6	81.4
	لا أوافق	6	3.3	3.3	84.7
	لا أوافق بشدة	1	.5	.5	85.2
	لا أوافق ولا أرفض	27	14.8	14.8	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 15: الوصف الاحصائي لدعم الجهات التنظيمية تبادل المعلومات بين الشركات حول إدارة المخاطر.



رسم توضيحي 17: التمثيل البياني لدعم الجهات التنظيمية تبادل المعلومات بين الشركات حول إدارة المخاطر

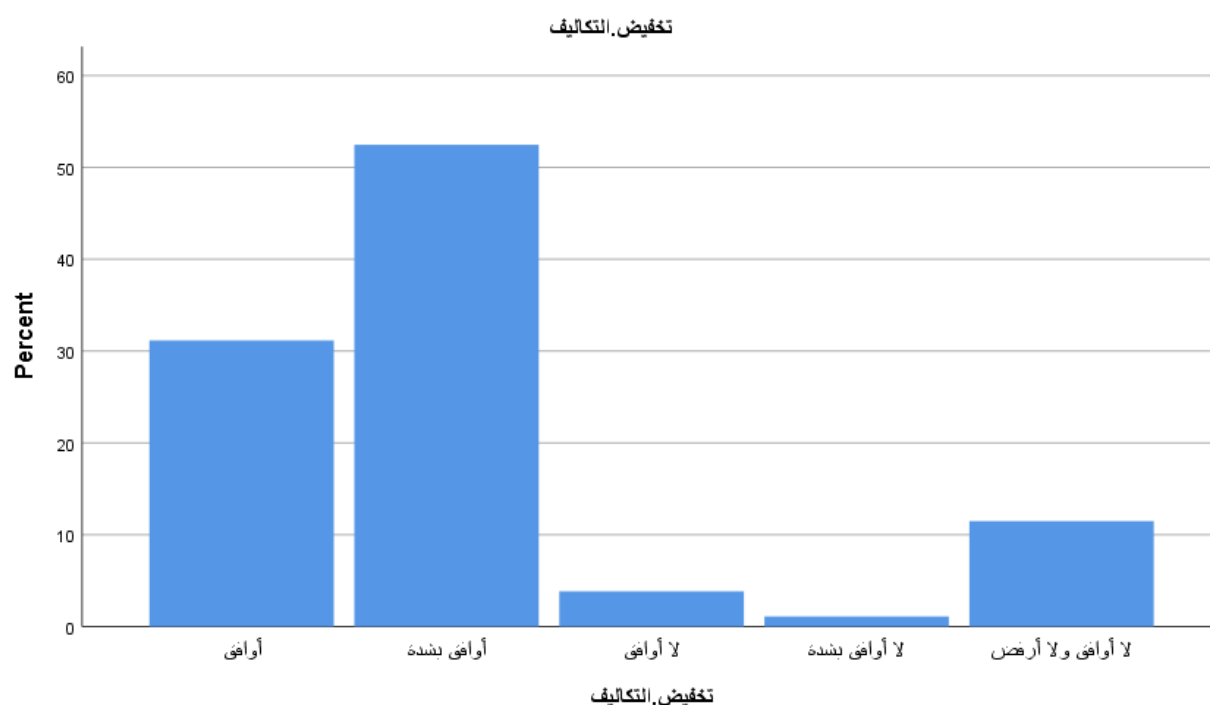
• تساهم الجهات الرقابية في تخفيض التكاليف المرتبطة بحوادث العمل.

اعتراف الهيئات التنظيمية بقدرتها على خفض التكاليف المتعلقة بحوادث العمل من خلال تشجيع الالتزام بمعايير الأمن والسلامة. وهذا يمكن أن يقلل من تكرار الحوادث والإصابات، مما يؤدي بدوره إلى خفض تكاليف الرعاية الطبية والتعويضات، بالإضافة إلى النفقات غير المتوقعة المتعلقة بإصلاح الأضرار كانت الدوافع التي أدت إلى الموافقة بنسبة إجمالية 83.6% من عدد المشاركين في الاستبانة ما بين موافق وموافق بشدة. قد يكون عدم الموافقة نتيجة للمخاوف بشأن النفقات الأولية والمحملة المرتفعة للامتثال للوائح و السياسات الجديدة. وقد يشير الحياد إلى أن المرء غير راغب في تقييم المزايا المحتملة لمثل هذه التدابير في المستقبل أو أنه ليس على علم كاف بالعواقب المالية المحتملة للالتزام بـ

المعايير الجديدة.

تساهم الجهات الرقابية في تخفيض التكاليف المرتبطة بحوادث العمل					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	57	31.1	31.1	31.1
	أوافق بشدة	96	52.5	52.5	83.6
	لا أوافق	7	3.8	3.8	87.4
	لا أوافق بشدة	2	1.1	1.1	88.5
	لا أوافق ولا أرفض	21	11.5	11.5	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 16: الوصف الاحصائي لتساهم الجهات الرقابية في تخفيض تكاليف المرتبطة بحوادث العمل.

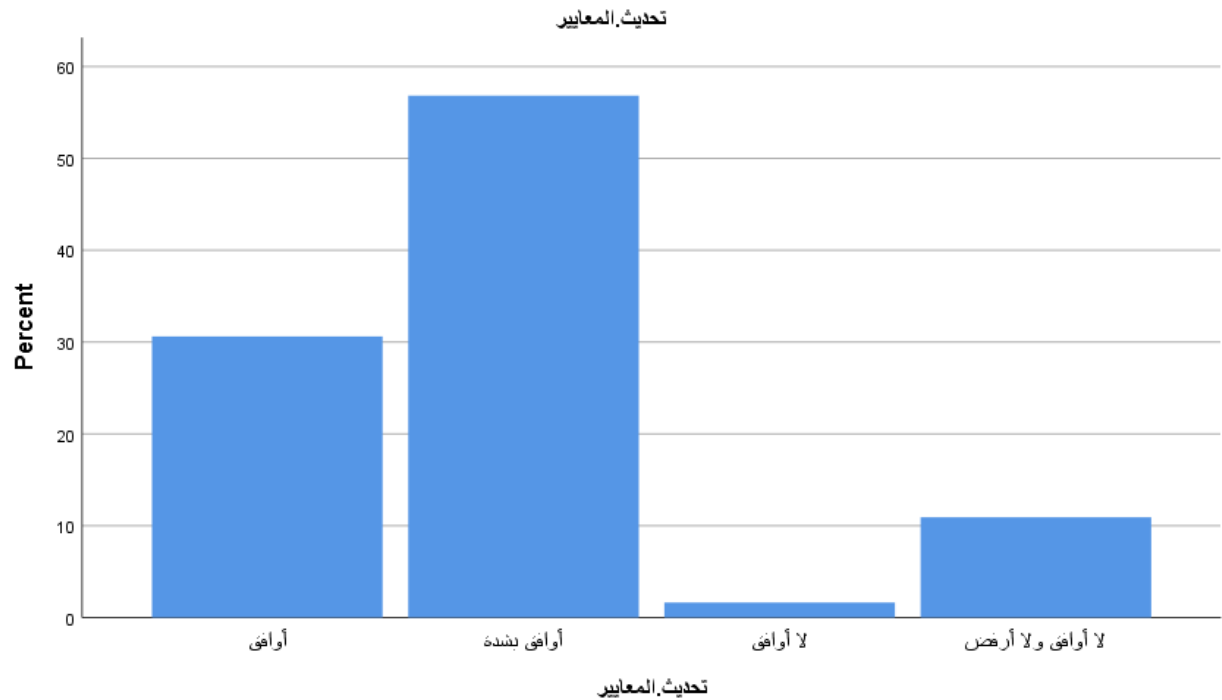


• تعمل الجهات التنظيمية على تحديث معايير السلامة بشكل دوري لمواكبة التطورات.

إدراك أن الجهات التنظيمية تغير معايير السلامة على أساس منتظم لمراعاة المتطلبات التنظيمية المتطورة والتقدم التكنولوجي، مما يعزز فعالية إدارة المخاطر في قطاع البناء و التشييد. ويمكن القيام بذلك لتحسين ثقة المستهلك والمستثمر في الصناعة، وكذلك لتحسين السلامة وتقليل الحوادث والمخاطر المحتملة. شكلت الدوافع التي أدت الى الموافقة بنسبة إجمالية 87.4% من عدد المشاركين في تجربة الاستبانة. قد تنجم عدم الموافقة عن التكاليف المرتفعة للترقيات المتكررة بالإضافة إلى التأثيرات السلبية المحتملة على الإنتاجية وسير العمل. قد يكون الحياد نتيجة للتقليل من مزايا التحديثات أو الحاجة إلى نفقات الا مثال المستمر.

تعمل الجهات التنظيمية على تحديث معايير السلامة بشكل دوري لمواكبة التطورات					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	56	30.6	30.6	30.6
	أوافق بشدة	104	56.8	56.8	87.4
	لا أوافق	3	1.6	1.6	89.1
	لا أوافق ولا أرفض	20	10.9	10.9	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 17: الوصف الإحصائي لتعامل الجهات التنظيمية تحديث معايير السلامة بشكل دوري.



رسم توضيحي 19: التمثيل البياني لتعامل الجهات التنظيمية تحديث معايير السلامة بشكل دوري

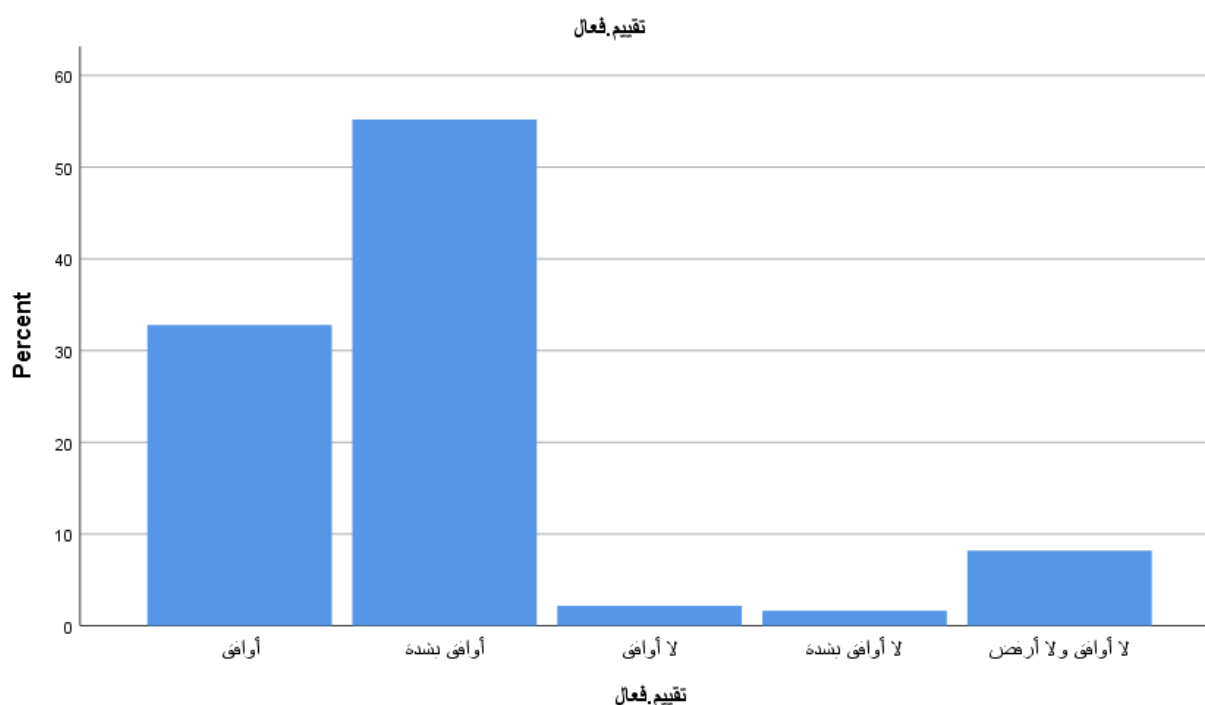
• توفر الجهات الرقابية أدوات تقييم فعالة للمخاطر في مواقع البناء.

إن الموافقة على أن الجهات الرقابية يجب أن توفر أدوات فعالة لتقييم المخاطر لمواقع البناء يشير إلى أن أهمية تحقيق السلامة والالتزام بمعايير الصناعة مفهومة. ولأن هذه التقنيات توفر أساليب دقيقة لتقييم وتحليل المخاطر المحتملة، فإنها تعمل على تحسين إدارة المخاطر من خلال رفع مستوى وفعالية إجراءات التشغيل وبروتوكولات السلامة، وجاءت الموافقة بنسبة إجمالية 88% من عدد المشاركين في تجربة الاستبانة. وقد يكون عدم الثقة في فعالية هذه الأدوات أو في اتجاهها هو سبب عدم الموافقة، أو قد ينجم عن تكاليف وضعها موضع التنفيذ والتدريب اللازم لاستخدامها بشكل صحيح. قد يكون الموقف المحايد تعبيراً عن الشك حول فعالية هذه الأدوات أو عدم فهم كيفية استخدامها ومزاياها المحتملة لتعزيز

إدارة المشروع وسلامته.

توفر الجهات الرقابية أدوات تقييم فعالة للمخاطر في مواقع البناء					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	60	32.8	32.8	32.8
	أوافق بشدة	101	55.2	55.2	88.0
	لا أوافق	4	2.2	2.2	90.2
	لا أوافق بشدة	3	1.6	1.6	91.8
	لا أوافق ولا أرفض	15	8.2	8.2	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

جدول 18: الوصف الاحصائي لتوفر الجهات الرقابية أدوات تقييم فعالة في مواقع البناء.

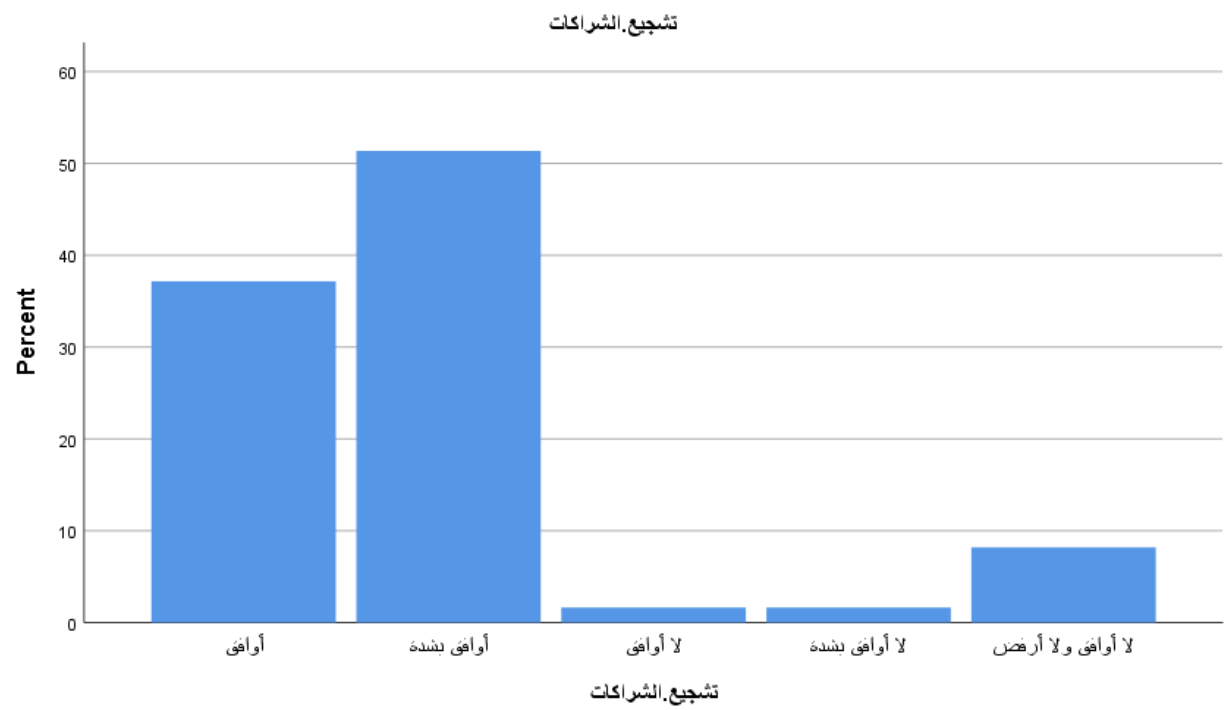


• تشجع الجهات التنظيمية على التعاون بين الشركات لتحسين إدارة المخاطر.

إن فهم أن قضايا الأمن والسلامة في قطاع البناء والتشييد تتطلب بذل جهود منسقة وتعاون فعال بين أصحاب المصلحة ينعكس في الموافقة بنسبة إجمالية 88.5% من عدد المشاركين على أن الجهات التنظيمية تدعم تعاون الشركات لتعزيز إدارة المخاطر. ومن خلال تبادل المعلومات والخبرات وخلق أفضل الممارسات في إدارة المخاطر، قد يؤدي هذا التعاون إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل عدد الحوادث في مكان العمل. قد تنشأ عدم الموافقة من الفشل في رؤية المزايا المباشرة لهذا التعاون أو من التحديات التي ينطوي عليها ترتيب وإدارة هذه المبادرات عبر مختلف الشركات. وبدون الفهم الكامل للجوانب التقنية والعملية لهذا التعاون، قد يمثل الحياد احتمال الشك حول فعالية هذا التعاون أو عواقبه المحتملة على إدارة المخاطر.

تشجع الجهات التنظيمية على التعاون بين الشركات لتحسين إدارة المخاطر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	68	37.2	37.2	37.2
	أوافق بشدة	94	51.4	51.4	88.5
	لا أوافق	3	1.6	1.6	90.2
	لا أوافق بشدة	3	1.6	1.6	91.8
	لا أوافق ولا أرفض	15	8.2	8.2	100.0
	Total	183	100.0	100.0	

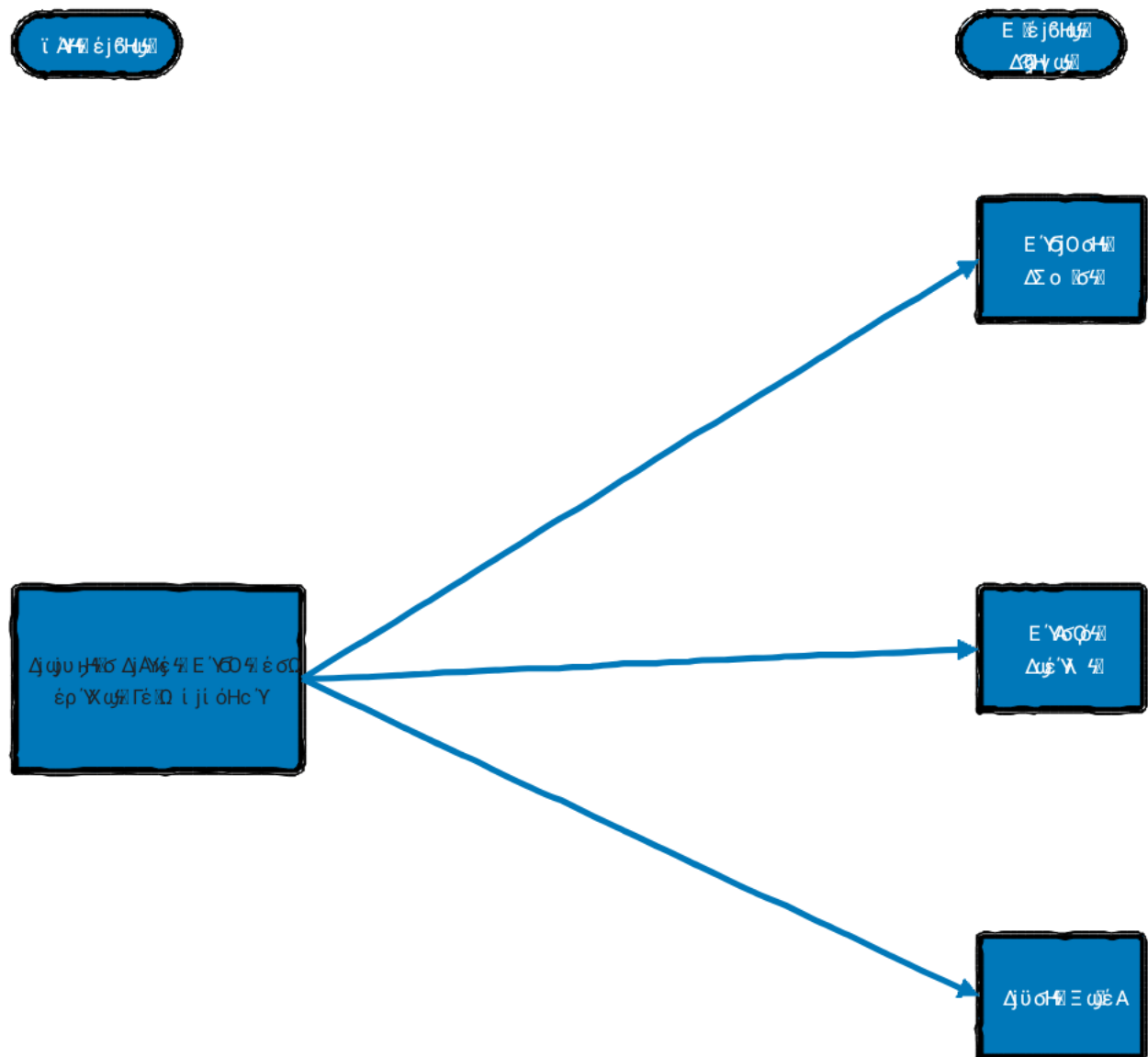
جدول 19: الوصف الاحصائي لتشجيع الجهات التنظيمية على التعاون بين الشركات.



رسم توضيحي 21: التمثيل البياني لتشجيع الجهات التنظيمية علي التعاون بين الشركات

- متغيرات الدراسة

تهدف متغيرات الدراسة الى معرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من اجل معرفة الارتباطات والنتائج التي سوف نتوصل اليها. في تلك الدراسة سنسعى الى معرفة دور كل من:



• دور التوجيهات الواضحة في التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية.

يعد الدليل الإرشادي الشامل بمثابة خريطة طريق لأصحاب المصلحة في الصناعة والهيئات التنظيمية لفهم أدوارهم ومسؤولياتهم بشكل أفضل في إدارة المخاطر في صناعة البناء و التشييد. قد تساهم المبادئ التوجيهية الواضحة والمفتوحة في تكوين معرفة مشتركة بمتطلبات ومعايير إدارة المخاطر وأفضل الممارسات. في مجال البناء السعودي، يمكن للتعليمات الدقيقة التعامل مع مجموعة واسعة من عوامل الخطر، بما في ذلك تأخير المشروع ، وتجاوز التكاليف، ومخاوف السلامة، وصعوبات الجودة، والامتثال التنظيمي. ويجوز للسلطات التنظيمية أن تضمن أن قطاع البناء يعمل بشكل مسؤول ومستدام من خلال وضع معايير معينة لتخطيط المشاريع، والتصميم، والمشتريات، وعمليات البناء، ولوائح الصحة و السلامة، وحماية البيئة.

علاوة على ذلك، يمكن استخدام توجيهات لا لبس فيها لتحديد المسؤولية وضمان الامتثال. ومن خلال الوصف الواضح لعقوبات عدم الامتثال للمتطلبات التنظيمية، قد تضمن السلطات أن شركات البناء والأفراد يأخذون إدارة المخاطر على محمل الجد ويتبعون المعايير المناسبة. في الختام، تلعب المبادئ التوجيهية الواضحة دورًا مهمًا في التأثير على السلطات الإشرافية والتنظيمية لتحسين إدارة المخاطر في قطاع البناء في المملكة العربية السعودية من خلال توفير إطار واضح لأصحاب المصلحة لمتابعة، وزيادة المساءلة، وتحسين الجودة الشاملة و السلامة لمشاريع البناء في نهاية المطاف.

اتضح من النتائج أن درجة الحرية لدور التوجيهات الواضحة في التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية تساوي 16، وهذا يشير إلى وجود مستوى معين من الحرية الإحصائية في تحليل العلاقة بين التوجيهات الواضحة والجهات الرقابية والتنظيمية في هذا القطاع. درجة الحرية، في هذا السياق، تعكس عدد القيود التي يتم تطبيقها في تحليل البيانات والتي تتيح لنا فهم كيفية توزيع وتأثير المتغيرات المختلفة. بوجه خاص، القيمة 16 توضح أن هناك مجموعة من

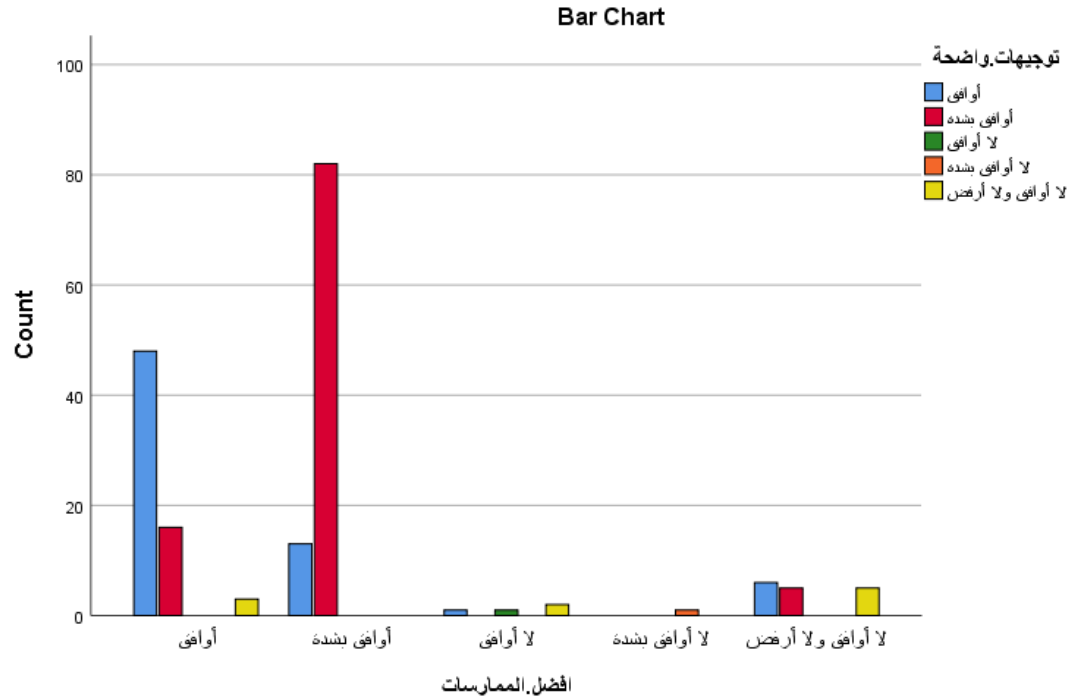
العوامل المؤثرة التي لم تدرج كقيود في النموذج التحليلي، مما يعكس التقدير القوي لدور التوجيهات الواضحة في التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية.

عند الحديث عن قوة الترابط بين متغيرات الدراسة، تشير درجة الحرية إلى أن هناك تبايناً كافياً في البيانات لتمكين التحليل الدقيق للعلاقة بين المتغيرات. وجود قيمة درجة حرية بهذا الحجم يشير إلى أن هناك ترابطاً ملحوظاً بين التوجيهات الواضحة والجهات الرقابية، وهو ما يعزز من فعالية التوجيهات في تحسين إدارة المخاطر.

أما من حيث درجة التشتت، فإن قيمة درجة الحرية تُعطي مؤشراً على أن التباين في البيانات قد يكون كبيراً، مما يعني أن هناك توزيعاً واسعاً للآثار والتأثيرات المرتبطة بـ التوجيهات على الجهات الرقابية والتنظيمية. هذا التشتت يُعزز من فهم كيفية تفاعل هذه التوجيهات عبر مختلف جوانب إدارة المخاطر، ويساعد في تقديم رؤية أكثر شمولية حول فعالية التوجيهات في تحسين إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	334.479 a	16	.000
Likelihood Ratio	116.337	16	.000
Linear-by-Linear Association	28.855	1	.000
N of Valid Cases	183		
a. 18 cells (72.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .01.			

جدول 20: اختبار كاي اسكوير لدور التوجيهات الواضحة في التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء و التشييد في المملكة العربية السعودية



رسم توضيحي 23: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لدور التوجيهات الواضحة في التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية

• دور العقوبات الصارمة في التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية.

يمكن أن يكون للغرامات الصارمة تأثير كبير على الهيئات الإشرافية والتنظيمية في صناعة البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية، مما يشجعها على تحسين إدارة المخاطر. قد تشجع الحكومات الشركات على التركيز على تقنيات إدارة المخاطر من خلال فرض رسوم وعقوبات على عدم الامتثال للقواعد ومتطلبات السلامة. عندما تدرك الشركات العواقب الكبيرة لعدم الالتزام بالمعايير التنظيمية، فإنها تميل أكثر إلى الاستثمار في أنظمة شاملة لإدارة المخاطر لتجنب الغرامات. ونتيجة لذلك، قد تتم إدارة قطاع البناء في المملكة العربية السعودية بشكل أكثر أمانًا وفعالية.

اتضح من النتائج أن درجة الحرية لدور القيادات العليا في تعزيز ثقافة واستمرارية الأعمال في القطاعات الحكومية في المملكة العربية السعودية تساوي 16، وهذا يشير إلى نطاق معين من المرونة الإحصائية في تحليل العلاقة بين القيادات العليا ودورها في تعزيز الثقافة واستمرارية الأعمال. درجة الحرية، في هذا السياق، تعكس القدرة على إدخال وتحليل عدد معين من المتغيرات دون قيود صارمة، مما يتيح فرصة لفحص التفاعل بين القيادات العليا وعوامل تعزيز ثقافة واستمرارية الأعمال.

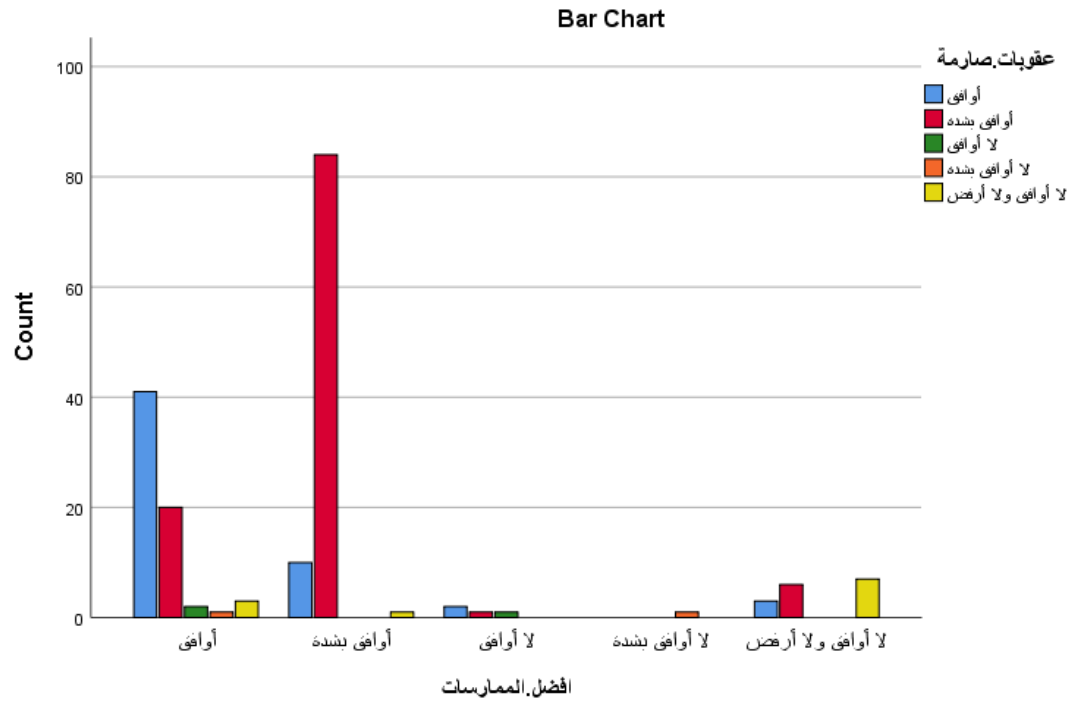
بخصوص قوة الترابط بين متغيرات الدراسة، فإن درجة الحرية البالغة 16 تشير إلى أن هناك مساحة كافية لوجود علاقات قوية بين متغيرات القيادات العليا وثقافة واستمرارية الأعمال. بعبارة أخرى، القيمة 16 توضح أن التفاعل بين دور القيادات العليا والعوامل المؤثرة في ثقافة واستمرارية الأعمال يمكن تحليله بدقة، مما يعزز من فهم كيفية تأثير القيادة العليا على تعزيز هذه الجوانب. قوة الترابط التي تعكسها درجة الحرية تعني أن هناك تأثيرات ملحوظة للقيادات العليا على تحسين بيئة العمل وتعزيز الاستمرارية في القطاع الحكومي.

أما من حيث درجة التشتت، فإن وجود درجة حرية تساوي 16 يدل على أن هناك تبايناً ملحوظاً في البيانات التي يمكن أن تؤثر على تحليل النتائج. التشتت في هذا السياق يعني أن هناك اختلافات واسعة في كيفية تأثير القيادات العليا على الثقافة واستمرارية الأعمال، مما يتطلب تحليلاً دقيقاً لفهم مدى فعالية القيادة في تحقيق الأهداف التنظيمية. التباين يساهم في تقديم صورة أكثر شمولية حول كيفية تأثير القيادات العليا على ثقافة المؤسسات الحكومية واستمراريتها، وبالتالي يوفر فهماً أعمق لتحديات واستراتيجيات تعزيز هذه الجوانب في القطاع الحكومي.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	209.0 67 ^a	16	.000
Likelihood Ratio	101.9 64	16	.000
Linear-by-Linear	35.65	1	.000

Association	9		
N of Valid Cases	183		
a. 19 cells (76.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .01.			

جدول 21: اختبار كاي اسكوير لدور العقوبات الصارمة في التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء و التشييد في المملكة العربية السعودية



رسم توضيحي 24: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لدور العقوبات الصارمة في التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية

- دور برامج التوعية في التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية.

تعتبر حملات التوعية حاسمة في إقناع الهيئات الإشرافية والتنظيمية بتحسين إدارة

المخاطر في صناعة البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية. ومن خلال زيادة المعرفة حول أفضل الممارسات وأنظمة السلامة وضرورة إدارة المخاطر، قد تساعد هذه البرامج في تعزيز التغييرات السلوكية وتعزيز ثقافة السلامة والامتثال عبر الأعمال. يمكن للهيئات الإشرافية والتنظيمية التعامل مع الجهات الفاعلة في الصناعة بما في ذلك شركات البناء و المقاولين والعمال لإنشاء وتنفيذ حملات توعية ناجحة. قد تشمل هذه البرامج دورات تدريبية وورش عمل وندوات وحملات اتصال لتثقيف أصحاب المصلحة حول المخاطر المرتبطة بمشاريع البناء وكيفية الحد منها.

في إطار الدراسة حول دور القيادات العليا في تعزيز ثقافة واستمرارية الأعمال في القطاعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، أظهرت النتائج أن درجة الحرية لدور العقوبات الصارمة في التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد تساوي 16. هذا يعكس وجود ارتباط قوي بين فرض العقوبات الصارمة وفعالية الجهات الرقابية والتنظيمية في إدارة المخاطر. درجة الحرية هذه تظهر مدى تشتت البيانات ومدى قدرتها على تمثيل المجتمع الأكبر بشكل دقيق. إن درجة الحرية المرتفعة تشير إلى أن فرض العقوبات الصارمة يلعب دوراً مهماً في تعزيز الرقابة والحد من الفساد، مما يساهم في تحسين جودة الرقابة الداخلية. هذا التداخل الإيجابي بين العقوبات الصارمة وإدارة المخاطر يوضح كيف يمكن للإجراءات التنظيمية الحازمة أن تؤدي إلى تحسين الأداء والامتثال في قطاع البناء والتشييد، وبالتالي تعزيز استدامة الأعمال وجودة العمل المؤسسي في المملكة العربية السعودية.

اتضح من النتائج أن درجة الحرية لدور برامج التوعية في التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية تساوي 16، وهذا يشير إلى مستوى معين من الحرية الإحصائية في تحليل العلاقة بين برامج التوعية والجهات الرقابية والتنظيمية. درجة الحرية، في هذا السياق، تعكس عدد المتغيرات التي يتم أخذها في الاعتبار عند تحليل تأثير برامج التوعية، مما يتيح فحصاً دقيقاً للعلاقة بين هذه البرامج وأداء الجهات الرقابية والتنظيمية.

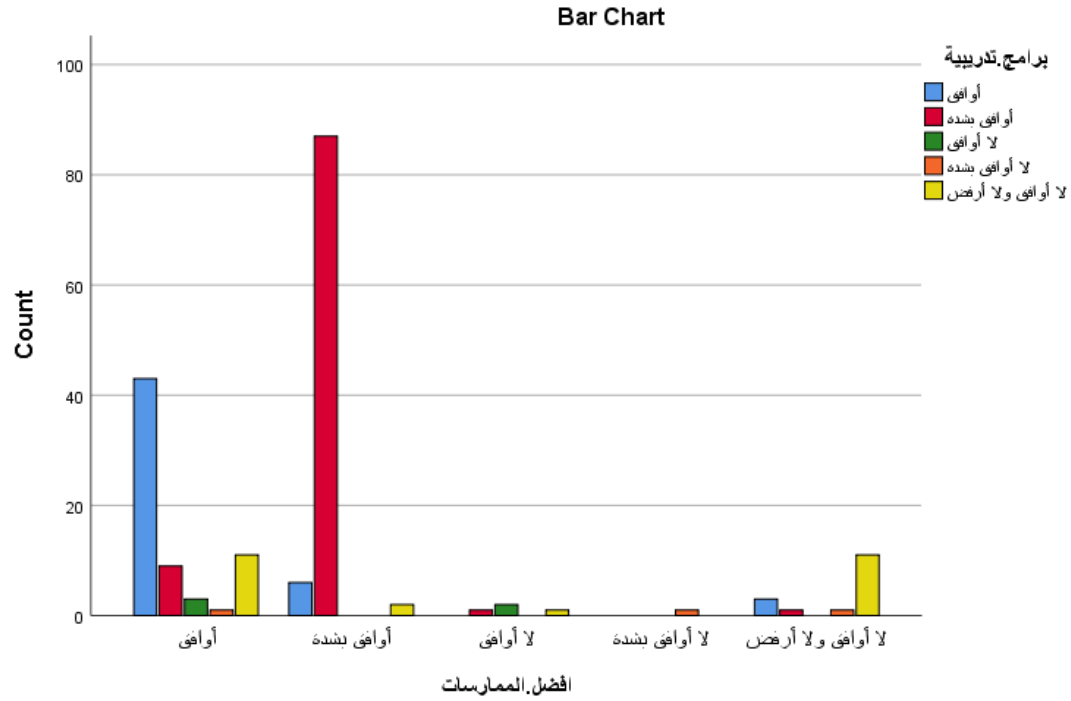
فيما يتعلق بقوة الترابط بين متغيرات الدراسة، فإن قيمة درجة الحرية 16 تشير إلى وجود تباین كافٍ في البيانات لتمكين تحليل شامل للعلاقة بين برامج التوعية وتأثيرها على الجهات الرقابية والتنظيمية. هذا يعني أن هناك ترابطاً ملحوظاً بين برامج التوعية والقدرة على

تحسين إدارة المخاطر، حيث تسمح درجة الحرية بفحص كيف تسهم برامج التوعية في تقوية فعالية الجهات الرقابية والتنظيمية في هذا المجال. قوة الترابط تعكس التأثير الإيجابي المتوقع لبرامج التوعية على تعزيز الكفاءة الرقابية وتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد.

أما من حيث درجة التشتت، فإن وجود درجة حرية تساوي 16 يدل على تباين ملحوظ في البيانات ذات الصلة ببرامج التوعية. هذا التشتت يشير إلى أن هناك اختلافات في كيفية تأثير برامج التوعية على الجهات الرقابية والتنظيمية، مما قد يؤدي إلى تنوع في نتائج تحليل العلاقة بين البرامج والتأثيرات الرقابية. التباين يُعزز من فهم كيفية تأثير برامج التوعية على تحسين إدارة المخاطر بطرق مختلفة، ويعطي إشارات حول مدى فعالية هذه البرامج في تحقيق أهداف تعزيز الرقابة وإدارة المخاطر في القطاع.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	247.008 ^a	16	.000
Likelihood Ratio	170.799	16	.000
Linear-by-Linear Association	36.661	1	.000
N of Valid Cases	183		
a. 18 cells (72.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .02.			

جدول 22: اختبار كاي اسكوير لدور برامج التوعية في التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء و التشييد في المملكة العربية السعودية.



رسم توضيحي 25: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لدور برامج التوعية في التأثير على الجهات الرقابية والتنظيمية في تعزيز إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية.

• مصداقية وموثوقية البيانات طبقاً لمعيار ألفا كرونباخ

من خلال تحليل ألفا كرونباخ لدينا، يمكن أن نستنتج أن البيانات التي حصلنا عليها صالحة للتحليل بنسبة 100%. إضافة إلى إن معيار ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة و الذي يساوي 877، والذي يقترب بشدة من الواحد الصحيح، يدل على قوة مصداقية

وموثوقية البيانات.

Case Processing Summary			
		N	%
Case s	Valid	183	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	183	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 23: ملخص إنجاز القضية.

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.883	.877	19

جدول 24: إحصائيات الموثوقية

• تحليل التباين الأحادي

اتضح من النتائج أن درجة الحرية في تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تساوي 58، مما يشير إلى أن هناك 58 ملاحظة أو مجموعة من البيانات تمت دراستها في تحليل التباين الأحادي. في تحليل التباين الأحادي، درجة الحرية تمثل عدد الأبعاد أو التباين الموجود في البيانات التي يتم تحليلها. بشكل أكثر تحديداً، درجة الحرية بين المجموعات تساوي عدد

المجموعات ناقص واحد، بينما درجة الحرية داخل المجموعات تساوي عدد الملاحظات الكلي ناقص عدد المجموعات. إذا كانت درجة الحرية تساوي 58، فهذا يعني أن هناك العديد من الملاحظات في العينة، مما يعزز قدرة الدراسة على تحقيق دقة وموثوقية أعلى في نتائج تحليل التباين. يمكن أن يكون هذا العدد الكبير من درجات الحرية مؤشراً على حجم عينة كافٍ لدراسة فروق هامة بين المجموعات وتحديد تأثير العوامل المختلفة على إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد. هذا يعزز من قوة الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من التحليل، حيث أن البيانات الأكبر توفر فرصة أفضل لاكتشاف الفروقات الدقيقة وتقدير التأثيرات بشكل أكثر دقة.

ANOVA ^{a,b}					
Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	173.731	58	2.995	8.376	.000
Residual	44.346	124	.358		
Total	218.077	182			
a. Dependent Variable: أفضل الممارسات					
b. Model: (Intercept), باقي المتغيرات.					

جدول 25: تحليل التباين الأحادي

Bayes Factor Model Summary ^{a, b}				
Bayes Factor ^c	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate

36.00	.893	.797	.702	.60
-------	------	------	------	-----

جدول 26: ملخص عامل بايزي للخطأ.

التوصيات

✓ إن تحقيق الأهداف المرجوة في إدارة المخاطر يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الجهات الرقابية والشركات العاملة في قطاع البناء والتشييد. يجب على الجهات التنظيمية

تعزيز قنوات الاتصال والتفاعل مع الشركات لضمان فهم واضح ومشارك مشترك للتحديات و المخاطر المحتملة. يمكن تحقيق ذلك من خلال إقامة ورش عمل ومنتديات تجمع بين الطرفين لمناقشة أفضل الممارسات وتبادل الخبرات في مجال إدارة المخاطر.

✓ تشير النتائج إلى الحاجة الملحة لتدريب الكوادر البشرية العاملة في قطاع البناء على أساليب إدارة المخاطر الحديثة. يجب أن تشمل هذه البرامج التدريبية مجموعة متنوعة من المواضيع، مثل تقييم المخاطر، واستراتيجيات التخفيف منها، وتقنيات المراقبة والمتابعة. كما يجب أن تكون هذه البرامج مصممة وفقاً لاحتياجات العاملين في القطاع، مع التركيز على الجانب العملي والتطبيقي لضمان استفادة الموظفين بشكل كامل.

✓ تعتبر التكنولوجيا أداة فعالة في تحسين إدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد. لذا، توصي الدراسة بتطوير نظم رقابة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الكبيرة، لتحديد المخاطر المحتملة في مراحل مبكرة من تنفيذ المشاريع. يمكن لهذه التقنيات أن تساهم في تحسين دقة التنبؤات وتقليل الوقت والجهد المبذول في رصد المخاطر ومعالجتها.

✓ في ضوء التطورات السريعة التي يشهدها قطاع البناء، فإن تحديث اللوائح و السياسات التنظيمية يصبح ضرورة ملحة. توصي الدراسة بأن تعمل الجهات التنظيمية على مراجعة وتحديث اللوائح بشكل دوري لضمان مواءمتها مع أحدث المعايير والممارسات العالمية في إدارة المخاطر. يمكن أن يشمل ذلك تعزيز المعايير البيئية، ومتطلبات السلامة، والجودة في المشاريع.

✓ توصي الدراسة بتشجيع الشركات على تبني الابتكار في إدارة المخاطر، من خلال اعتماد استراتيجيات جديدة وتقنيات متقدمة. يمكن أن يشمل ذلك تطوير حلول مبتكرة للتحديات المرتبطة بالتمويل والتقنيات الهندسية والتواصل. كما يمكن تعزيز ثقافة الابتكار من خلال تقديم حوافز للشركات التي تحقق نجاحاً في تقليل المخاطر وزيادة كفاءة المشاريع.

✓ تعد الشفافية والمساءلة من العوامل الأساسية لتعزيز الثقة بين الجهات التنظيمية و الشركات. لذا، توصي الدراسة بتبني سياسات واضحة ومعلنة تضمن المساءلة و الشفافية في جميع العمليات الرقابية. يجب على الجهات التنظيمية توفير آليات لتلقي

الشكاوى والملاحظات من قبل الشركات والجمهور، والعمل على معالجتها بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

✓ من المهم دعم البحث والتطوير في مجال إدارة المخاطر لتعزيز الفهم العميق للتحديات الفريدة التي يواجهها قطاع البناء والتشييد. يمكن للجهات التنظيمية توفير تمويل للأبحاث التي تركز على تطوير استراتيجيات جديدة لتحليل وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى دعم المبادرات التي تعزز التعاون بين الأكاديميين والمتخصصين في القطاع.

✓ الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة يمكن أن يساهم في تحسين إدارة المخاطر في المملكة. توصي الدراسة بإقامة شراكات مع جهات تنظيمية دولية ومعاهد بحثية لاستفادة من خبراتها وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في المملكة. يمكن أن يشمل ذلك التعاون في مجالات البحث والتطوير، وتبادل المعرفة حول التقنيات الحديثة المستخدمة في إدارة المخاطر.

✓ تعتبر توعية المجتمع بأهمية إدارة المخاطر جزءاً مهماً من تحقيق الأمان والاستدامة في المشاريع. توصي الدراسة بإطلاق حملات توعوية تستهدف العاملين في القطاع والجمهور بشكل عام، لتوضيح الفوائد المرتبطة بإدارة المخاطر بشكل فعال. يمكن أن تتضمن هذه الحملات معلومات حول كيفية تحسين جودة المشاريع وتقليل الحوادث والإصابات في مواقع البناء.

المراجع

المراجع الأجنبية

Abdul, M. (2024). THE MODERATING EFFECTS OF STATUTORY LAWS AND REGULATIONS OF RISK FACTORS AND MANAGEMENT IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA CONSTRUCTION INDUSTRIES. Retrieved from 380064349_THE_MODERATING_EFFECTS_OF_STATUTORY_LAWS_AND_REGULATIONS_OF_RISK_FACTORS_AND_MANAGEMENT_IN_THE_KINGDOM_OF_SAUDI_ARABIA_CONSTRUCTION_INDUSTRIES

- Abdulmalik. (2022). Effective risk management requires highly qualified and trained personnel. Regulatory and supervisory bodies set standards for training and professional qualification for workers in the construction sector. Studying the role of these bodies in this aspect. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/361645791_A_Review_on_Implementation_of_Strategic_Management_in_Saudi_Arabia_Construction_Companies_Towards_Achieving_Sustainable_Development_Goals
- Abougamil, R. A. (2024). An Investigation of BIM Advantages in Analysing Claims Procedures Related to the Extension of Time and Money in the KSA Construction Industry. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2075-5309/14/2/426>
- Aladağ, H. (2023). Assessing the Accuracy of ChatGPT Use for Risk Management in Construction Projects. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/22/16071>
- Algahtany, M. (2023). Government Initiatives for Enhancing Building Information Modeling Adoption in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2075-5309/13/9/2130>
- Alhammadi, S. (2022). Factors affecting the management of Riyadh's construction sector in the light of COVID-19. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2405844022031875>
- Alotaibi, S. (2024). Mega-Projects in Construction: Barriers in the Implementation of Circular Economy Concepts in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2075-5309/14/5/1298>
- ALSAADI, N. (2021). The Impact of Risk Management Practices on the Performance of Construction Projects. Retrieved from <https://ojs.ual.es/ojs/index.php/eea/article/view/4164/4536>
- AlSabah, R. (2019). Assessment of construction risks in public projects located in the state of Kuwait. Retrieved from <https://kuwaitjournals.org/jer/index.php/JER/article/view/4757>
- Al-Surf, M. (2021). Stakeholder's Perspective on Green Building Rating Systems in Saudi Arabia: The Case of LEED, Mostadam, and the SDGs. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/13/15/8463>
- Al-Tokhais, A. (2019). Stakeholder Perspectives Towards National Parks and Protected Areas in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/11/8/2323>
- Bagader, A. (2022). A Review on Implementation of Strategic Management in Saudi Arabia Construction Companies Towards Achieving Sustainable Development Goals. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/361645791_A_Review_on_Implementation_of_Strategic_Management_in_Saudi_Arabia_Construction_Companies_Towards_Achieving_Sustainable_Development_Goals
- Chemaly, N. (2013). Enhancing HSE Practices in the Construction Industry of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.linkedin.com/pulse/enhancing-hse-practices->

construction-industry-saudi-arabia-chemaly/

- Chen, X. (2024). Implementation of technologies in the construction industry: a systematic review. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/353340726_Implementation_of_technologies_in_the_construction_industry_a_systematic_review
- Ferreira, M. d. (2024). Organizations and stakeholders' roles and influence on implementing sustainability requirements in construction projects. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2405844023109704>
- Gardner, T. (2019). Transparency and sustainability in global commodity supply chains. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X18301736>
- Jones, A. (2020). The Assessment of a Risk Management Implementation in Saudi Construction Industry. Retrieved from https://www.academia.edu/44949291/The_Assessment_of_a_Risk_Management_Implementation_in_Saudi_Construction_Industry
- Mjakuškina, S. (2019). Achieving Sustainability in the Construction Supervision Process. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/334719958_Achieving_Sustainability_in_the_Construction_Supervision_Process
- Mosly, I. (2020). Safety Climate Perceptions in the Construction Industry of Saudi Arabia: The Current Situation. Retrieved from <https://www.mdpi.com/1660-4601/17/18/6717>
- Muhammad. (2022). INVESTIGATING THE RELATIONSHIP BETWEEN ACTIVE LEADERSHIP AND CONSTRUCTION RISK MANAGEMENT AMONG CONTRACTORS IN KINGDOM OF SAUDI ARABIA. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/365191864_INVESTIGATING_THE_RELATIONSHIP_BETWEEN_ACTIVE_LEADERSHIP_AND_CONSTRUCTION_RISK_MANAGEMENT_AMONG_CONTRACTORS_IN_KINGDOM_OF_SAUDI_ARABIA
- Musir, A. A. (2022). Sustainable Construction and Its Challenges. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/359764781_Sustainable_Construction_and_Its_Challenges
- Opoku, D.-G. J. (2019). Barriers to environmental sustainability of construction projects. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/333008344_Barriers_to_environmental_sustainability_of_construction_projects
- Rahman, A. (2023). The Importance of Material Testing in Construction. Retrieved from <https://prycoglobal.com/blog/importance-of-material-testing-in-construction/>
- Rehman, M. (2023). Moderation role of government acts, laws and policies between economic factors and risk management: A case study of Saudi Arabia contractors. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/373095038_Moderation_role_of_government_acts_laws_and_policies_between_economic_factors_and_risk_management_

A_case_study_of_Saudi_Arabia_contractors

- Rehman, M. A. (2022). Moderation role of government policies, laws and Acts between cultural factors and. Retrieved from <http://sbbwu.edu.pk/journal/Spring2022-Vol.16-No.1/5.%20Moderation%20role%20of%20government%20policies%20laws%20and%20Acts%20between%20cultural.pdf>
- Sanni-Anibire, M. O. (2020). A risk assessment approach for enhancing construction safety performance. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S092575351731559X>
- Saud. (2024). Advancing Circular Economy in Construction Mega-Projects: Awareness, Key Enablers, and Benefits—Case Study of the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2075-5309/14/7/2215>
- Suresh. (2017). Examining the Satisfaction Level of Construction Workers Regarding Safety Management in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/319338446_Examining_the_Satisfaction_Level_of_Construction_Workers_Regarding_Safety_Management_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia
- Suresh, S. (2017). Examining the satisfaction level of construction workers on safety management in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://wlv.openrepository.com/handle/2436/620542>
- Taher, N. (2014). Environmental Challenges, Regulations and Institutions in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/312685741_Environmental_Challenges_Regulations_and_Institutions_in_Saudi_Arabia

الملاحق

الاستبانة

• الاسئلة العامة

- العمر

- الجنس

- الدرجة

● أسئلة الاستبانة

- ✓ تساهم الجهات الرقابية في تحسين معايير السلامة في مشاريع البناء والتشييد.
- ✓ توفر الجهات التنظيمية توجيهات واضحة لإدارة المخاطر في قطاع البناء والتشييد.
- ✓ تعمل الجهات الرقابية على مراقبة الالتزام بالقوانين والمعايير في مواقع البناء.
- ✓ تقوم الجهات التنظيمية بفرض عقوبات صارمة على المخالفات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- ✓ تساهم الجهات الرقابية في تقليل حوادث العمل من خلال رقابة صارمة.
- ✓ توفر الجهات التنظيمية برامج تدريبية للتوعية بأهمية إدارة المخاطر.
- ✓ توفر الجهات التنظيمية برامج تدريبية للتوعية بأهمية إدارة المخاطر.
- ✓ تشجع الجهات الرقابية الشركات على تبني أفضل الممارسات في إدارة المخاطر.
- ✓ تساهم الجهات التنظيمية في تحسين جودة المشاريع من خلال مراقبة تنفيذها.
- ✓ تساهم الجهات الرقابية في تعزيز ثقافة السلامة لدى العاملين في قطاع البناء.
- ✓ تفرض الجهات التنظيمية استخدام تقنيات حديثة لإدارة المخاطر في المشاريع.
- ✓ تقوم الجهات الرقابية بإجراء تفتيش دوري لضمان الالتزام بمعايير إدارة المخاطر.
- ✓ تدعم الجهات التنظيمية تبادل المعلومات بين الشركات حول إدارة المخاطر.
- ✓ تساهم الجهات الرقابية في تخفيض التكاليف المرتبطة بحوادث العمل.
- ✓ تعمل الجهات التنظيمية على تحديث معايير السلامة بشكل دوري لمواكبة التطورات.
- ✓ توفر الجهات الرقابية أدوات تقييم فعالة للمخاطر في مواقع البناء.
- ✓ تشجع الجهات التنظيمية على التعاون بين الشركات لتحسين إدارة المخاطر.

✓ <https://docs.google.com/forms/d/1pkeDDRQgvXIOBKmntDXcdS8thJMjDH>

Abstract الملخص

This study aims to explore the role of regulatory and supervisory bodies in enhancing risk management in the construction sector in the Kingdom of Saudi Arabia. This research comes in light of the major developments witnessed by this sector, which is considered one of the

pillars of the national economy, as the need for effective risk management systems is increasing to ensure the sustainability of projects and the achievement of desired goals. The study used the descriptive analytical approach to reach the desired results, as data was collected through a questionnaire that included 183 individuals working in the construction sector, including engineers, administrators and supervisors in various projects. The study relied on statistical data analysis using the SPSS program to extract results accurately and objectively. The results showed that regulatory and supervisory bodies play a crucial role in enhancing risk management by setting policies and regulations that ensure the reduction of financial, technical and legal risks associated with projects. The results also showed that there is a positive relationship between the effectiveness of regulatory bodies and their ability to manage risks in a way that contributes to improving the quality of projects and increasing their chances of success. Among the most important recommendations reached by the study is the need to enhance cooperation between regulatory bodies and companies operating in the sector to ensure the efficient implementation of policies and procedures, in addition to the importance of training human cadres on modern risk management methods and their practical application in projects. The study also called for the development of advanced technological control systems to improve performance and reduce potential errors.

Midocean University

College of Management

Specialization in Risk management



Title in English

The role of regulatory and supervisory authorities in enhancing risk management in the construction sector in the Kingdom of Saudi Arabia

Student Name	University Number
Ali Mohammed Al-Jahni	233000006
Ahood Abdul Aziz Al-Qadi	233000860

Supervised by:

Dr.Alfaisal Abdelhameed Mohammed

Year: 2024